رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الإيضاح في

علم القراءات

الدكتور

عبدالعلي المسئول

كلية الآداب- سايس- فاس

جامعة سيدي محمد بن عبدالله

عالم الكتب الحديث

إربد - الأردن

٢٠٠٨

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

حقــوق الطبــع محفوظــة

الطبعة الأولى

١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٨ م

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(١٣٣٨/ ٥/ ٢٠٠٧)

٢٢٣,٢

المسئول، عبد العلي

الإيــضاح فــي علم القراءات/عبد العلي يوسف المسئول.- إربد: عالم الكتب الحديث، ٢٠٠٧.

( ) ص.

ر. إ.: (١٣٣٨/ ٥/٢٠٠٧)

الواصفات:/قراءات القرآن//القرآن//

* أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية.

لا يسمح بطباعة هذا الكتاب أو تصويره أو ترجمته إلا بعد أخذ الإذن الخطي المسبق من الناشر والمؤلف.

ردمك: ISBN 978-9957-70-020-1

Copyright ©
All rights reserved

عالم الكتب الحديث

للنــشــر والتــوزيــع

إربد- شارع الجامعة- بجانب البنك الإسلامي

تلفون: (٢٧٢٧٢٢٧٢- ٠٠٩٦٢) خلوي: ٥٢٦٤٣٦٣/ ٠٧٩ فاكس: ٢٧٢٦٩٩٠٩- ٠٠٩٦٢

(٢١١١٠) :البريدي الرمزي (٣٤٦٩) :البريد صندوق

البريد الإلكتروني almalktob@yahoo.com

almalktob@hotmail.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
خطبة الكتاب	1
القراءات القرآنية تعريفها ونشأتها وتطورها	3
أولا- تعريف القراءات القرآنية	5
ثانيا- نشأة القراءات وتطورها	7
نزول القرآن على سبعة أحرف	13
أولا- المراد بالأحرف السبعة	17
ثانيا- رجوع اختلاف القراءات إلى سبعة أوجه	23
ثالثا- المصاحف العثمانية والأحرف السبعة	28
رابعا- القراءات السبع والأحرف السبعة	29
أركان القراءة المقبولة	31
الركن الأول: موافقة القراءة للعربية ولو بوجه	33
الركن الثاني: موافقة القراءة لأحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا	35
الركن الثالث: صحة السند	40
1- اختلاف التواتر باختلاف الأزمنة والأمكنة	42
2- حصر صحيح القراءات	43
3- القرآن والقراءات	46
القراء العشرة ورواتهم	49
أولا- الفرق بين القراءة والرواية والطريق والوجه	51
ثانيا- القراء العشرة ورواتهم	53
ثالثا- سبب اختلاف القراء بعضهم عن بعض	64

الموضوع	الصفحة
رابعا- اختلاف الرواة عن القارئ الواحد	65
خامسا- إفراد القراءات وجمعها	66
سادسا- تحرير مسائل القراءات	70
التأليف في القراءات المقبولة وغيرها	73
أولا- التأليف في القراءات الشاذة	75
ثانيا- التأليف في القراءات المقبولة	77
1-التأليف في المفردات	77
2-التأليف في القراءات الثلاث	82
3-التأليف في القراءات السبع	82
4-التأليف في القراءات الثمان	85
5-التأليف في القراءات العشر	85
6-التأليف في القراءات الكثيرة الروايات والطرق	86
وسائل علم القراءات ومقاصده	89
أولا – الوسائل	91
ثانيا- المقاصد	96
1- الأصول	96
2- الفرش	96
القياس في القراءات القرآنية	99
أولا- القياس المؤكد للقراءة	102
ثانيا- القياس على الأصول	103
ثالثا- حمل غير المنقول على المنقول	104
رابعا- القياس المرفوض عند المقرئين	106

الموضوع	الصفحة
توجيه القراءات القرآنية	113
أولا- التوجيه ومرادفاته	115
ثانيا- دوافع توجيه القراءات	117
1- الانتصار للقراءة والدفاع عن لغتها	117
2- إعانة المقرئ على ما يحفظه من قراءات	117
3- تنزيه القرآن عن المطاعن	118
4- إحسان الظن بالقراء	120
الاختيار في القراءات القرآنية	123
أولا- تعريف الاختيار	125
ثانيا- الترجيح والاختيار في القراءات	127
ثالثا- مقاييس الاختيار في القراءات	129
1-اختيار قوة وجه القراءة في العربية	130
2- اختيار القراءة الموافقة للمرسوم المجمع عليه	131
3- اختيار القراءة المجمع عليها من قبل العامة	131
4- اختيار ما تطوع له الألسنة	132
فوائد اختلاف القراءات القرآنية	133
أولا- فوائد فقهية	135
ثانيا- فوائد تفسيرية	139
ثالثا- فوائد عقدية	140
رابعا- فوائد نحوية وصرفية وصوتية	141
1- في النحو	147
2-في التصريف	148
3- في الأصوات	149
مصادر ومراجع	150

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

خطبة الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وآله وصحبه الطيبين الطاهرين، أما بعد، فقد وجهت العناية للتأليف في معاني القرآن الكريم ومبانيه، وفي بلاغته وإعجازه، وفي علومه وفنونه، وظلت جوانب أخرى منه روضا أنفا قل فيها التأليف، من ذلك علم القراءات القرآنية وما يتعلق به من وسائل ومقاصد، ذكر فيه كلام لكن مفروشا في ثنايا مؤلفات علوم متنوعة، يعسر على الطالب المريد لهذا العلم تحصيل فكرة جامعة عنه.

لقد صنف علماؤنا في أصول القراءات وفرشها، كانت هذه القراءات سبعا أو عشرا أو أقل أو أكثر، واهتموا بتوجيه القراءات صحيحها وشاذها، وتحدثوا عن رجال القراءات وما يقتضي تعديلهم أو تجريحهم، وعن أسانيد المقرئين، وفصلوا القول في كيفية أداء كلمات القرآن الكريم، وأفصحوا عن اختلاف القرأة في ألفاظ القرآن، وتكلموا رحمهم الله عن رسم القرآن وضبطه ونقطه، كل ذلك وجد عندهم منثورا ومنظوما؛ بيد أنهم لم يُنَظِّروا لهذه الظواهر بما يجعل موضوع القراءات واضحا، خصوصا أن هذا العلم- علم القراءات- غَمُضت على كثير من الناس مسائله، وخفيت عليهم مباحثه؛ لارتباطه الوثيق بعلوم أخرى، إذ لا يصح للمتكلم فيه قول إلا بعد نظره في علم الحديث والتفسير وعلوم العربية وغيرها من العلوم الموصلة إلى فهم حروف القرآن المختلف فيها.

لقد صنف مكي بن أبي طالب مؤلفا نظَّر فيه للقراءات ومعانيها وكيفيتها، وما يجب أن يعتقد فيها، وجعله متصلا بكتابه "الكشف عن وجوه القراءات" لتتم به الفائدة[1]. وألف علم الدين السخاوي كتابا سماه "جمال القراء وكمال الإقراء" ضمنه مباحث تتعلق بعلوم القرآن، وأفرد فصولا للحديث عن القراءات والقراء، وبعض أصول القراءات. وجاء بعده تلميذه أبو شامة المقدسي، فألف كتابه "المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز" اعتمد فيه على حديث نزول القرآن على سبعة أحرف، وما يتصل به من جمع للقرآن، واختلاف للقراءات. وكتب المحقق ابن الجزري كتيبا فريدا في بابه تحدث فيه عن القراءات وأنواعها، وعن شهرة القراءات

(1) ينظر مقدمة مكي لكتابه الإبانة ص: 19 - 20.

العشر ووجوب القراءة بها وعدم إنكارها. وزاد هذه المباحث إبانات في كتابه "النشر في القراءات العشر". وتحدث تلميذه إبراهيم بن عمر البقاعي في كتابه "الضوابط والإشارات لأجزاء علم القراءات" عن وسائل علم القراءات وعن مقاصده. وألف شهاب الدين القسطلاني كتاب "لطائف الإشارات لفنون القراءات" أفرد جزأه الأول لمقدمات ممهدات لأصول القراءات وفرشها.

ولقد رأيتُني ألج هذا البحر مع عوز ما يحتاج إليه الغائص في هذا اللج، والسالك لمثل هذا الفج، من فطنة وقادة، وبصيرة نفاذة، وسعة صدر، ويقين صادق، فألفيتني أقدم هذه المكتوبات لأهل القرآن أهل الله وخاصته، ولقراء الفكر الإسلامي، أقارب فيها ما ذكرته من تبيين مسائل هذا العلم، وإيضاح مكنونه، مستندا في ذلك إلى ما أثله علماؤنا رحمهم الله وما ذكروه في كتبهم.

لقد تحدثت في هذا الكتاب عن نشأة علم القراءات وتطوره بعد تعريفه، وتكلمت عن أمر شغل بال الباحثين المحدَثين منهم والمتقدمين، إنه أمر السبعة الأحرف التي نزل بها القرآن، والمراد منها، وصلتها بالقراءات السبع، وأفصحت عن أركان القراءة المقبولة، وعرفت القراء العشرة ورواتهم، وتحدثت عن بعض ما انفردوا به من حروف في القرآن، وأردفت ذلك بالحديث عن التأليف في القراءات كانت شاذة أو صحيحة، وخصصت مبحثا للوسائل الموصلة للنظر في علم القراءات، وعن مقاصد هذا العلم الملخصة في الأصول والفرش، وتكلمت عن القياس في القراءات القرآنية، وعن المقبول منه والمرفوض، وتحدثت عن توجيه القراءات ودوافعه، وعن الاختيار في القراءات القرآنية ومقاييسه؛ ثم أشرت إلى الفوائد الجليلة المترتبة عن اختلاف المقرئين من جهة الفقه والعقيدة والتفسير والنحو والتصريف والأصوات.

وسميت هذا المؤلف بـ "**الإيضاح في علم القراءات**" إذ ما ذكرته في ثناياه لا يعدو كونه توضيحات جلية، ومقدمات لمريد علم القراءات.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وإخوانه وحزبه.

كتبه عبد العلي المسئول

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

القراءات القرآنية

تعريفها وثبوتها وتطورها

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

التعريف بالمخطوطات وتحقيقها - تاريخها وأنواعها

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

أولا - تعريف القراءات القرآنية:

القراءات علم بكيفية النطق بألفاظ القرآن، اتفاقا واختلافا، مع عزو كلٍ لناقله.

فالقراءات علم؛ لأن له رجاله ومؤلفاته ومصطلحاته وأصوله.فمن رجاله أبو جعفر الطبري وأبو الطيب بن غلبون ومكي بن أبي طالب القيسي وأبو عمرو الداني وأبو القاسم الشاطبي وأبو الحسن السخاوي وأبو شامة وابن الباذش وابن الجزري وأبو القاسم النويري والصفاقسي والدمياطي البنا وغيرهم.

ومن أشهر مؤلفات هذا العلم "التيسير في القراءات السبع" للداني و"التبصرة في القراءات السبع "لمكي القيسي، و"الهداية" للمهدوي و"الغاية في القراءات العشر" لابن مهران و"حرز الأماني ووجه التهاني" للشاطبي، والنشر في القراءات العشر" لابن الجزري.

ومن مصطلحات هذا العلم الأكثر تداولا: القراءة- الرواية- الطريق- الوجه- المذهب- القراءة الصحيحة- القراءة الشاذة- القراءة الآحادية- القراءات العشر- القراءات السبع- الخلاف الجائز- المقرئ- الخلاف الواجب- المقرأ- الإفراد- الجمع- الأصول-الفرش- السند- التكبير ...

ولهذا العلم أصوله وقواعده المتفق عليها بين القراء والمختلف فيها.فمما اتفق عليه مثلا من الأصول: أن كل نون ساكنة أو تنوين جاورت الباء من كلمة أو من كلمتين فإنهما يقلبان ميما مخفاة بغنة. ومما اختلف فيه مثلا أن كل راء مفتوحة أو مضمومة وقعت بعد كسرة أصلية كـ(ناظِرة) أو فصل بينها وبين الكسر اللازم حرف ساكن غير حروف (ص ض غ ط ق ظ)، فإن ورشا يرققها، إلا ما خرج فيه عن أصله لعلة.

والعلم بكيفية النطق بألفاظ القرآن، هو المسمى عند أهل القراءة بالتجويد، وهو جزء من علم القراءات. ومدار تجويد القرآن على ثلاثة أمور:

1- معرفة مخارج الحروف.
2- معرفة صفات الحروف، كالجهر والهمس وغيرهما، وما ينشأ عن تلك الصفات من ترقيق المستفل وتفخيم المستعلي مثلا.

3- معرفة ما يتجدد لهذه الحروف بسبب التركيب من الأحكام.

وتجويد القرآن "هو كالموسيقى من جهة أن العلم لا يكفي فيه، بل هو عبارة عن ملكة حاصلة من تمرن امرئ بفكه وتدربه بالتلقف عن أفواه معلميه"[1]. ومن أشهر ما صنف فيه:

- رائية أبي مزاحم الخاقاني (325هـ).
- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة لمكي بن أبي طالب القيسي (437هـ).
- التحديد في الإتقان والتسديد في صنعة التجويد لأبي عمرو الداني (444هـ).
- التمهيد في علم التجويد لمحمد بن محمد بن الجزري (833هـ).
- المقدمة الجزرية لابن الجزري.وقد وضعت عليها شروح مفيدة، من أشهرها:
  - المنح الفكرية شرح المقدمة الجزرية لعلي بن سلطان القاري.
  - الدقائق المحكمة في شرح المقدمة للشيخ زكريا الأنصاري.
  - الجواهر المضية على المقدمة الجزرية لسيف الدين بن عطاء الله الفضالي (1020هـ).

والقراءات علم يعرف منه اتفاق الناقلين لكتاب الله تعالى، واختلافهم في اللغة والإعراب والحذف والإثبات والتحريك والإسكان وغير ذلك من هيئة النطق. فالقراء مثلا اتفقوا على قراءة: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ في الفاتحة بالجر، واختلفوا في ألفاظ مثل اختلافهم في لفظ ﴿ٱلۡقُدُّوسِ﴾، حيث قرأ ابن كثير بإسكان الدال في جميع القرآن، والباقون بالضم، وهما لغتان حسنتان[2]. واختلفوا في الإعراب كاختلافهم في لفظ ﴿وَٱلۡأَرۡحَامَ﴾ بالنساء، حيث قرأه حمزة بالجر، والباقون بالفتح. واختلفوا في الحذف والإثبات كقوله تعالى: ﴿وَمَا عَمِلَتۡ أَيۡدِيهِمۡ﴾ بـ(يس)، حيث قرأ شعبة وحمزة والكسائي ﴿وَمَا عَمِلَتۡ﴾ والباقون: ﴿وَمَا عَمِلَتۡهُ أَيۡدِيهِمۡ﴾. واختلفوا في تحريك أواخر كلمات أو إسكانها كلفظ ﴿مَحۡيَايَ﴾ حيث أسكن نافع آخره وفتحه الباقون.

---

(1) أبجد العلوم للقنوجي 2/ 123.

(2) ينظر الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي 1/ 339.

ثـم إن هـذا المتفق عليه والمختلف فيه وجب ثبوته من جهة النقل والسماع، فلا تنسب هيئة لقراءة إلا إذا أسندت إلى ناقليها، إذ القراءة سنة متبعة ونقل محض.

وموضـوع هذا العلم: كلمات القرآن من حيث أحوال النطق بها، وكيفية أدائها، وبيان المتفق والمختلف فيها.

والفائدة من معرفة هذا العلم العصمة من الخطإ في النطق بالكلمات القرآنية، وصيانتها عـن التحـريف والتغـيير، والعلم بما يقرأ به كل من أئمة القراءة، والتمييز بين ما يقرأ به وما لا يقرأ به.

وقـد اسـتمد هـذا العلـم مـن النقول الصحيحة والمتواترة عن علماء القراءة الموصولة بالرسول ﷺ.

ثانيا - نشأة القراءات وتطورها:

لقـد ظهـرت القـراءات مـنذ نـزول الوحي على الرسولﷺ، يدلنا على ذلك أن بعض الـصحابة اخـتلفوا علـى عهـده ﷺ في قـراءات معيـنة. وبدهـي أن هـذه القـراءات حفظت في الصدور، وكتبت على عهده عليه الصلاة والسلام في العُسُب واللِّخاف والرِّقاع والأكتاف[1].

ولما تولى الخلافة أبو بكر الصديق ﷺ، وقاتل الصحابة أهل الردة، واستحر القتل يومها بقراء القرآن، أشير على أبي بكر أن يجمع القرآن، وبعد إجماع الصحابة على ذلك، تتبع زيد بن ثابـت القـرآن فجمعـه ممـا كـان مكـتوبا فيه ومن صدور الرجال، ثم كتب في صحف[2].أخرج البخاري في صحيحه عن زيد بن ثابت رضي الله تعالى عنه أنه قال: **(أرسل إليَّ أبو بكر- مقتل أهل اليمامة- فإذا عمر بن الخطاب عنده، قال أبو بكر رضي الله تعالى عنه: إن عمر أتاني فقال:**

---

(1) والعسب مفـردها عَسِيب هـي الجـريدة مـن النخل، واللخاف الأحجار البيض العريضة، والرقاع قطع من الجلد، والأكتاف هي عظام الكتف المنبسط كاللوح والأضلاع.

(2) والفـرق بـين الصحف والمصاحف، أن الصحف هي الأوراق المجردة التي جمع فيها القرآن على عهد أبي بكر رضي الله عنه، وكان سـورا مفـرقة، كـل سـورة مـرتبة بآياتها على حدة، لكن لم يرتب بعضها إثر بعض، فلما نسخت على عهد عثمان، ورتب بعضها إثـر بعـض صارت مصحفا.قال مكي : "وذكر إسماعيل القاضي من روايته أن زيد بن ثابت قال: كتبته على عهد أبي بكر في قطع الأَدَمِ، وكِسَرِ الأكـتاف" الإبانة ص: 46. والأَدَم بفتحتين أو ضمتين جمع أديم وهو الجلد المدبوغ ينظر المصباح/ أدم. والكِسر جمع كَسْرة وهي القطعة، والأكتاف جمع كتف، وهي عظام يكتب عليها.

إن القتل قد استحر[1] يوم اليمامة بقراء القرآن، وإني أخشى أن يستحر القتل بالقراء بالمواطن فيذهب كثير من القرآن، وإني أرى أن تأمر بجمع القرآن. قلت لعمر: كيف تفعل شيئا لم يفعله رسول الله ﷺ. قال عمر: هذا والله خير، فلم يزل عمر يراجعني حتى شرح الله صدري لذلك ورأيت في ذلك الذي رأى عمر. قال زيد: قال أبو بكر: إنك رجل شاب عاقل لا نتهمك، وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فتتبع القرآن فاجمعه، فوالله لو كلفوني نقل جبل من الجبال ما كان أثقل علي مما أمرني به من جمع القرآن. قلت: كيف تفعلون شيئا لم يفعله رسول الله ﷺ، قال: هو والله خير، فلم يزل أبو بكر يراجعني حتى شرح الله صدري للذي شرح له صدر أبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما، فتتبعت القرآن أجمعه من العسب واللخاف وصدور الرجال حتى وجدت آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الأنصاري لم أجدها مع أحد غيره: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ حتى خاتمة براءة، فكانت الصحف عند أبي بكر حتى توفاه الله ثم عند عمر حياته ثم عند حفصة بنت عمر رضي الله تعالى عنه)[2]. ولقد اشتهر عن العلماء أن هذا الجمع كان على جميع الأحرف السبعة.

وكان الذي فعله أبو بكر فرض كفاية، بدلالة قوله ﷺ: (لا تكتبوا عني شيئا سوى القرآن)[3] مع قوله تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ﴾ و﴿رَسُولٌ مِّنَ ٱللَّهِ يَتْلُوا۟ صُحُفًا مُّطَهَّرَةً﴾، فكل أمر يرجع لإحصائه وحفظه فهو واجب على الكفاية .

وبقيت الصحف عند أبي بكر ﷺ حتى توفي، ثم عند عمر ﷺ حتى توفي، ثم عند حفصة زوج النبي ﷺ.

وانتشرت كتابة المصاحف في خلافة عمر ﷺ، وكان ذلك نتيجة فشو الكتابة في صفوف المسلمين، ودخول الأعاجم بعد الفتوح إلى الإسلام، ولم يكن أحد ينكر على آخر قراءته في هذا العهد.

---

(1) أي اشتد

(2) صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب جمع القرآن، رقم 4986.

(3) مسند الإمام أحمد 10/ 41، رقم 11027.

وفي خلافة عثمان ﷺ كثر الاختلاف بين الناس في القراءة، فأشير على ذي النورين أن يجمع الناس على مصاحف يأتم الناس بها. فقد أخرج أبو بكر بن أبي داود: (عن أنس بن مالك أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان، وكان يغازي أهل الشام في فرج أرمينية- قال أبو بكر: يعني الفرج الثغر- وأذربيجان مع أهل العراق، فرأى حذيفة اختلافهم في القرآن، فقال لعثمان: يا أمير المؤمنين أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب كما اختلف اليهود والنصارى، فأرسل إلى حفصة أن أرسلي إلي بالصحف ننسخها في المصاحف، ثم نردها إليك[1]، فأرسلت حفصة إلى عثمان بالصحف، فأرسل عثمان إلى زيد بن ثابت وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام وعبد الله بن الزبير أن انسخوا الصحف في المصاحف، وقال للرهط القرشيين الثلاثة: ما اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت فاكتبوه بلسان قريش فإنما نزل بلسانهم، حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف بعث عثمان إلى كل أفق بمصحف من تلك المصاحف التي نسخوا، وأمر بما سوى ذلك في صحيفة أو مصحف أن يُحْرَق)[2].

واختلف في المصاحف التي أرسل بها إلى الآفاق، ذُكر أنها خمسة: مصحف مكة والمدينة والبصرة والشام والكوفة، وقيل: إنها ستة الخمسة المذكورة، والسادس المصحف الذي احتبسه عثمان ﷺ لنفسه، وهو الذي يسمى بـ(**الإمام**)، وقيل: سبعة مصاحف الأمصار الخمسة المشتهرة، ومصحف اليمن والبحرين.

وبعث عثمان مع كل مصحف قارئا، حيث أمر زيد بن ثابت أن يقرأ بالمدني، وبعث عبدَ الله بن السائب مع المكي، والمغيرةَ بن أبي شهاب مع الشامي، وأبا عبد الرحمن السلمي مع

---

(1) أما عن مصير الصحف التي كانت مودعة عند حفصة رضي الله عنها، فإن ابن أبي داود روى بسنده عن مروان أنه كان يرسل إلى حفصة يسألها الصحف التي كتب منها القرآن، فتأبى حفصة أن تعطيه إياها. قال سالم: فلما توفيت حفصة ورجعنا من دفنها، أرسل مروان بالعزيمة إلى عبد الله بن عمر، فأمر بها مروان فشققت، فقال مروان: إنما فعلت هذا لأن ما فيها كتب وحفظ في المصحف، فخشيت إن طال بالناس زمان أن يرتاب في شأن هذه الصحف مرتاب، أو يقول: إنه قد كان شيء منها لم يكتب" كتاب المصاحف لابن أبي داود بن سليمان بن الأشعث السجستاني 103. وذكر محقق "المصاحف" بأن إسناد هذا الأثر صحيح ينظر ص : 103 هامش 85.

(2) كتاب المصاحف ص: 88 وإسناده صحيح كما ذكر المحقق في هامش 67 من "المصاحف"، ينظر صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب جمع القرآن، رقم 4987.

الكوفي، وعامر بن قيس مع البصري[1].

وظل الناس يقرءون في مصحف عثمان ﷺ أكثر من أربعين سنة إلى زمن عبد الملك بن مروان. وبعد دخول الأعاجم في دين الله أفواجا، كثر التصحيف، فضبط المصحف بالنقط أولا، ثم بالإعجام ثانيا[2].

يروى أن أبا الأسود الدؤلي هو أول من وضع مسائل في النحو[3]، وكان سبب ذلك سماعه لحنا في القرآن، حيث وُجِّه إليه رجل على مدرجته، وطلب إليه إذا مر أبو الأسود أن يقرأ شيئا من القرآن ويتعمد اللحن فيه، فلما مر الدؤلي رفع الرجل صوته وقرأ: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾[4] بجر اللام من: (رسولِهِ)، فاستعظم ذلك أبو الأسود وقال: عز وجه الله أن يبرأ من رسوله، ثم رجع من فوره وبدأ بإعراب القرآن[5]، وطلب رجلا لَقِناً من عبد القيس، وقال له: إذا رأيتني لفظت بالحرف فضممت شفتي فاجعل أمام الحرف نقطة، فإذا ضممت شفتي بغنة فاجعل نقطتين، فإذا رأيتني قد كسرت شفتي فاجعل أسفل الحرف نقطة، فإذا كسرت شفتي بغنة فاجعل نقطتين، فإذا رأيت قد فتحت شفتي فاجعل على الحرف نقطة، فإذا فتحت شفتي بغنة فاجعل نقطتين[6]. وعرف علم الضبط تطورا كبيرا على يد تلاميذ الدؤلي، واكتملت صورته بعمل الخليل بن أحمد الفراهيدي[7]. وقد ذكر العسكري أن الحجاج فزع إلى كتابه، وسألهم أن يضعوا لهذه الحروف المشتبهة علامات، فيقال: إن نصر بن عاصم قام بذلك، فوضع النقط أفرادا وأزواجا، وخالف بين أماكنها بتوقيع بعضها فوق الحروف، وبعضها تحت

---

(1) ينظر سمير الطالبين إلى رسم وضبط الكتاب المبين للضباع ص: 12-13.

(2) الضبط علم يعرف به ما يعرض للحرف من حركة أو سكون أو شد أو مد أو غير ذلك، ويرادفه الشكل. والنقط ينقسم إلى قسمين: نقط إعراب ونقط إعجام، فنقط الإعراب هو العلامات الدالة على ما يعرض للحرف من حركة أو سكون أو شد أو مد، ونقط الإعجام هو العلامات التي تميز الحروف بعضها من بعض كي لا يلتبس معجم بمهمل، ينظر إرشاد الطالبين إلى ضبط الكتاب المبين لمحمد سالم محيسن ص : 4-5.

(3) ينظر غاية النهاية لابن الجزري 1/ 346 رقم 1493 وفيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح للفاسي 2/ 1155.

(4) من الآية 3 من سورة براءة.

(5) ينظر المحكم في نقط المصاحف لأبي عمرو الداني ص: 3 - 4.

(6) المحكم في نقط المصاحف 6 - 7.

(7) ينظر المحكم في نقط المصاحف ص:7

الحروف، فغبر الناس بذلك زمانا لا يكتبون إلا منقوطا، فكان مع استعمال النقط أيضا يقع التصحيف، فأحدثوا الإعجام، فكانوا يتبعون النقط بالإعجام"[1]. وقال الداني: "اعلم أيدك الله بتوفيقه أن الذي دعا السلف رضي الله عنهم إلى نقط المصاحف، بعد أن كانت خالية من ذلك وعارية منه وقت رسمها وحين توجيهها إلى الأمصار، للمعنى الذي بيناه، والوجه الذي شرحناه، ما شاهدوه من أهل عصرهم، مع قربهم من زمن الفصاحة ومشاهدة أهلها، من فساد ألسنتهم، واختلاف ألفاظهم، وتغير طباعهم، ودخول اللحن على كثير من خواص الناس وعوامهم، وما خافوه من مرور الأيام، وتطاول الأزمان من تزيد ذلك، وتضاعفه فيمن يأتي بعد، ممن هو- لا شك- في العلم والفصاحة والفهم والدراية دون من شاهدوه ممن عرض له الفساد، ودخل عليه اللحن، لكي يُرْجَع إلى نقطها، ويُصار إلى شكلها عند دخول الشكوك، وعدم المعرفة، ويتحقق بذلك إعراب الكلم، وتدرك به كيفية الألفاظ"[2].

ورتبت الآيات في سورها على ما هي عليه الآن في المصحف، وكان ذلك بتوقيفه ﷺ من غير خلاف بين المسلمين.

وأما ترتيب السور بعضها مع بعض على ما عليه مصاحف عثمان ﷺ، فقد ذهبت طائفة من العلماء إلى أن ذلك كان بتوقيفه ﷺ[3]. ومذهب الجمهور أنه من اجتهاد الصحابة رضي الله عنهم. فقد أخرج مسلم في صحيحه "عن حذيفة قال صليت مع النبي ﷺ ذات ليلة، فافتتح البقرة، فقلت: يركع عند المائة، ثم مضى فقلت: يصلي بها في ركعة، فمضى فقلت: يركع بها، ثم افتتح النساء فقرأها، ثم افتتح آل عمران فقرأها يقرأ مترسلا، إذا فيها تسبيح سبح وإذا مر بسؤال سأل وإذا مر بتعوذ تعوذ ثم ركع فجعل يقول: سبحان ربي العظيم، فكان ركوعه نحوا من قيامه ثم قال: سمع الله لمن حمده، ثم قام طويلا قريبا مما ركع، ثم سجد فقال: سبحان ربي الأعلى، فكان سجوده قريبا من قيامه"[4]. قال القاضي عياض عن هذا الحديث: "وتقديمه هنا

---

(1) شرح ما يقع من التصحيف والتحريف للعسكري ص : 13.

(2) المحكم في نقط المصاحف لأبي عمرو الداني ص: 18 – 19.

(3) ينظر البرهان في رتيب سور القرآن لابن الزبير الغرناطي ص : 182 – 187.

(4) كتاب صلاة المسافرين، باب استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل رقم 772.

النساء على آل عمران حجة لمن يقول: إن ترتيب السور اجتهاد من المسلمين حين كتبوا المصحف لم يكن ذلك من تحديد النبي عليه السلام، وإنما وكله إلى أمته بعده، وهو قول جمهور العلماء، وهو قول مالك واختيار القاضي أبي بكر الباقلاني[1].

وكثر الاختلاف أيضا فيما يحتمله الرسم، وقرأ أهل البدع والأهواء بما لا يحل لأحد من المسلمين تلاوته، كمن قرأ من المعتزلة: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾ بنصب الهاء من اسم الجلالة، واستندوا إليها في نفي الكلام عن الله تعالى، وأنه صادر عن موسى لا عن الذات الإلهية؛ وكمن قرأ من الرافضة ﴿وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ ٱلۡمُضِلِّينَ عَضُدًا﴾ بفتح اللام من (المضِلَّيْن)، يعنون بذلك أبا بكر وعمر رضي الله عنهما[2]. فلما وقع ما وقع، رأى المسلمون أن يجمعوا على قراءات أئمة ثقات تجردوا للقراءة، واعتنوا بضبطها أتم عناية؛ فاختاروا من كل مصر وجِّه إليه مصحف أئمة مشهورين.

فمن هؤلاء بالمدينة أبو جعفر وشيبة ونافع، وبمكة عبد الله بن كثير وابن محيصن، وبالكوفة عاصم والأعمش وحمزة والكسائي، وبالشام عبد الله بن عامر الشامي ويحيى بن الحارث الذِّماري، وبالبصرة عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ثم عيسى بن عمر الثقفي وأبو عمرو بن العلاء ويعقوب الحضرمي.

ثم إن القراء بعد هؤلاء تفرقوا في الأمصار، وخلفهم أمم بعد أمم، عرفت طبقاتهم واختلفت صفاتهم، فكان منهم المتقن للتلاوة المشهور بالرواية والدراية، ومنهم المقتصر على وصف من هذه الأوصاف، وكثر بينهم لذلك الاختلاف، وقل الضبط، واتسع الخرق، وكاد الباطل يلتبس بالحق؛ فقام جهابذة علماء الأمة، وصناديد الأئمة، فبالغوا في الاجتهاد، وبينوا الحق المراد، وجمعوا الحروف والقراءات وعزوا الوجوه والروايات، وميزوا بين المشهور والشاذ، والصحيح والفاذ، بأصول أصلوها، وأركان فصلوها[3].

---

(1) إكمال المعلم بفوائد مسلم للقاضي عياض 3/ 137.

(2) ينظر لطائف الإشارات لفنون القراءات للقسطلاني 1/ 66.

(3) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 1/ 9.

نزول القرآن على سبعة أحرف

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

نزول القرآن على سبعة أحرف

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

إن القرآن الكريم أنزل على أحرف سبعة، توسعة على الأمة، ورفعا للحرج عنهم في تلاوة الكتاب الذي نزل إليهم من ربهم. فعَنْ أُبَيّ بْنِ كَعْبٍ (أَنّ النّبِيّ ﷺ كَانَ عِنْدَ أَضَاةِ بَنِي غِفَارٍ. قَالَ: فَأَتَاهُ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السّلاَمُ فَقَالَ: إِنّ الله يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمّتُكَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ. فَقَالَ: «أَسْأَلُ اللّهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ، وَإِنّ أُمّتِي لاَ تُطِيقُ ذَلِكَ». ثُمّ أَتَاهُ الثّانِيَةَ فَقَالَ: إِنّ الله يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمّتُكَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفَيْنِ. فَقَالَ: «أَسْأَلُ الله مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ، وَإِنّ أُمّتِي لاَ تُطِيقُ ذَلِكَ». ثُمّ جَاءَهُ الثّالِثَةَ فَقَالَ: إِنّ الله يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمّتُكَ الْقُرْآنَ عَلَى ثَلاَثَةِ أَحْرُفٍ. فَقَالَ: «أَسْأَلُ الله مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ وَإِنّ أُمّتِي لاَ تُطِيقُ ذَلِكَ». ثُمّ جَاءَهُ الرّابِعَةَ فَقَالَ: إِنّ الله يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمّتُكَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ.فَأَيّمَا حَرْفٍ قرؤوا عَلَيْهِ فَقَدْ أَصَابُوا)[1]. قال ابن قتيبة: "فكان من تيسيره أن أمر بأن يُقرئ كل قوم بلغتهم وما جرت عليه عادتهم: فالهذلي يقرأ: (عتَّى حين)، يريد ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾؛ لأنه هكذا يلفظ بها ويستعملها. والأسدي يقرأ: (تِعلمونَ) و(تِعلم)، و ﴿وَتِسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾، و﴿أَلَمْ إِعْهَد إِلَيْكُمْ﴾، والتميميُ يهمز والقرشي لا يهمز.والآخر يقرأ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ﴾ و﴿وَغِيضَ ٱلْمَآءُ﴾ بإشمام الضم مع الكسر، و(هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا) بإشمام الكسر مع الضم، و﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا﴾ بإشمام الضم مع الإدغام، وهذا ما لا يَطُوعُ به كل لسان. ولو أن كل فريق من هؤلاء أمر أن يزول عن لغته، وما جرى عليه اعتياده طفلا وناشئا وكهلا، لاشتد ذلك عليه، وعظمت المحنة فيه، ولم يمكنه إلا بعد رياضة للنفس طويلة، وتذليل للسان، وقطع للعادة. فأراد الله برحمته ولطفه، أن يجعل لهم متسعا في اللغات، ومتصرفا في الحركات، كتيسيره عليهم في الدين حين أجاز لهم على لسان رسوله ﷺ، أن يأخذوا باختلاف العلماء من صحابته في فرائضهم وأحكامهم وصلاتهم وصيامهم وزكاتهم وحجِّهم وطلاقهم وعتقهم وسائر أمور دينهم"[2]. وقال القاضي أبو بكر الباقلاني: "إذا عُلم أن في الناس الألكنَ

---

(1) صحيح مسلم كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب بيان أن القرآن أنزل على سبعة أحرف وبيان معناه، رقم 821. و أحاديث الأحرف السبعة متواترة إلا حديثا واحدا يروى عن سمرة بن جندب، ينظر: فضائل القرآن لأبي عبيد القاسم بن سلام 2/ 168.

(2) تأويل مشكل القرآن ص: 32.

والفصيحَ والألثغَ والطُلق الدَّرِبَ والتمتام العي والقادرَ المنبسطَ، ساغ أن ينزل القرآن بالهمز وغيرِ الهمزِ، وأن يجعل مكان الحركة التي تثقل على التمتام تسكينا لا يثقل عليه، وهذا أولى وأجدر وأقرب في تخفيف المحنة وتيسير العبادة، وأحرس للعباد إلى الطاعة"[1].

وأحاديث نزول القرآن على سبعة أحرف من الأحاديث المشكِلة، ومما أجمله ﷺ ولم يبينه، وكان نزول القرآن هكذا سببا في اختلاف القراءات القرآنية. قال ابن الجزري:

وَأَصْلُ الاِخْتِلاَفِ أَنَّ رَبَّنَا أَنْـزَلَهُ بِـسَبْعَةٍ مُهَـوَّنَا[2]

ومن المؤلفين الذين عنوا بالحديث عن السبعة الأحرف وما يتعلق بها من معان وحكام:

- أبو عبيد القاسم بن سلام (224هـ) في مصنفه "غريب الحديث" و"فضائل القرآن ومعالمه وآدابه".
- أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (310هـ) الذي أفرد مباحث في مقدمة تفسيره "جامع البيان في تأويل آي القرآن" للحديث عن هذا الموضوع الحرج.
- أبو محمد مكي القيسي (437هـ) في كتابه "الإبانة عن معاني القراءات".
- أبو شامة المقدسي (665هـ) في "المرشد الوجيز".
- أبو عبد الله القرطبي (671هـ) في مقدمة تفسيره "الجامع لأحكام القرآن"، وفي مصنفه "الوجيز في فضائل الكتاب العزيز".

وقد أفرد ناس من المحدَثين كتبا تحدثوا فيها عن حديث الأحرف السبعة متنا وسندا، وذكروا أقوال العلماء في ذلك، من أولئك:

- الشيخ مناع القطان في كتابه الموسوم بـ"نزول القرآن على سبعة أحرف".
- عبد الرحمن المطرودي في كتابه "الأحرف القرآنية السبعة".

---

(1) الانتصار للقرآن للباقلاني 1/ 349.

(2) طيبة النشر في القراءات العشر لابن الجزري 32.-

أولا - المراد بالأحرف السبعة

لقد اختلف العلماء في المراد بالأحرف السبعة، مع تأكيدهم على أنه لا ينبغي شرحها بكون الحرف الواحد يقرأ على سبعة أوجه، حيث إن ذلك لا يوجد إلا في كلمات معدودة مثل: (أف) و(جبريل) و(أرجه) و(هيهات) و(هيت)...[1]. وأشهر ما قيل في المراد بهذه الأحرف قولان:

الأول: أنها سبع لغات متفرقة في القرآن، فقد روى أبو عبيد "عن ابن عباس قال: نزل القرآن على سبع لغات منها خمس بلغة العجز من هوازن، والعجز هم سعد بن بكر وجُشَم بن بكر ونصر بن معاوية وثقيف، وهذه القبائل هي التي يقال لها عليا هوازن، وهم الذين قال فيهم أبو عمرو بن العلاء: أفصح العرب عليا هوازن وسفلى تميم، فهذه عليا هوازن، وأما سفلى تميم فبنوا دارم"[2]. وقد اختلف في القبائل التي نزل القرآن بلغتها، ومهما تكن أسماؤها، فإن منها الأفصح والفصيح، وقد يوجد منها ما شذ عن الفصحى مثل "مضر" التي قال فيها عمر رضي الله عنه: "القرآن نزل على رجل من مضر"[3]، ونسبت اللغات السبع كلها لها، وأنكر آخرون أن تكون كلها في مضر، وقالوا: في مضر شواذ، ولا يجوز أن يقرأ القرآن عليها[4]. وأصحاب هذا القول يرون أن الأحرف السبعة إنما هي أحرف متفرقة في سور القرآن، لا أنها لغات مختلفة في كلمة واحدة مع اتفاق المعنى.

ومن أمثلة هذا القول:

- أن (فطر) معناه عند غير قريش ابتدأ خلق الشيء، يقال: فَطَرَ الأمرَ ابتدأه وأنشأه، فجاءت في القرآن فلم تتجه لابن عباس رضي الله عنهما حتى اختصم إليه أعرابيان في

---

(1) ينظر النشر 1 / 24.

(2) فضائل القرآن لأبي عبيد القاسم بن سلام 2/ 170 - 171.

(3) المصاحف لابن أبي داود السجستاني 63.

(4) المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز لأبي شامة 101.

بئر، فقال أحدهما: أنا فطرتها، أي أنا ابتدأت حفرها، قال ابن عباس: ففهمت حينئذ موضع قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[1].

- أنه روي عن ابن عباس رضي الله عنهما قوله: ما كنت أدري معنى قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا ٱفْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِٱلْحَقِّ﴾[2] حتى سمعت بنت ذي يزن تقول لزوجها: تعال أفاتحك، أي أحاكمك[3]. والفتح في لغة حمير الحُكم بين الخصمين، وقد فتح الحاكم بينهم، إذا حكم[4].

- أن عمر بن الخطاب ﷺ كان لا يفهم معنى قوله تعالى: ﴿أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَىٰ تَخَوُّفٍ﴾[5]، حيث إنه كان على المنبر فقال: "يا أيها الناس ما تقولون في قول الله عز وجل: ﴿أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَىٰ تَخَوُّفٍ﴾ فسكت الناس، فقال شيخ من بني هذيل: هي لغتنا يا أمير المؤمنين، التخوف: التنقص"[6]. قال الزمخشري: "وتخوّفه تنقصه وأخذ من أطرافه، قال زهير:

تَخَوَّفَ السَّيْرُ مِنْها تامِكا قَرِدا ... كما تَخَوَّفَ عُودَ النَّبْعَةِ السَّفَنُ

معناه تنقصه قليلا قليلا على مهل كأنما يخافه"[7].

---

(1) من الآية 15 من سورة الأنعام، ينظر تاج العروس للزبيدي/ فطر.

(2) من الآية 89 من سورة الأعراف.

(3) ينظر أساس البلاغة للزمخشري/ فتح.

(4) تاج العروس من جواهر القاموس للزَّبيدي/ فتح.

(5) من الآية 47 من سورة النحل.

(6) الجامع لأحكام القرآن 10/ 73. والمعنى أن ينقص شيئا فشيئا في أنفسهم وأموالهم حتى يهلكوا الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للجمل 4/ 228.

(7) أساس البلاغة/ خوف. قال الطبري: "وأما قوله: أوْ يَأْخُذَهُمْ على تَخَوُّفٍ فإنه يعني: أو يهلكهم بتخوّف، وذلك بنقص من أطرافهم ونواحيهم الشيء بعد الشيء حتى يهلك جميعهم، يقال منه: تخوّف مال فلان الإنفاق: إذا انتقصه وقول الشاعر:

تَخَوَّفَ السَّيْرُ مِنْها تامِكا قَرِدا ... كما تَخَوَّفَ عُودَ النَّبْعَةِ السَّفَنُ

يعني بقوله: تخوّف السير: تنقص سَنامها."جامع البيان 7/ 590.

الثاني: أن الأحرف السبعة أوجه من المعاني المتفقة المتقاربة بألفاظ مختلفة نحو أقبل وتعال وهلم وأسرع ... ونسب هذا الرأي لأكثر العلماء، فهي إذن سبع لغات من لغات العرب في المعنى الواحد[1]. قال الطبري وهو من أئمة هذا الرأي: "الأحرف السبعة التي أنزل الله بها القرآن هن لغات سبع في حرف واحد وكلمة واحدة، باختلاف الألفاظ واتفاق المعاني، كقول القائل: هلم وأقبل وتعال وإليّ وقصدي ونحوي وقربى، ونحو ذلك مما تختلف فيه الألفاظ بضروب من المنطق، وتتفق فيه المعاني إن اختلفت بالبيان به الألسن"[2]. مثاله:

- ما روي عن الأعمش أنه قال: "قرأ أنس هذه الآية: ﴿إِنَّ نَاشِئَةَ ٱلَّيْلِ هِىَ أَشَدُّ وَطْـًٔا وأصْوَبُ قِيلًا﴾[3]، فقال له بعض القوم: يا أبا حمزة: إنما هي ﴿أَقْوَم﴾ فقال: أقوم وأصوب وأهيأ واحد"[4].
- ما روي عن ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس عن أبي بن كعب أنه كان يقرأ: ﴿لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱنظُرُونَا﴾[5]، ﴿لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ امهلونا﴾، ﴿لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ أخرونا﴾، ﴿لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ ارقبونا﴾[6].
- ما ذكر عن أُبيٍّ أنه كان يقرأ: ﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْاْ فِيهِ﴾[7]، (مروا فيه)، (سعوا فيه)[8].

ولهذا المذهب شواهد من السنة، فعن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه قال: قال رسول اللّه ﷺ: **(قال جبريل: اقرءوا القرآن على حرف، فقال ميكائيل: استزده. فقال: على حرفين.**

---

(1) ولهذا القول ما يسنده من السنة وأقوال الصحابة وأهل العلم، ينظر: "نزول القرآن على سبعة أحرف" للقطان ص: 36-72.

(2) جامع البيان في تأويل القرآن لابن جرير الطبري 1/ 48 - 49.

(3) وهي في مصحفنا: ﴿إِنَّ نَاشِئَةَ ٱلَّيْلِ هِىَ أَشَدُّ وَطْـًٔا وَأَقْوَمُ قِيلًا﴾ الآية 5 من سورة المزمل.

(4) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي 7/ 156.

(5) من الآية 13 من سورة الحديد.

(6) ينظر الوجيز في فضائل الكتاب العزيز للقرطبي 143.

(7) من الآية 19 من سورة البقرة.

(8) ينظر الوجيز في فضائل الكتاب العزيز 143.

حتى بلغ ستة أو سبعة أحرف فقال: كلها شافٍ كافٍ، ما لم يختم آية عذابٍ برحمة، أو آية رحمةٍ بعذاب، كقولك: هلّم وتعال)[1]. قال الطبري: "فقد أوضح نص هذا الخبر أن اختلاف الأحرف السبعة إنما هو اختلاف ألفاظ، كقولك: هلم وتعال، باتفاق المعاني لا باختلاف معان موجبة اختلاف أحكام"[2]. وعن أبي بن كعب قال: **(قرأت آية وقرأ ابن مسعود خلافها فأتيت النبي ﷺ فقلت: ألم تقرئني آية كذا وكذا؟ قال: بلى فقال ابن مسعود: ألم تقرئينها كذا وكذا؟ فقال: بلى كلاكما محسن مجمل، قال فقلت له: فضرب صدري فقال: يا أبي بن كعب إني أقرئت القرآن فقيل لي: على حرف أو على حرفين قال: فقال الملك الذي معي على حرفين فقلت: على حرفين. فقال: على حرفين أو ثلاثة. فقال الملك الذي معي: على ثلاثة. فقلت: على ثلاثة، حتى بلغ سبعة أحرف ليس منها إلا شاف كاف، إن قلت غفورا رحيما، أو قلت سميعا عليما، أو عليما سميعا، فالله كذلك، ما لم تختم آية عذاب برحمة أو آية رحمة بعذاب)**[3]. وعَنِ ابْنِ شِهَابٍ حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللّهِ بْنُ عَبْدِ اللّهِ بْنِ عُتْبَةَ أَنّ ابْنَ عَبّاسٍ حَدّثَهُ أَنّ رَسُولَ اللّهِ ﷺ قَالَ: **(أَقْرَأَنِي جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السّلاَمُ عَلَىَ حَرْفٍ فَرَاجَعْتُهُ، فَلَمْ أَزَلْ أَسْتَزِيدُهُ فَيَزِيدُنِي حَتّى انْتَهَىَ إِلَىَ سَبْعَةِ أَحْرُفٍ». قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: بَلَغَنِي أَنّ تِلْكَ السّبْعَةَ الأَحْرُفَ إِنّمَا هِيَ فِي الأَمْرِ الّذِي يَكُونُ وَاحِداً، لاَ يَخْتَلِفُ فِي حَلاَلٍ وَلاَ حَرَامٍ)**[4].

وبسبب نزول القرآن على سبعة أحرف، اختلف الصحابة رضوان الله عليهم في أحرف القرآن على عهده ﷺ، ولم يكن عليه الصلاة والسلام يُخَطِّئ مقرئا، إذا كانت القراءة مما أنزل عليه ﷺ، ذلك ما شهد به ابن مسعود حينما قال: "لا تنازعوا في القرآن، فإنه لا يختلف ولا يتلاشى ولا يتغير لكثرة الرّد، وإن شريعة الإسلام وحدوده وفرائضه فيه واحدة، ولو كان شيء

---

(1) جامع البيان1/ 44.

(2) نفسه 1/ 44.

(3) مسند أحمد 15/ 428 رقم 21048 وإسناده صحيح. وهو أثر مفصح عن اختلاف شيوخ الصحابة من القراء في القراءة. قال الباقلاني عن هذه الرواية: "إن هذه الرواية إذا صحت وثبتت، وجب أن يحمل الأمر فيها على أن ذلك كان شائعا مطلقا ثم نسخ ومُنع، وأُخِذَ على الناس أن لا يبدلوا أسماءَ الله تعالى في آية وموضع من المواضع بغيره مما هو بمعناه أو مخالف لمعناه... ويجوز أن يكون قد شرع في صدر الإسلام أن يجعل مكان الحرف الواحد خلافُه مثل مكان **عليم قدير**، وأن يجعل مكانه مثله مثل مكان **غفور رحيم**، ثم نسخ ذلك من بعد، فأما أن يجعل مكانه ضده مثل مكان **غفور شديد العقاب**، فلم يكن ذلك جائزا بالإجماع" الانتصار 1/ 370.

(4) صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين، باب بيان أن القرآن أنزل على سبعة أحرف، رقم 819.

من الحرفين ينهى عن شيء يأمر به الآخر، كان ذلك الاختلافَ، ولكنه جامع ذلك كله، لا تختلف فيه الحدود ولا الفرائض ولا شيء من شرائع الإسلام، ولقد رأيتنا نتنازع فيه عند رسول اللّه ﷺ، فيأمرنا فنقرأ عليه، فيخبرنا أنّ كلنا محسن... ولقد قرأت من لسان رسول اللّه ﷺ سبعين سورة، وقد كنت علمت أنه يُعْرض عليه القرآن في كل رمضان، حتى كان عام قُبِض فعُرِض عليه مرّتين، فكان إذا فرغ أقرأ عليه، فيخبرني أني محسن، فمن قرأ على قراءتي فلا يَدَعَنَّها رغبة عنها، ومن قرأ على شيء من هذه الحروف، فلا يَدَعَنَّه رغبة عنه، فإنه من جحد بآية جحد به كله[1].

وذلك ما شهدت به نصوص السنة المشرفة، فعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدٍ الْقَارِيِّ قَالَ: (سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ عَلَى غَيْرِ مَا أَقْرَؤُهَا. وَكَانَ رَسُولُ اللّهِ ﷺ أَقْرَأَنِيهَا. فَكِدْتُ أَنْ أَعْجَلَ عَلَيْهِ. ثُمّ أَمْهَلْتُهُ حَتّى انْصَرَفَ. ثُمّ لَبَّبْتُهُ[2] بِرِدَائِهِ. فَجِئْتُ بِهِ رَسُولَ اللّهِ ﷺ. فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللّهِ إِنّي سَمِعْتُ هَذَا يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ عَلَى غَيْرِ مَا أَقْرَأْتَنِيهَا. فَقَالَ رَسُولُ اللّهِ ﷺ: «أَرْسِلْهُ.اقْرَأْ» فَقَرَأَ الْقِرَاءَةَ الّتِي سَمِعْتُهُ يَقْرَأُ. فَقَالَ رَسُولُ اللّهِ ﷺ: «هَكَذَا أُنْزِلَتْ». ثُمّ قَالَ لِيَ: «اقْرَأْ» فَقَرَأْتُ. فَقَالَ: «هَكَذَا أُنْزِلَتْ. إِنّ هَذَا الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ. فَاقْرَؤُوا مَا تَيَسّرَ مِنْهُ)[3]. وعَنْ أُبَيّ بْنِ كَعْبٍ قَالَ: (كُنْتُ فِي الْمَسْجِدِ فَدَخَلَ رَجُلٌ يُصَلّي. فَقَرَأَ قِرَاءَةً أَنْكَرْتُهَا عَلَيْهِ. ثُمّ دَخَلَ آخَرُ. فَقَرَأَ قِرَاءَةً سِوَى قِرَاءَةِ صَاحِبِهِ. فَلَمّا قَضَيْنَا الصّلاَةَ دَخَلْنَا جَمِيعاً عَلَى رَسُولِ اللّهِ ﷺ. فَقُلْتُ: إِنّ هَذَا قَرَأَ قِرَاءَةً أَنْكَرْتُهَا عَلَيْهِ. وَدَخَلَ آخَرُ فَقَرَأَ سِوَى قِرَاءَةِ صَاحِبِهِ. فَأَمَرَهُمَا رَسُولُ اللّهِ ﷺ فَقَرَآ. فَحَسّنَ النّبِيّ ﷺ شَأْنَهُمَا. فَسُقِطَ فِي نَفْسِي مِنَ التّكْذِيبِ، وَلاَ إِذْ كُنْتُ فِي الْجَاهِلِيّةِ، فَلَمّا رَأَى رَسُولُ اللّهِ ﷺ مَا قَدْ غَشِيَنِي ضَرَبَ فِي صَدْرِي. فَفِضْتُ عَرَقاً. وَكَأَنّمَا أَنْظُرُ إِلَى اللّهِ عَزّ وَجَلّ فَرَقاً. فَقَالَ لِي: «يَا

---

(1) جامع البيان1/ 37.

(2) لبّبته تلبيبا أخذت من ثيابه ما يقع على موضع اللّبب أي موضع النحر.

(3) أخرجه البخاري في صحيحه في فضائل القرآن باب أنزل القرآن على سبعة أحرف، رقم 4992، وفي الخصومات، باب كلام الخصوم بعضهم في بعض رقم 2419، وأخرجه مسلم في صحيحه، في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، رقم 818. إن عمر وهشاما رضي الله عنهما اختلفا في القراءة وهما من قريش، ووجّه ذلك بأنهما نطقا بلفظين مختلفين في الصورة مترادفين متفقين في المعنى.

أُبَـيّ أُرْسِلَ إِلَيّ: أن اقْرَإِ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ. فَرَدَدْتُ إِلَيْهِ: أَنْ هَوِّنْ عَلَى أُمَّتِي. فَرَدّ إِلَيّ الثَّانِيَةَ: اقْرَأْهُ عَلَى حَرْفَيْنِ. فَرَدَدْتُ إِلَيْهِ: أَنْ هَوِّنْ عَلَى أُمَّتِي. فَرَدّ إِلَيّ الثَّالِثَةَ: اقْرَأْهُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ. فَلَكَ بِكُلّ رَدّةٍ رَدَدْتُكَهَا مَسْأَلَةٌ تَسْأَلُنِيهَا. فَقُلْتُ: اللّهُمّ اغْفِرْ لأُمَّتِي. اللّهُمّ اغْفِرْ لأُمَّتِي. وَأَخَّرْتُ الثَّالِثَةَ لِيَوْمٍ يَرْغَبُ إِلَيّ الْخَلْقُ كُلّهُمْ. حَتّى إِبْرَاهِيمُ صلى الله عليه وسلم)[1]. ويستنتج من هذه الأحاديث ما يلي:

1- اعتناء الصحابة رضوان الله عليهم بالقرآن وتشددهم في الخطإ فيه، وهذا جلي في قول عمر في واقعته مع هشام: (فَكِدْتُ أَنْ أَعْجَلَ عَلَيْهِ، ثُمّ أَمْهَلْتُهُ حَتّى انْصَرَفَ، ثُمّ لَبَّبْتُهُ بِرِدَائِهِ).

2- اختلاف الصحابة في بعض حروف القرآن آت من كون أحدهم أقرأه النبي ﷺ بما عارضه جبريل مرة، وكون الآخر أقرأه ﷺ بما عارضه جبريل مرة أخرى، ولذا كان ﷺ يقول عندما يقصده الصحابة المختلفون في القراءة: «هَكَذَا أُنْزِلَتْ». قال ابن حجر عن اختلاف عمر مع هشام رضي الله عنهما: "وكان سبب اختلاف قراءتهما أن عمر حفظ هذه السورة من رسول الله ﷺ قديما ثم لم يسمع ما نزل فيها بخلاف ما حفظه وشاهده؛ ولأن هشاما من مسلمة الفتح فكان النبي ﷺ أقرأه على ما نزل أخيرا فنشأ اختلافهما من ذلك، ومبادرة عمر للإنكار محمولة على أنه لم يكن سمع حديث أنزل القرآن على سبعة أحرف إلا في هذه الوقعة"[2].

3- احتكام الصحابة إلى المعصوم ﷺ لتصويب الوجه الصحيح من القراءة.

4- تصويبه ﷺ لكلتا القراءتين حسما للخلاف، إن كان الوجه مما أنزل على سبعة أحرف.

5- دعوة النبي ﷺ أصحابه بأن يقرءوا كما علّموا، ونبذه ﷺ للاختلاف فيما سمع من فِيهِ من القرآن.

6- استصواب النبي ﷺ قراءة المختلفين إذا كانت مما أنزل توسعة على الناس، إذ النبي ﷺ بعث إلى أمة أميين فيهم العجوز والشيخ الكبير والغلام والجارية والرجل الذي لم يقرأ كتابا

---

(1) صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب بيان أن القرآن أنزل على سبعة أحرف وبيان معناه، رقم 820.

(2) فتح الباري، شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني 10/ 31.

قط.قال ابن عبد البر: "فبان بهذا أن تلك السبعة الأحرف إنما كانت في وقت خاص لضرورة دعت إلى ذلك، ثم ارتفعت تلك الضرورة فارتفع حكم هذه السبعة الأحرف، وعاد ما يقرأ به القرآن إلى حرف واحد"[1].

وقد جمع ابن حجر بين القولين المشهورين في المراد من الأحرف السبعة بأن يكون المراد بالأحرف تغاير الألفاظ مع اتفاق المعنى، مع انحصار ذلك في سبع لغات[2].

ثانيا - رجوع اختلاف القراءات إلى سبعة أوجه

إن اختلاف القراءات آيل في مجموعه إلى الوجوه السبعة التالية:

1- **الاختلاف في الحركات بلا تغير في المعنى والصورة أي الرسم نحو: (البُخْل والبَخَل والبُخُل والبَخْل)**[3]. فقد قرأ حمزة والكسائي وخلف في النساء والحديد (البَخَل) بفتح الباء والخاء، وباقي العشرة (البُخْل) بضم الباء وإسكان الخاء. وقرأ عيسى بن عمر والحسن: (البُخُل) بضم الباء والخاء، وقرأ ابن الزبير وقتادة وجماعة (البَخْل) بفتح الباء وسكون الخاء، وهي لغات في (البخل) لا تؤثر في المعنى ولا تغير صورة الكلمة.

ومثل ذلك كلمة(جذوة)، من قوله تعالى: ﴿لَّعَلِّيٓ ءَاتِيكُم مِّنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ جَذْوَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ لَعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ﴾، فقد قرأ عاصم بفتح الجيم ﴿جَذْوَةٍ﴾، وحمزة وخلف بضمها ﴿جُذْوَةٍ﴾، والباقون بالكسر﴿جِذْوَةٍ﴾[4].فـ(جَذوة) و(جُذوة) و(جِذوة) لغات ثلاث بمعنى واحد، وهو الخشب في رأسه نار[5]. قال مكي عن هذا الوجه: "يقرأ منه بما صحت روايته وصح وجهه في العربية؛ لأنه غير مخالف للخط"[6].

---

(1) التمهيد لما في الموطإ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر8/ 294، ينظر الوجيز ص: 143 - 144.

(2) ينظر فتح الباري شرح صحيح البخاري 10/ 34.

(3) ينظر البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي 3/ 635 وتقريب النشر في القراءات العشر لابن الجزري 105.

(4) ينظر تقريب النشر 156.

(5) ينظر إعراب القراءات السبع 2/ 173.

(6) الإبانة عن معاني القراءات لمكي بن أبي طالب القيسي 55.

ويلحق بهذا الوجه الاختلاف في أصول القراءات من إدغام وإظهار وروم وإشمام وتفخيم وترقيق ومد وقصر وفتح وإمالة وبين اللفظين وتحقيق وتسهيل ونقل وإبدال...؛ لأنه اختلاف لا يتغير معه المعنى والرسم غالبا. قال مكي: "وأما ما اختلفت فيه القراء من الإمالة والإدغام والإظهار والمد والقصر وتشديد وتخفيف، وشبه ذلك فهو من القسم الأول؛ لأن القراءة بما يجوز منه في العربية، وروي عن أئمة ثقات جائزة في القرآن، لأنه كله موافق للخط"[1].

2- **الاختلاف في الحركات مع تغير في المعنى فقط نحو: ﴿رَبَّنَا بَٰعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾[2]، فقد قرأ يعقوب الحضرمي: (رَبُّنَا) برفع الباء و(بَٰعدَ) بالألف وفتح العين والدال على الخبر،** والمعنى على هذه القراءة أنهم يشتكون لتباعد ما بين القرى التي كانت لهم، وكانوا يريدون التردد إليها، حيث إنهم لم يعتدوا بما أسبغ الله عليهم من نِعَم. وقرأ الباقون (ربَّنا) بالنصب على الدعاء. وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وهشام (بَعِّدْ) بحذف الألف وتشديد العين وإسكان الدال، وباقي العشرة (بَٰعِدْ) بالألف والتخفيف. و(بعِّد وبَٰعِدْ) بمعنى واحد، لفظهما لفظ الأمر ومعناهما الدعاء، "والمراد أنهم بطروا النعمة وجهلوا العافية وغمطوها، فسألوا الله تعالى تغيير ما بهم من المباعدة بين أسفارهم تبرما بالرخاء والرفاهية"[3]. وعن قتادة قال: "كانوا آمنين يخرجون إلى أسفارهم ولا يتزودون، يبيتون في قرية، ويقيلون في قرية، فبطروا النعمة فقالوا: (ربنا بعِّد بين أسفارنا)، فعاقبهم الله جل وعز"[4]. وقرئ: (ربَّنا بعُدَ بينَ أسفارنا) أي بَعُد سيرنا بين أسفارنا[5]. فها أنت ترى أن هذه الكلمات اختلفت معانيها لاختلاف حركاتها ولم يتغير رسمها.

---

(1) المصدر نفسه ص:57 - 58.

(2) من الآية 19 من سورة سبإ.

(3) الموضح في وجوه القراءات وعللها لابن أبي مريم الفسوي 3/ 1052.

(4) إعراب القرآن لأبي جعفر للنحاس 3/ 342.

(5) ينظر إعراب القرآن 3/ 342. وهناك قراءات أخرى تنظر في البحر المحيط 8/ 538. وقد حاول أبو جعفر النحاس الجمع بين هذه القراءات بقوله: "خبر عنهم بأنهم دَعَوا أن يبعِّد بين أسفارهم بطرا وأشرا، وخبَّر أنهم فُعِل بهم ذلك فخبَّروا به وشكوا" إعراب القرآن 3/ 343.

ومن هذا القسم (تسئل) في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُسْـَٔلُ عَنْ أَصْحَٰبِ ٱلْجَحِيمِ﴾، حيث قرأ نافع ويعقوب بفتح التاء وجزم اللام (تَسْئَلْ)، والمعنى أن الله تعالى نهى نبيه عن السؤال عن الكفار؛ إذ في هذا النهي تفخيم لما أعده الله لهم من العقاب والعذاب الأليم، والباقون قرءوا بضم التاء والرفع ﴿وَلَا تُسْـَٔلُ﴾[1]، أي ولا تسأل يا محمد عن الكفار ما لهم لم يؤمنوا، إنما عليك البلاغ.فالرسم واحد، ولما اختلفت الحركات اختلف معها المعنى.

3- **الاختلاف في الحروف بتغير المعنى لا الصورة نحو:** ﴿هُنَالِكَ تَبْلُواْ كُلُّ نَفْسٍ مَّآ أَسْلَفَتْ﴾[2]، حيث قرأ حمزة والكسائي وخلف: (تَتْلُوا) بتاءين من التلاوة، أي تقرأ كل نفس ما عملت من خير وشر لقوله تعالى: ﴿ٱقْرَأْ كِتَٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾، والباقون (تَبْلُوا) بتاء فباء[3] أي تعلم كل نفس ما قدمت.

ومنه: ﴿فَٱلْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلْفَكَ ءَايَةً﴾[4]، فقد قرأ الجمهور: (ننجيك) أي "نخرجك صحيحا لم يأكلك شيء من الدواب، وقيل: بدنا بلا روح قاله مجاهد، وقيل: نخرجك من ملكك وحيدا فريدا ..."[5]. وقرأ أبيّ وابن السميفع ويزيد البربري: (ننحيك) أي نجعلك في ناحية من كذا يقال: نحَّيت الشيء فتنحى أي باعدته فتباعد فصار في ناحية، والمعنى: نلقيك بناحية من البحر، وقد روي أن البحر رماه إلى الساحل كأنه ثور[6].

ومنه قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾ بيونس، حيث قرأ أبو جعفر وابن عامر (ينشركم) بفتح الياء ونون ساكنة بعدها شين معجمة مضمومة، والباقون بضم

---

(1) تقريب النشر 94.

(2) من الآية 30 من سورة يونس.

(3) ينظر تقريب النشر 122.

(4) من الآية 91 من سورة يونس.

(5) البحر 6/ 103.

(6) ينظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جني 1/ 316 - 317 والبحر 6/ 103.

سين مهملة مفتوحة بعدها ياء مكسورة مشددة ﴿يُسَيِّرُكُمْ﴾[1]. ومعنى (ينشركم) يبسطكم ويبثكم، من النشر، ومنه نشرت الثوب إذا بسطته، وأما ﴿يُسَيِّرُكُمْ﴾ فهي من السير، قال الكرماني: "﴿هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمْ فِى ٱلْبَرِّ﴾ على الدواب، ﴿وَٱلْبَحْرِ﴾ على السفن. يقال: سيرته من مكان إلى مكان أي أشخصته"[2]. وهذا الوجه موافق خطه لخط المصاحف، لذا فإنه يقرأ به إن صح سنده واستفاض وتلقي بالقبول.

4- **الاختلاف في الحروف بتغير الصورة لا المعنى** نحو: ﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾[3] وهي قراءة الجمهور، وقرأ ابن مسعود: (**إن كانت إلا زقية**)، والصيحة الزقية، يقال: زقا الطائر يزقو ويزقي زُقُوّا وزقيا وزُقاء: إذا صاح، وكل صائح زاق[4]. قال ابن جني: "كأنه إنما استعمل هنا صياح الطائر- الديك ونحوه- تنبيها على أن البعث بما فيه من عظيم القدرة وإعادة ما استرم من إحكام الصنعة، وإنشار الموتى من القبور، سهلٌ على الله سبحانه كزقية زقاها طائر"[5]. فالصيحة والزقية بمعنى واحد.

ومنه ﴿كَٱلْعِهْنِ ٱلْمَنفُوشِ﴾[6] وهي قراءة الجمهور، وقرأ ابن مسعود (كالصوف المنفوش)[7]. قال الراغب: "العهن الصوف المصبوغ"[8]، وهو تشبيه للجبال بالصوف المصبوغ. قال مكي عن هذا الوجه: "فهذا يقبل إذا صحت روايته، ولا يقرأ به اليوم لمخالفته لخط المصحف، ولأنه ثبت بخبر الآحاد"[9].

---

(1) ينظر تقريب النشر 122.

(2) مفتاح الأغاني في القراءات والمعاني لأبي العلاء الكرماني ص: 204.

(3) من الآية 28 من سورة يس.

(4) ينظر الكشاف للزمخشري 4/ 13 والجامع لأحكام القرآن 15/ 16.

(5) المحتسب 2/ 208.

(6) من الآية 4 من سورة القارعة.

(7) ينظر معاني القرآن للفراء 3/ 280 والكشاف 4/ 790.

(8) المفردات/ عهن.

(9) الإبانة 56.

5- **الاختلاف في الحروف بتغير الصورة والمعنى نحو:**﴿وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ﴾[1]، فقد قرأ أبو جعفر: (**يَتَأَلَّ**) بهمزة مفتوحة بين التاء واللام المفتوحة المشددة على وزن (تفعَّل) مضارع (**تألَّى**) بمعنى حلف، وتألَّى يتألَّى تألِّيا أقسم وحلف. قال ابن جني: "تأليت على كذا إذا حلفت، والألوة والإلوة والألوة والألية: اليمين...أي ولا يحلف أولو الفضل منكم والسعة وألا يؤتوا أولي القربى"[2]، والباقون بهمزة ساكنة بين الياء والتاء وكسر اللام مخففة (**يأتل**)، وكل على أصله في الهمز، وهو من ألوت أي قصَّرْت، والمعنى: ولا يُقصِّر أولو الفضل، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا﴾[3] أي لايقصِّرون في فسادكم[4]. قال مكي عن هذا لوجه: "فهذا لا يقرأ به أيضا لمخالفته للخط، ويقبل منه ما لم يكن فيه تضاد لما عليه المصحف"[5].

6- **الاختلاف في التقديم والتأخير** نحو قراءة الجمهور:﴿وَجَآءَتْ سَكْرَةُ ٱلْمَوْتِ بِٱلْحَقِّ﴾[6]، فقد روي عن أبي بكر رضي الله عنه أنه قرأ عند الموت: ﴿**وجاءت سكرة الحق بالموت**﴾[7]، وقد فسر الموت بالحق[8]. وذكر مكي أن هذا الوجه: "يقبل لصحة معناه إذا صحت روايته، ولا يقرأ به لمخالفته المصحف؛ لأنه أتى بخبر الآحاد"[9].

7- **الاختلاف بالزيادة والنقصان** نحو: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ﴾[10] حيث قرأ المدنيان وابن عامر: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ بغير (**هو**)، وكذلك هو في مصحف أهل الشام

---

(1) من الآية 22 من سورة النور.

(2) المحتسب 2/ 106.

(3) من الآية 118 من سورة آل عمران.

(4) ينظر تاج العروس/ ألو. وقيل: (يأتل) من (ائتلى) افتعل من الألية وهي الحلف، والائتلاء القسم والحلف، فتكون القراءتان بمعنى، ينظر إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربع عشر للدمياطي البنا 2/ 295.

(5) الإبانة 56.

(6) من الآية 19من سورة ق.

(7) وهي قراءة ابن مسعود، ينظر الإبانة 57.

(8) ينظر الجامع لأحكام القرآن 17/ 10.

(9) الإبانة 57.

(10) من الآية 23من سورة الحديد.

والمدينة مكتوب، وباقي العشرة قرءوا بـ(هو)، وهو الموافق لمصاحف مكة والبصرة والكوفة. ومنه قراءة الجمهور: ﴿وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ﴾[1]، وقرأ علي وابن مسعود وابن عباس: ﴿**والنهار إذا تجلى والذكر والأنثى**﴾ بغير (وما خلق)[2]. وهذا النوع يقرأ به ما لم يخرج خطه عن المصاحف العثمانية المعتبرة. قال مكي القيسي: "لا يزاد شيء لم يُزَدْ في شيء من المصاحف، ولا ينقص شيء لم ينقص في شيء من المصاحف"[3].

ثالثا - المصاحف العثمانية والأحرف السبعة.

إن المصاحف التي خطها الكتبة المصطفون من قبل عثمان اختلف في علاقتها بالأحرف السبعة على ثلاثة أقوال:

الأول: أن المصاحف مشتملة على حرف واحد، وهو الذي جمعه عثمان ﷺ في الصحف، وهذا القول هو اختيار محمد بن جرير الطبري[4]. وزاد مكي بكون هذا المصحف الذي كتب على حرف واحد "خطه محتمل لأكثر من حرف، إذ لم يكن منقوطا ولا مضبوطا، فذاك الاحتمال الذي احتمل الخط هو من الستة الأحرف الباقية"[5].

الثاني: أن هذه المصاحف مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة فقط، جامعة للعرضة الأخيرة، وعلى ما تحقق وصح نزوله على النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينسخ، وإن لم يكن داخلا في هذه العرضة، وهو مذهب ابن الجزري، وقد عزاه لجماهير من السلف والخلف[6].

---

(1) الآيتان 2 و3 من سورة الليل.

(2) ينظر المحتسب2/ 364.

(3) الإبانة 57.

(4) ينظر جامع البيان 1/ 50

(5) الإبانة 24.

(6) ينظر النشر 1/ 32.

الثالث: أن هذه المصاحف مشتملة على جميع الأحرف السبعة، وهو مذهب أبي بكر الباقلاني[1]. ورد هذا القول بأنه لو كانت هي السبعة كلها وهي الموافقة للمصحف، لكان المصحف قد كتب على سبع قراءات، ولكان عثمان رضي الله عنه قد أبقى الاختلاف الذي كرهه، وإنما جمع الناس على المصحف ليزول الاختلاف[2].

رابعا - القراءات السبع والأحرف السبعة

يظن ناس أن القراءات السبع هي الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، وأشكل هذا الأمر عليهم بتأليف أبي بكر بن مجاهد كتابه "السبعة في القراءات" المتضمن للقراءات السبع: قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي، مع أن ابن مجاهد رحمه الله تعالى ما فعل ما فعل إلا استئناسا بقول النبي ﷺ: (**أنزل القرآن على سبعة أحرف**)، وليس تأويلا منه للحديث بأن القراءات السبع هي الحروف السبعة.

ثم إن القراء السبعة الذين نسبت إليهم هذه القراءات لم يكونوا يوم نزل القرآن على الأحرف السبعة، وأول من سبع السبعة هو ابن مجاهد في أوائل المائة الرابعة[3].

وهذا القول يوجب علينا ألا نقرأ إلا بما قرأ به هؤلاء السبعة، فما خرج عن قراءتهم لا يعد من الأحرف السبعة[4]، أي أن القراءات الثلاث مثلا التي فوق السبع وهي قراءة أبي جعفر ويعقوب وخلف ليست من الأحرف السبعة!.

وهذه القراءات السبع إنما هي اختيارات هؤلاء الأئمة السبعة مما رووا عن شيوخهم من الصحابة والتابعين. قال الداني: "إضافة الحروف والقراءات إلى أئمة القراءة بالأمصار، المراد بها أن ذلك القارئ وذلك الإمام اختار القراءة بذلك الوجه من اللغة وآثره على غيره وداوم عليه، ولزمه حتى اشتهر وعرف به وقصد فيه وأخذ عنه؛ فلذلك أضيف إليه دون غيره من القراء. وهذه الإضافة إضافة اختيار ودوام ولزوم، لا إضافة اختراع ورأي واجتهاد"[5]. فكيف تكون

---

(1) ينظر الانتصار 1/ 60.

(2) الإبانة 23.

(3) ينظر النشر 1/ 24.

(4) ينظر تفاصيل هذا الكلام في الإبانة 21 - 31.

(5) الأحرف السبعة في القرآن للداني ص: 61.

الاختيارات النابعة عن رواية هي الأحرف السبعة المنزلة من عند الله تعالى؟.

والظاهر أن القراءات السبع هي جزء من الأحرف السبعة التي نزل القرآن بها ووافق اللفظ بها خط المصاحف العثمانية تحقيقا أو احتمالا، ولم يكلفنا الله سبحانه وتعالى القراءة بجميع الأحرف السبعة، لما في ذلك من الحرج الذي لم يُجعل علينا في هذا الدين. قال مكي: "هذه القراءات كلها التي يقرأ بها الناس اليوم، وصحت روايتها عن الأئمة، إنما هي جزء من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووافق اللفظ بها خط المصحف مصحف عثمان الذي أجمع الصحابة فمن بعدهم عليه، واطُّرح ما سواه مما يخالف خطه"[1]. وقال المهدوي: "القراءات التي نقرؤها هي بعض من الحروف السبعة التي نزل عليها القرآن، استعملت لموافقتها المصحف الذي أجمعت عليه الأمة، وترك ما سواها من الحروف السبعة لمخالفته لمرسوم خط المصحف، إذ ليس بواجب علينا القراءة بجميع الحروف السبعة التي نزل عليها القرآن، وإذ قد أباح النبي عليه السلام لنا القراءة ببعضها دون بعض لقوله عز وجل: ﴿فَٱقْرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ﴾، فصارت هذه القراءات المستعملة في وقتنا هذا هي التي تيسرت لنا بسبب ما رآه سلف الأمة من جمع الناس على هذا المصحف، لقطع ما وقع بين الناس من الاختلاف، وتكفير بعضهم لبعض"[2]. وقد اتضح بهذا أن الأحرف السبعة هي غير القراءات السبع، إنما كان نزول القرآن على هذه السبعة الأحرف سببا في اختلاف القراءات السبع وغيرها.

---

(1) الإبانة 22.

(2) شرح الهداية لأبي العباس المهدوي 1/ 6 - 7.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

أركان القراءة المقبولة

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

أركان التعرّف التوحيد

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

قال ابن الجزري: كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا، وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة ... ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء كانت عن السبعة أم عمن هو أكبر منهم[1].

وترجم ذلك نظما فقال في طيبة النشر:

فكل ما وافق وجه نحوِ ... وكان للرسم احْتِمَالا يَحْوِي
وصَحَّ إسنادا هو القرآنُ ... فهذه الثلاثةُ الأركانُ
وحيثما يختلُّ رُكْنٌ أثبتِ ... شُذُوذَه لو أنه في السَّبْعَةِ[2]

الركن الأول - موافقة القراءة للعربية ولو بوجه

ويعنون بهذا الركن أن تكون القراءة موافقة لوجه من وجوه العربية، كان هذا الوجه أفصح أم فصيحا مجمعا عليه أم مختلفا فيه اختلافا لا يضر مثله، إذا كانت القراءة شائعة متلقاة بالقبول[3]. وإذا كان الأمر كذلك، فالقراءة المخالفة لهذا الضابط تعد شاذة. لكن هل هناك قراءات شذت من جهة العربية؟.

لقد لحن نحاة قراءات عدة، ونسبوا أصحابها للوهم والغلط، ومن هذه المواطن: الجمع بين الساكنين في تاءات البزي، وقراءة حمزة (**فما اسطَّاعوا**)، وتسكين من أسكن الهمز في (**بارئكم**) ونحوه و(**مكر السيءْ**)، وخفض (**الأرحامِ**) من أول النساء، ونصب (**كن فيكونَ**)، والفصل بين المتضايفين في: ﴿**قَتْلَ أَوْلَادَهُمْ شركائهم**﴾، وغير ذلك[4]. وهذه المواطن التي قال بلحنها نحويون لها وجه في العربية، قد يكو قويا، وقد يكون دون ذلك، لكنه في مجمله لا يخرج عن العربية من جميع وجوهها، إذ ثبوت القراءة في النقل دليل على أنها داخلة في نطاق العربية.

---

(1) النشر 1/ 9.
(2) طيبة النشر 32.
(3) ينظر النشر1/ 14.
(4) ينظر المرشد الوجيز 174 - 176.

ثم إن وجوه القراءات تتفاوت من جهة الفصاحة، منها الأفصح والفصيح، من ذلك:

- أن (مُتُّم) و(مُتنا) في القرآن، منهم من كسر الميم فيهما، وهي لغة فصيحة فاشية، ومنهم من ضمها وهي أفصح من أختها وأكثر فشوا منها. قال الأزهري: "القراءة العالية واللغة الفصيحة (مُت) و(مُتنا)، ومن العرب من يقول: مات يَمَات، ومثله: دُمت أدام. والقراءة بكسر الميم من (مِت) فاشية، وإن كان الضم أفشى"[1].
- أن (حيي) في الأنفال منهم من يقرأ بالإدغام: ﴿وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ﴾ وهي لغة فصيحة، ومنهم من قرأ بالإظهار وهي أفصح. قال الأزهري: "من قرأ (حَيَّ) بالإدغام فالأصل (حيي) فأدغم إحدى الياءين في الأخرى، ومن أظهرهما فهو أتم وأفصح"[2].

وهذا الفصيح قد يكون محل اتفاق بين الناس، وقد يختلفون في فصاحته، واختلافهم هذا راجع إلى اختلاف اللهجات، فكم من كلمة تعد فصيحة عند قبيلة ورديئة عند قبيلة أخرى، وكم من تركيب يكون سائغا عند قوم دون آخرين، كالنصب بـ(لم) في قراءة من قرأ: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ بنصب (نشرح)، قيل: "إنها لغة لبعض العرب، حكاها اللحياني في نوادره، وهي الجزم بـ(لن) والنصب بـ(لم)، عكس المعروف عند الناس"[3].

إن القراءات الشاذة أو الصحيحة يعز خروجها عن العربية من جميع أوجهها، وإن المقرئين حينما وضعوا هذا الضابط إنما أرادوا بذلك تنبيه المقرئ أن الناقل للقراءة قد يخطئ في نقلها، ومن ثم ينبغي نسبة عدم الضبط والخطإ له لا للقراءة، إذ الناقل قد يَهَم، وقد يسهو وقد يقل ضبطه: لذا قال ابن الجزري عما لا وجه له في العربية ونقله ثقة: "ولا يصدر هذا إلا على وجه السهو والغلط وعدم الضبط، وهو قليل جدا، بل لا يكاد يوجد"[4]. ومن هذا القبيل قراءة (الحِبُك)[5] على وزن فِعُل، حيث إن ابن جني حسبه سهوا من القارئ، بدعوى أنه أراد القراءة

---

(1) معاني القراءات ص: 112.

(2) المصدر نفسه ص: 200.

(3) البحر 10/ 500.

(4) النشر 1/ 16.

(5) من الآية 7 من سورة الذاريات. ينظر من قرأ بها في المحتسب 2/ 287.

بكسر الحاء والباء، فَبَعْدَ نطقه بالحاء المكسورة مال إلى قراءة الجمهور، فنطق بالباء مضمومة[1].

وتبقى القراءات شاذها وصحيحها منها الذي سما في الفصاحة إلى أعالي الذرى، ومنها ما انحط عن درجة الفصاحة، فهي في مجموعها أفصح مما ورد من شواهد العربية: حديثا وشعرا ونثرا؛ لكون رواتها الأَعْلَيْن هم الصحابة، وهم أرباب الفصاحة والبيان، حفظوا ذلك عن أفصح من نطق بالضاد ﷺ، وأوتوا بسطة في المقال، وحُلَّت عقد ألسنتهم، وتلقى هذه القراءات التابعون عن الصحب الكرام، وهكذا إلى أن وصلتنا.

الركن الثاني: موافقة القراءة لأحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا

1- معنى موافقة القراءة المقبولة للمرسوم المجمع عليه.

الرسم: الكتابة والأثر والخط والزبر والرقم والسطر والرسم. وهو قسمان:

- **رسم قياسي**: وهو تصوير الكلمة بحروف هجائها، على تقدير الابتداء بها والوقف عليها، ويكون فيه اللفظ موافقا للخط.
- **رسم اصطلاحي توقيفي**: وهو علم تعرف به مخالفات خط المصاحف العثمانية لأصول الرسم القياسي. والمراد بأصول الرسم القياسي قواعده المقررة فيه. وهذه المخالفة تكون ببدل أو بزيادة أو حذف أو فصل أو وصل.والرسم الاصطلاحي لا يقاس عليه غيره، وإنما هو خاص بالمصحف، ولذا قيل: "خطان لا يقاسان: خط المصحف لأنه سنة، وخط العروض لأنه يثبت فيه ما أثبته اللفظ، ويسقط عنه ما أسقطه"[2].

ومن فوائد علم الرسم:

1- تمييز ما وافق الرسم من القراءات فيقبل، وما خالفه منها فيرد، إلا أن تكون هذه المخالفة من نوع المخالفات المسطورة في هذا الفن. قال ابن الجزري: "فانظر كيف كتبوا (**الصراط والمصيطرون**) بالصاد المبدلة من السين، وعدلوا عن السين التي هي الأصل لتكون قراءة السين وإن خالفت الرسم من وجه قد أتت على الأصل فيعتدلان، وتكون قراءة الإشمام

---

(1) المحتسب 2/ 287.

(2) أبجد العلوم 2/ 230 - 231.

محتملة، ولو كتب ذلك بالسين على الأصل لفات ذلك وعدت قراءة غير السين مخالفة للرسم والأصل[1].

2- الدلالة على الأصل في الشكل والحروف، ككتابة الحركات حروفا باعتبار أصلها نحو: ﴿وَإِيتَآيِٕ ذِى ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾، فقد زيدت الياء بعد الهمزة في (إيتآءىْ) للدلالة على الكسرة، و﴿سَأُوْرِيكُمۡ﴾ زيدت الواو بعد الهمزة للدلالة على أن الهمزة مضمومة، و ﴿لَأَاْذۡبَحَنَّهُۥٓ﴾ زيدت الألف بعد الهمزة للدلالة على فتح الهمزة، أو الدلالة على أصل الحرف ككتابة ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾[2] و﴿ٱلزَّكَوٰةَ﴾ و﴿حَيَوٰةِ﴾ بالواو بدل الألف، إذ أصل الألفات في هذه الكلمات واو.

3- النص على بعض اللغات الفصيحة، ككتابة هاء التأنيث بتاء مجرورة على لغة طيء، مثل: (**رحمت**) و(**نعمت**).

4- عدم تجهيل الناس بأوليتهم وكيفية ابتداء كتابتهم[3].

وقد انحصر علم الرسم في ست قواعد: الحذف مثل: (لُقْمَٰن) بحذف الألف، والزيادة مثل: (تَأۡيَـٔسُواْ) بزيادة الألف، والبدل مثل: (بَقِيَّتُ) بالتاء بدل الهاء، والهمز مثل كتابة (**شركاء**) في ﴿فِيكُمۡ شُرَكَـٰٓؤُاْ﴾ في الأنعام بالهمزة على الواو، والفصل والوصل مثل: (**حيث ما**) بالقطع، و(**ينؤم**) بالوصل، وما فيه قراءتان فكتب على إحداهما مثل: (ٱلصَّـٰعِقَةُ

---

(1) النشر 1/ 12. قال في تقريب النشر ص: 7: "روى رويس وابن مجاهد عن قنبل (السراط وسراط) حيث أتى بالسين، والباقون بالصاد، وأشم خلف عن حمزة الصاد زايا في جميع القرآن، واختلف عن خلاد".

(2) أصل الصلاة = صَلَوَة، تحركت الواو وانفتح قبلها فقلبت الواو ألفا.

(3) ينظر سمير الطالبين ص: 17-18.

وَٱلصَّٰعِقَةُ)[1] و(مَٰلِكِ ومَلِكِ)[2]. قال الشيخ محمد العاقب:

الرسم في ست قواعد استقل ... حذف زيادة وهمز وبدل

وما أتى بالوصل أو بالفصل ... موافقا للفظ أو للأصل

وذو قراءتين مما قد شهر ... فيه على إحداهما قد اقتصر[3]

ومن أشهر ما ألف في علم الرسم:

- هجاء مصاحف الأمصار لأبي العباس المهدوي (430 هـ)[4]، وهو كتاب صغير الحجم عظيم النفع، موضوعه هو معرفة مرسوم مصاحف الأمصار، وما خط فيها مما هو غير مأنوس عند الناس في خطوطهم.
- كتاب البديع في معرفة ما رسم في مصح عثمان، لأبي معاذ الجُهَني (442هـ)[5] قال في مقدمته "أما بعد فهذا متاب أذكر فيه إن شاء الله تعالى معرفة ما رسم في مصحف سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه من الموصول والمقطوع وما رسم فيه بالهاء والتاء وما رسم فيه بالألف والواو والياء، واختلاف سائر مصاحف أهل الأمصار في الزيادة والنقصان، وغير ذلك مما لا يستغني قارئ القرآن عن معرفته والوقوف عليه، وما قاله النحويون وأهل اللغة والقراء في ذلك بالإيجاز والاختصار مع بلوغ غاية البيان"[6].

---

(1) بالحذف (ٱلصَّٰعِقَةُ) هي قراءة ابن محيصن، وقرأ العشرة (ٱلصَّٰعِقَةُ).

(2) قرأ عاصم والكسائي ويعقوب وخلف (مَٰلِكِ)، وباقي العشرة قرءوا: (مَلِكِ).

(3) رشف اللمى على كشف العمى في رسم القرآن ضبطه ص: 34.

(4) حققه محي الدين رمضان، وهو أحد منشورات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. مجلة معهد المخطوطات العربية. المجلد 19 الجزء 1 ماي 1973.

(5) حققه غانم قدوري الحمد.كلية الشريعة بغداد. وقد نشرته مجلة المورد في المجلد 15 في العدد 4 (1407/ 1986).

(6) ص: 276 من مجلة المورد في المجلد 15 في العدد 4 (1407/ 1986).

وقد ألف أبو عمرو الداني "**المقنع في رسم مصاحف الأمصار**"، ونظمه أبو القاسم الشاطبي في قصيدته الرائية المسماة بـ"**عقيلة أتراب القصائد في الرسم**"، حيث قال فيها:

وهَاكَ نظمَ الذي في مُقْنِعٍ عن أبي عمرٍو وفيه زياداتٌ فطِبْ عُمُرَا

ومن أحسن شروحها:

- الوسيلة إلى كشف العقيلة لأبي الحسن السخاوي (643هـ)[1].
- "**جميلة أرباب المراصد**" للشيخ برهان الدين الجعبري (833هـ).
- الهبات السنيات العليات على أبيات الشاطبية الرائية لعلي بن سلطان القاري[2].

وألف أبو داود سليمان بن نجاح كتابا في الرسم سماه "**التنزيل**". ولخص الكتب الثلاثة: المقنع والعقيلة والتنزيل الإمام الشَّرِشِيُّ الشهير بالخراز في منظومته "**مورد الظمآن**" التي سارت بها الركبان، وكتب لها القبول، فحفظها طلبة القرآن، وكثرت عليها الشروح والتقييدات، ومن أحسن شروحها:

- "فتح المنان المروي بمورد الظمآن" لعبد الواحد بن عاشر[3].
- "دليل الحيران على مورد الظمآن" لإبراهيم المَارَغَنِيُّ التونسي.

وألف الشيخ علي محمد الضباع من المحدثين كتابا في الرسم والضبط سماه "سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين".

وموافقة القراءة لأحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا، هي أحد الأركان الثلاثة التي عليها مدار قبول القراءات. ويعنون بموافقة القراءة لأحد المصاحف العثمانية ما كان ثابتا في بعضها دون بعض، كقراءة ابن عامر: ﴿قَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا﴾ في البقرة بغير واو، فإن ذلك

---

(1) منه نسخة في مكتبة برلين تحت رقم 1294..We 495. وقد حققه محمد الإدريسي الطاهري، وطبعته مكتبة الرشد بالرياض سنة (1424/ 2003).

(2) توجد منه نسخة بمكتبة برلين تحت رقم Hs.or. 4807.

(3) منه نسخة مخطوطة بخزانة الجامع الكبير بوزان بالمغرب.

ثابت في المصحف الشامي، وكقراءة ابن كثير المكي: ﴿جَنَّٰتٍ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ﴾ في الموضع الأخير من سورة براءة بزيادة (من)، فإن ذلك ثابت في المصحف المكي؛ إلى غير ذلك من مواضع كثيرة في القرآن اختلفت المصاحف فيها، فوردت القراءة عن أئمة تلك الأمصار على موافقة مصحفهم. فلو لم يكن الأمر كذلك في شيء من المصاحف العثمانية لكانت القراءة بها شاذة لمخالفتها الرسم المجمع عليه.

وقولهم (**ولو احتمالا**) يعنون به ما وافق الرسم ولو تقديرا، إذ موافقة المصاحف قد تكون تحقيقا، وهي الموافقة الصريحة كقراءة (**ملك يوم الدين**)، وقد تكون تقديرا، وهي الموافقة احتمالا كقراءة ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ بالمد، ذلك أن كلمة (**ملك**) كتبت في جميع المصاحف بغير ألف، فقراءة الحذف تحتملها تحقيقا، كما كتب ﴿مَلِكِ ٱلنَّاسِ﴾، وقراءة الألف محتملة تقديرا، كما كتب ﴿مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ﴾ بآل عمران.

وقد نص ابن الجزري على أن مخالف صريح الرسم في حرف مدغم أو مبدل أو ثابت أو محذوف أو نحو ذلك لا يعد مخالفا إذا ثبتت القراءة به، ووردت مشهورة مستفيضة، ألا ترى أنهم لم يعدوا إثبات ياءات الزوائد وحذف ياء (**تسألني**) في الكهف وقراءة (**وأكون من الصـٰلحين**) والظاء من (بِضَنِينٍ) ونحو ذلك من مخالفة الرسم المردود، فإن الخلاف في ذلك مغتفر، إذ هو قريب يرجع إلى معنى واحد، وتمشيه صحة القراءة وشهرتها وتلقيها بالقبول، وذلك بخلاف زيادة كلمة ونقصانها وتقديمها وتأخيرها، حتى ولو كانت حرفا واحدا من حروف المعاني، فإن حكمه كحكم الكلمة لا يسوغ مخالفة الرسم فيه، وهذا هو الحد الفاصل في حقيقة اتباع الرسم ومخالفته"[1].

---

(1) النشر 1/ 11-13. يظن ناس أن القاف إذا كتبت بنقطتين فوقُ أو الفاء بنقطة واحدة فوق، ولم تكتب الأولى بنقطة واحدة فوق فقط والثانية بنقطة تحت كان ذلك مخالفا للرسم، مع أن هذا لا صلة له بالرسم العثماني ألبتة، وإنما له علاقة بتنوع الخطوط التي كتب بها المصحف، وكذا بطريقة النقط المعتمدة، حيث إن المشارقة يعتمدون طريقة في النقط تخالف في بعض جزئياتها ما اعتمده المغاربة، ينظر المحكم في نقط المصاحف : 35-36.

إذا كانت هذه حال موافقة القراءة المقبولة للمرسوم المجمع عليه، فإن معنى مخالفة القراءة الشاذة للرسم أن تكون على خلاف جميع المصاحف العثمانية، وذلك إما بزيادة كقراءة عليّ: (**والعصر ونوائب الدهر إن الإنسـ'ـن لفي خسر**)[1]، أو نقص كقراءة ابن مسعود: (**والذكر والأنثى**)[2] بإسقاط (**وما خلق**)، أو بقلب كقراءة ابن مسعود أيضا: (**من كل فج مَعيق**)[3] وفي المصحف (**عميق**)، أو إبدال كقراءة (**كالصوف المنفوش**)[4] بدل ﴿كَٱلْعِهْنِ ٱلْمَنفُوشِ﴾.

الركن الثالث: صحة السند

إن رواية أحرف القرآن كرواية الآثار والأخبار، منها الصحيح ومنها دون ذلك. قال ابن مجاهد: "وأما الآثار التي رويت في الحروف فكالآثار التي رويت في الأحكام، منها المجتمع عليه السائر المعروف، ومنها المتروك المكروه عند الناس، المعيب من أخذ به وإن كان قد رُوِي وحُفظ، ومنها ما تَوَهَّم فيه من رواه فضيّع روايته ونسي سماعه لطول عهده، فإذا عرض على أهله عرفوا توهمه وردوه على من حمله، وربما سقطت روايته لذلك بإصراره على لزومه وتركه الانصراف عنه، ولعل كثيرا ممن ترك حديثه واتهم في روايته كانت هذه علته"[5].

والقراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول، ولهذه الغاية جعل القراء من أركان القراءة المقبولة صحة سندها.

والسند عند أهل القراءات هو: "الطريق الموصلة إلى القراءة"[6]. ويعنون بصحة السند: "ما نقله العدل الضابط عن مثله، كذلك إلى منتهاه، مع اشتهاره عند أئمة هذا الشأن الضابطين له، غير معدود عندهم من الغلط، ولا مما شذ به بعضهم"[7].

---

(1) ينظر مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه 179.

(2) ينظر سنن الترمذي كتاب القراءات، باب ومن سورة الليل رقم 2939.

(3) الكشاف 3/ 152.

(4) ينظر المصدر نفسه 4/ 790.

(5) كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد 48-49.

(6) لطائف الإشارات لفنون القراءات 1/ 68

(7) المصدر نفسه.

وقد اشترط بعض القراء التواتر في هذا الركن، ولم يكتفوا بصحة السند، وعمدتهم في ذلك أن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر، وأن ما جاء مجيء الآحاد لا يثبت به قرآن. بيد أن هذا المذهب لم يستسغه جلة من القراء، حيث عمدوا للرد عليهم، وقالوا:

- إذا اشترط التواتر في المقروء به، فإنه لا يحتاج فيه إلى ركني الرسم والعربية.مثال ذلك قراءة أبي جعفر (ولا يتألّ) من قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ﴾ بالنور هي مخالفة للمرسوم المجمع عليه (يأتل)، إذ فيها تقديم التاء على الهمزة، لكن شيوعها وتواترها عند الناس جعلها متلقاة بالقبول، فلا يلتفت إلى هذه المخالفة[1].
- يقال باشتراط التواتر فيما اجتمعت على نقله الطرق، واتفقت عليه الفرق عن الأئمة، من غير نكير له، مع شيوعه واستفاضته، لا ما اختلفت فيه الطرق عن الأئمة. مثال ذلك اتفاق الرواة والطرق عن نافع أنه قرأ: ﴿يَوْم يَنفَعُ﴾ بالمائدة بفتح الميم، فهذا من قبيل المتواتر عن نافع، وأما مثل (قربة) بالتوبة، فقد روى ورش عن نافع بضم الراء فيها، وروى عنه قالون بإسكانها، فهذا الحرف لا يعد مما تواتر عن نافع؛ لاختلاف الرواة عنه[2].
- يقبل اشتراط التواتر بالنظر إلى مجموع القرآن، لكن في كل حرف من أحرف الخلاف فلا؛ لأنه يؤدي إلى انتفاء كثير منها[3].قال الشيخ الطاهر بن عاشور بعدما تحدث عن أركان القراءة المقبولة: "وهذه الشروط الثلاثة هي شروط قبول القراءة إذا كانت غير متواترة عن النبي ﷺ، بأن كانت صحيحة السند إلى النبي ﷺ، ولكنها لم تبلغ حد التواتر، فهي بمنزلة الحديث الصحيح، وأما القراءة المتواترة فهي غنية عن هذه الشروط لأن تواترها يجعلها حجة في العربية، ويغنيها عن الاعتضاد بموافقة المصحف المجمع عليه"[4].

---

(1) نقل ابن الجزري عن أبي محمد القراب في كتابه "علل القراءات" أنه كتب في المصاحف (يتل)، قال: فلذلك ساغ الاختلاف فيه على وجهين"النشر 2/ 331. إن كلام القراب يكون مستساغا لو كتبت في المصاحف هذه الكلمة بألف محذوفة (يـٰتل)، لكننا وجدناها في جميع المصاحف بألف ثابتة، مما يضعف ما ذهب إليه صاحب علل القراءات، والله تعالى أعلم.

(2) هذا لا يعني أن الأمة نقلت هذا الحرف بخُلفه غير متواتر، فبعد قراءة رواة نافع هذا الحرف مختلفا فيه، تلقت الأمة كلتا الروايتين بالقبول، ونقله جمع عن جمع إلى أن وصل إلينا، فأسانيد الروايتين عن نافع آحادية، لكن تلقي الأمة لذلك بالقبول جعل الروايتين متواترتين عندها، والله تعالى أعلم.

(3) ينظر النشر 1/ 13.

(4) التحرير والتنوير 1/ 53.

والـذي يتـبين أن الخلاف في اشتراط التواتر وعدمه فيما يقرأ به هو خلاف لفظي؛ لأن القـراءة الـصحيحة إذا استفاضت وتلقيت بالقبول، ووافق خطها رسم المصاحف المجمع عليها، وساغ وجهها في العربية، فهي في قوة المتواتر وإن لم تَكُنْهُ.

ويلحق بالحديث عن السند في القراءات أمور منها:

1- اختلاف التواتر باختلاف الأزمنة والأمكنة

إن القراءة قد تتواتر في طبقة الصحابة أو التابعين أو من بعدهم، ثم ينقص عدد النقلة في الطـبقة التي تلي هؤلاء فتكون آحادا، فيحكم عليها بالشذوذ، وهذا أحد محامل القراءات الشواذ.

ثـم إن القراءة قد تتواتر عند قوم دون قوم "فكل من القراء إنما لم يقرأ بقراءة غيره لأنها لم تـبلغه علـى وجـه التواتر، ولذا لم يعب أحد منهم على غيره قراءته لثبوت شرط صحتها عـنده وإن كـان هـو لم يقـرأ بها لفقد الشرط عنده"[1]. وآية ذلك ما رواه محمد بن صالح قـال: "سمعت رجلا يقول لأبي عمرو: كيف تقرأ: ﴿لَّا يُعَذِّبُ عَذَابَهُۥٓ أَحَدٌ وَلَا يُوثِقُ وَثَاقَهُۥٓ أَحَدٌ﴾[2]، فقـال لـه الرجل: كيف وقد جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم: (**لا يعذَّب عذابه أحد**)؟.فقال له أبو عمرو: لو سمعت الرجل الذي قال: سمعت النبي صلى الله علـيه وسـلم مـا أخذتـه عـنه، تـدري لم ذلك؟ لأني أتهم الواحد الشاذ إذا كان على خـلاف مـا جـاءت بـه الأمة"[3]. قال النويري معلقا على هذه الحادثة: "فانظر هذا الإنكار العظيم من أبي عمرو شيخ القراء والنحاة في زمنه، مع أن هذه القراءة ثابتة أيضا بالتواتر، وقـد يتواتـر الخـبر عـند قـوم دون قوم، وإنما أنكرها أبو عمرو؛ لأنها لم تبلغه على وجه التواتـر"[4]. وهـذا ابـن الجـزري كان قد قطع في "منجد المقرئين" بعدم وجود قراءة متواترة

---

(1) غيث النفع في القراءات السبع للصفاقسي ص: 5.

(2) الآية 28 و29 من سورة الفجر، قرأ يعقوب والكسائي بفتح الذال والثاء، والباقون بكسرهما، ينظر تقريب النشر ص: 188.

(3) القول الجاذ فيمن قرأ بالشواذ للنويري 58.

(4) المصدر نفسه ص: 58-59.

وراء العشر[1]، ثم تراجع عن ذلك في آخر ليلة فرغ فيها من تأليفه هذا حيث قال: "إنني آخر ليلة فرغت من هذا التأليف رأيت وقت الصبح وأنا بين النوم واليقظان، كأني أتكلم مع شخص في تواتر العشر وأن ما عداها غير متواتر، فألهمت في النوم أن لا أقطع بأن ما عدا العشرة غير متواتر، فإن التواتر قد يكون عند قوم دون قوم"[2].

2- حصر صحيح القراءات

حصر جلة من الفقهاء والأصوليين متواتر القراءات في سبع، وهي تلك التي جمعها ابن مجاهد في كتابه: "السبعة في القراءات"، وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي، وجعلوا ما سواها شاذا. وممن صرح بذلك ابن الحاجب حيث قال: "والسبع متواترة فيما ليس من قبيل الأداء كالمد والإمالة وتخفيف الهمزة ونحوها"[3].

وهو الذي اختاره أبو شامة من المقرئين حيث قال: "واعلم أن القراءات الصحيحة المعتبرة المجمع عليها قد انتهت إلى السبعة القراء المقدم ذكرهم، واشتهر نقلها عنهم لتصديهم لذلك وإجماع الناس عليهم"[4].

والذي عليه جمهرة الأصوليين أن القراءات المتواترة أو الصحيحة عشر: السبع السابقة وقراءة أبي جعفر ويعقوب وخلف، وأن ما عداها شاذ.وممن قال بذلك تاج الدين السبكي ووالده الشيخ الإمام أبو الحسن السبكي. جاء في جمع الجوامع: "ولا تجوز القراءة بالشاذ، والصحيح أنه ما وراء العشرة، وفاقا للبغوي والشيخ الإمام"[5]، وهو مذهب ابن الجزري من المقرئين حيث قال: "فالذي وصل إلينا اليوم متواترا وصحيحا مقطوعا به قراءات الأئمة العشرة ورواتهم المشهورين"[6].

---

(1) منجد المقرئين 16.

(2) المصدر نفسه ص: 78.

(3) مختصر المنتهى 2/ 18. ينظر رد ابن الجزري على ابن الحاجب على قوله: (فيما ليس من قبيل الأداء) في غاية النهاية 1/ 508-509 ومنجد المقرئين 57-62.

(4) المرشد الوجيز 173.

(5) حاشية البناني على شرح المحلي على جمع الجوامع 1/ 231.

(6) المنجد ص: 23 ينظر كذلك ص: 15 و16.

وذهب آخرون إلى عدم حصر صحيح القراءات ومتواترها في سبع ولا عشر، حيث حكّموا أركان القراءة الصحيحة أو المتواترة، دون التحيز بزمان أو مكان أو عدد معين. ومن أنصار هذا القول القاضي أبو بكر بن العربي وابن تيمية[1]. قال القاضي عن القراءات السبع: "وليست هذه الروايات بأصل للتعيين، بل ربما خرج عنها ما هو مثلها أو فوقها كحروف أبي جعفر المدني وغيره"[2].

ولقد حرص القراء على السند، وكانوا يسارعون للأخذ بالأسانيد العالية في القراءات، ولا يقرءون ويقرئون إلا بقراءة من عرفت عدالتهم واشتهر ضبطهم، وتقدموا على أهل زمانهم في الدين والأمانة والمعرفة والصيانة، فهذا ابن مجاهد جعل القراء أربع درجات، وجعل في أعلاها: "حامل القرآن المُعرب، العالم بوجوه الإعراب والقراءات، العارف باللغات ومعاني الكلمات، البصير بعيوب القراءات، المنتقد للآثار، فذلك الذي يفزع إليه حفاظ القرآن في كل مصر من أمصار المسلمين"[3]؛ وجعل في أدناها: "من يعرب قراءته، ويبصر المعاني، ويعرف اللغات، ولا علم له بالقراءات واختلاف الناس والآثار، فربما دعاه بصره بالإعراب إلى أن يقرأ بحرف جائز في العربية، لم يقرأ به أحد من الماضين؛ فيكون مبتدعا"[4]. وقصة ابن مجاهد مع أبي بكر بن مقسم- الذي كان يرى جواز القراءة بما صح في العربية، ووافق خط المصحف دون رواية، وأدب لأجل ذلك- أكبر دليل على حرص القراء على الأسانيد الصحيحة، وأنه لا تثبت قراءة عندهم دون رواية. قال أبو عمرو الداني: "وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت عنهم لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة؛ لأن القراءة سنة متبعة، يلزم قبولها والمصير إليها"[5].

---

(1) ينظر مجموع فتاوى ابن تيمية 13/ 392 - 393.

(2) القبس في شرح موطإ مالك بن أنس لابن العربي 1/ 402.

(3) السبعة في القراءات ص: 45.

(4) المصدر نفسه ص: 46.

(5) جامع البيان في القراءات السبع المشهورة لأبي عمرو الداني ورقة 344.

وقال ابن الجزري بعد أن تحدث عن أسانيده في القراءات العشر: "ولم نذكر فيها إلا من ثبت عندنا أو عند من تقدمنا من أئمتنا عدالته، وتحقق لقيه لمن أخذ عنه، و صحت معاصرته، وهذا التزام لم يقع لغيرنا ممن ألف في هذا العلم"[1].

ولقد نحا القراء نحو المحدثين في ضبط الأسانيد، حيث تكلموا في رجال القراءات كتكلم المحدثين في رجال الحديث وأحوالهم، وصنفوا كتبا سموا فيها رجالهم، وتحدثوا عن رواة الحروف بما يقتضي قبول رواياتهم أو ردها، أو ترجيحها على رواية أخرى عند التعارض أو نحو ذلك، كـ"معرفة القراء الكبار" للحافظ شمس الدين الذهبي، و"غاية النهاية في طبقات القراء" للمحقق ابن الجزري. واشترطوا في المقرئ أن يكون: "عاقلا، مسلما، مكلفا، ثقة، مأمونا، ضابطا، متنزها عن أسباب الفسق ومسقطات المروءة"[2].

والقراءات الصحيحة المجموعة الآن هي قراءات الأئمة العشرة التي اتصل سندها بالنبي ﷺ، واشتهرت عند الناس وتلقيت بالقبول، بل إن ابن الجزري جنح إلى القول بكونها متواترة أصولا وفرشا[3].

ولقد روي عن العشرة القراء وجوه من القراءات من طرق غير صحيحة تنكب القراء سبيلها، ونبهوا على عدم القراءة بها، ولو نسبت إلى السبعة أو العشرة. قال أبو العلاء الهمذاني عن كتابه "غاية الاختصار في قراءة العشرة أئمة الأمصار": "هذه تذكرة في اختلاف القراء العشرة الذين اقتدى الناس بقراءتهم، وتمسكوا فيها بمذاهبهم من أهل الحجاز والشام والعراق، اقتضبتها من جميع ما قرأت به من القراءات، اقتصرت فيها على الأشهر من الطرق والروايات، وأرجأت وحشيها ونادرها ومنكرها ونافرها، كرواية سَقلاب وكَرداب وكردم وإسماعيل بن مسلم والحارث بن نبهان وزكريا بن وردان، وأمثالهم"[4].

وهذا من أهم أسباب اختلاف كتب القراءات السبع أو العشر، فمنهم من يثبت روايات حذفت في مصنفات أخرى، ومنهم من ينكر روايات تعد مقبولة عند آخرين.

---

(1) النشر 1/ 192 - 193.

(2) منجد المقرئين ص: 6.

(3) ينظر منجد المقرئين ص: 57.

(4) غاية الاختصار 1/ 3-4.

أما شواذ القراءات وهي: "ما نقل قرآنا من غير تواتر أو استفاضة متلقاة بالقبول"[1]، فقد كان قراؤها الأعلون هم الصحابة رضوان الله عليهم، وهم عدول. ولقد تحدث المقرئون عن رجال هذا النوع من القراءة بما يقتضي قبول روايتهم أو ردها، وعلى ضعف بعضها من جهة السند، أو صحة سندها وعدم تلقيها عند أهلها بالقبول، بل إن منها التي كتبت لها الشهرة، لكن مخالفتها لمرسوم المصاحف جعلتها غير متلقاة بالقبول، كقراءة ابن مسعود: (**فصيام ثلاثة أيام متتابعات**)[2]، فقد قيل: إنها كانت مشتهرة إلى زمن أبي حنيفة[3]، بل إن من قرائها من كان مقدما في القراءة معظما، لكن شذوذه عن الجماعة صير قراءته شاذة كذلك، كقراءة عيسى بن عمر وابن محيصن وعاصم الجحدري وغيرهم. وقد عقد الداني بابا في منبهته لقراء الشواذ[4]، وفاته أعلام كُثُر ممن عرفوا بذلك.

3- القرآن والقراءات.

القرآن هو: "المنزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم للإعجاز بسورة منه، المتعبد بتلاوته"[5]. أو هو "المنزل على رسول الله المكتوب في المصاحف المنقول عن النبي عليه السلام نقلا متواترا بلا شبهة"[6]. فالأوصاف الحاصلة من الحدين هي: الإنزال على محمد صلى الله عليه وسلم، والإعجاز بسورة منه، والتعبد بتلاوته، وكونه مكتوبا في المصاحف، ونقله نقلا متواترا بلا شبهة. فهل هذه الأوصاف صادقة على القراءات صحيحها وشاذها؟.

أ- الإنزال على محمد صلى الله عليه وسلم

القراءات الصحيحة نزلت، والقطع بنزولها حاصل، لأنها كانت في العرضة الأخيرة أو

---

(1) هو تعريف لابن الصلاح، ينظر المرشد الوجيز 184.

(2) من الآية 91 من سورة المائدة. والقراءة المشتهرة: ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ﴾ بغير (متتابعات).

(3) ينظر أصول السرخسي 1/ 265 والمبسوط له كذلك 3/ 75وكشف الأسرار لعبد العزيز البخاري 2/ 295.

(4) ينظر الأرجوزة المنبهة ص: 138-142.

(5) حاشية البناني على شرح المحلي على جمع الجوامع 1/ 223.

(6) كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي لعبد العزيز البخاري 1/ 21-22.

تحقق نزولها وإن لم تكن في هذه العرضة.وأما شواذ القراءات فإنه لم يتحقق نزولها. قال ابن الجزري: "القراءة الشاذة ولو كانت صحيحة في نفس الأمر، فإنها مما كان أذن في قراءته ولم يتحقق إنزاله"[1]. وحتى على فرض نزولها فهي قرآن نسخت تلاوته كما ذهب إلى ذلك الأحناف، أو أنها لم تنزل، وإنما هي أخبار آحاد وقعت تفسيرا، والقرآن الكريم لا يثبت نقله بالآحاد.

ب- الإعجاز بسورة منها

إذا كانت القراءات الصحيحة أو المتواترة مرادفة للقرآن وهي متعبد بتلاوتها، فلا غرو في كونها معجزة بأقصر سورة منها. وأما شواذ القراءات فإنه لم يتحقق نزولها على قلب الرسول صلى الله عليه وسلم، ومن ثم فلا ينبغي وصفها بالإعجاز.

ج- التعبد بتلاوتها

القراءات المتواترة يتعبد بتلاوتها، حيث يقرأ بها في الصلاة وغيرها، ويثاب قارئها على صنيعه هذا، وأما شواذ القراءات فإنه لا يتعبد بتلاوتها لا في الصلاة ولا غيرها، بل يحرم تلاوتها إلا على سبيل الاستفادة منها في بعض الأحكام الفقهية والنحوية.

د- كتابتها في المصاحف

إن القراءات السبع أو العشر المتواترة كتبت في المصاحف التي أرسلها عثمان إلى الأمصار الخمسة على المشهور[2]، أما شواذ القراءات فقد كتبت هي كذلك في مصاحف لكن هذه المصاحف لم يكن الإجماع عليها من قبل الصحابة رضوان الله عليهم، وإنما استكتبها بعض الصحابة أو التابعين لأنفسهم، ولم ينتشر أمرها وخبرها كانتشار المصاحف العثمانية المجمع عليها.

---

(1) منجد المقرئين 24.

(2) القراءات السبع لم تجمع في مصنف إلا مع أبي بكر بن مجاهد سنة ثلاثمائة وما قاربها، لكنها كانت موجودة وتتلى من قبل أهل القرآن منذ زمن النبوة.

هـ- نقلها نقلا متواترا بلا شبهة.

وهو اصطلاح للأحناف، حيث إن قسمة الأخبار عندهم ثلاثية: المتواتر والمشهور والآحاد[1]، وقد ذكروا ذلك لإخراج ما نقل آحادا، نحو قراءة أبي بن كعب: (**فعدة من أيام أخر متتابعات**) بالبقرة[2]، وما ثبت بطريق الشهرة، كقراءة ابن مسعود وأبيّ: (**فصيام ثلاثة أيام متتابعات**) بالمائدة[3]. فالقراءات العشر نقلت نقلا متواترا بلا شبهة، وأما شواذ القراءات فلم تنقل كذلك، فهي ليست بقرآن.

والحاصل أن القراءات العشر تعد قرآنا، وأما شواذ القراءات فليست بقرآن، وعلى رأي الحنفية فقد كانت قرآنا ثم نسخت، فهي الآن ليست بقرآن.

---

(1) ينظر فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت للكنوي 2/ 111.

(2) ينظر المبسوط 3/ 75 وكشف الأسرار 2/ 295.

(3) ينظر معاني القرآن للفراء 1/ 318 وجامع البيان 5/ 31-32 والكشاف 1/ 373 والبحر 4/ 355.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

القراءات العشرة ورواتهم

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الشعراء وقوافيهم

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

أولا - الفرق بين القراءة والرواية والطريق والوجه

- **القراءة**: ما ينسب لإمام من الأئمة المتجردين للقراءة مما أجمع عليه الرواة والطرق، كقراءة نافع وعاصم[1].
- **الرواية**: ما ينسب للآخذين عن الإمام ولو بواسطة،كرواية ورش عن نافع ورواية حفص عن عاصم. وقولهم: (**ولو بواسطة**)، وذلك لإدخال الرواة الذين شَهَّروا قراءة الإمام ولم يأخذوا عنه مباشرة بل بواسطة، كالدوري والسوسي اللّذيْن أخذا القراءة عن أبي عمرو بواسطة اليزيدي.
- ورواة القراء العشرة على أقسام ثلاثة:
- **القسم الأول**: من أخذ عن الإمام مباشرة وهم: قالون وورش عن نافع، وشعبة وحفص عن عاصم، وأبو الحارث والدوري عن الكسائي، وابن وردان وابن جماز عن أبي جعفر، ورويس وروح عن يعقوب الحضرمي، وإسحاق وإدريس عن خلف.
- **القسم الثاني**: من بينه وبين الإمام واحد وهم: الدوري والسوسي عن اليزيدي عن أبي عمرو، وخلف وخلاد عن سليم عن حمزة.
- **القسم الثالث**: من بينه وبين الإمام أكثر من واحد وهم:
  - البزي وقنبل، قرأ البزي على عكرمة وإسماعيل القُسط، وقنبل على القواس على وهب على القسط، وقرأ القسط على شبل ومعروف، وكلاهما قرآ عن ابن كثير.
  - هشام وابن ذكوان، أخذ هشام القراءة عن عراك، وابن ذكوان عن أيوب بن تميم، وكل من عراك وأيوب عن يحيى بن الحارث الذماري عن ابن عامر.
- وقد يكون الواحد منهم راويا لقراءتين، كالدوري يروي عن أبي عمرو وعن الكسائي قراءتهما.
- وقد يكون للراوي رواية وينفرد هو بقراءة، كـ(خلف) يروي قراءة حمزة، وله قراءة تعرف

---

(1) ينظر شرح طيبة النشر 2/ 135 وغيث النفع في القراءات السبع للصفاقسي ص : 8 والبدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة للشيخ عبد الفتاح القاضي ص :8.

بـ(اختيار خلف).

☒ **الطريق:** ما ينسب لمن أخذ عن الرواة عن الأئمة وإن سفل، كطريق الأزرق عن ورش عن نافع، فتقول مثلا:

- إثبات البسملة بين السورتين هي قراءة ابن كثير وعاصم والكسائي، ورواية قالون عن نافع، وطريق الأصبهاني عن ورش عن نافع.
- الفتح في لفظ: (ضَعْف) في سورة الروم، هي قراءة حمزة، ورواية شعبة عن عاصم، وطريق عبيد بن الصباح عن حفص.

ويقال (طريق) كذلك للقراء مؤلفي الكتب، فيقال: طريق الداني وطريق مكي وطريق الشاطبي ونحو ذلك.

وقد يكون بعض الرواة طريقا بالنسبة إلى قراءة وهو راوٍ لقراءة أخرى، كإدريس هو بالنسبة إلى قراءة حمزة في رواية خلف طريق، وبالنسبة إلى خلف في اختياره راو.

وخلاف القراءات والروايات والطرق هو خلاف نص، فلو أخل القارئ بشيء منها كان نقصا في الرواية، كأن يكون قارئا برواية ورش مثلا، ويقرأ (مَلِك) بالألف، فهو خروج عن الرواية، وهذا الخلاف يسمى بـ(**الخلاف الواجب**).

☒ **الوجه:** ما يرجع إلى تخيير القارئ، كثلاثة البسملة بين السورتين لمن يبسمل، حيث يجوز لكل من فصل بين السورتين بالبسملة ثلاثة أوجه:

- الوقف على آخر السورة الأولى وعلى البسملة.
- الوقف على آخر السورة الأولى ووصل البسملة بأول السورة الثانية.
- وصل آخر السورة الأولى بالبسملة مع وصل البسملة بأول السورة الثانية.

فلا يقال في هذا: ثلاث قراءات ولا ثلاث روايات ولا ثلاثة طرق، بل ثلاثة أوجه، فبأي وجه أتى القارئ أجزأ في تلك الرواية، ولا يكون إخلالا بشيء منها؛ ولذا سمي خلاف الأوجه بـ(**الخلاف الجائز**)[1].

وقد تطلق الأوجه على الطرق والروايات على سبيل العدد لا على سبيل التخيير[2].

---

(1) ينظر النشر 2/ 199-200.

(2) ينظر شرح طيبة النشر 2/ 136.

ثانيا - القراء العشرة ورواتهم

1- نافع بن أبي نعيم المدني (70- 169هـ):

العالم بوجوه القراءات، المتتبع للآثار والروايات، قرأ على سبعين من التابعين بمدينة الرسول ﷺ معدن العلم ومهبط الوحي، فنظر إلى ما اجتمع عليه اثنان منهم فأخذه، وما شذ فيه واحد تركه، حتى ألف هذه القراءة. وقرأ على مالك الموطأ، وقرأ مالك عليه القراءة. قال سعيد بن منصور: "سمعت مالكا يقول: قراءة أهل المدينة سنة، قيل له: قراءة نافع؟ قال نعم". وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: "سألت أبي: أي القراءة أحب إليك؟. قال: قراءة أهل المدينة، فإن لم يكن فقراءة عاصم، وقال مالك: نافع إمام الناس في القراءة". وكان يقرئ الناس بكل ما قرئ عليه مما رواه، إلا أن يسأله إنسان في قراءته، فيأخذ عليه، فلذلك كثر الاختلاف عنه[1]. قيل لنافع: أتتطيب؟قال: لا، ولكن رأيت فيما يرى النائم رسول الله ﷺ وهو يقرأ في فِيَّ، فمن ذلك اليوم أشم من فِيَّ هذه الرائحة.وقال المسيبي: قلت لنافع: مَا أصبَحَ وجهَكَ وأَحْسَنَ خُلقَك؟ قال: كيف لا وقد صافحني رسول الله ﷺ[2].

ومما انفرد به عن باقي القراء: (ميسُرة) بضم السين، والباقون بفتحها. وأشهر رواته: قالون وورش. قال في الطيبة:

فنافع بطيبة قد حظيا ... فعنه قالون وورش رويا[3]

- عيسى بن مينا قالون: (120-220هـ). وكان من إكرام الله له أنه يدرك قراءة القارئين عليه، ويرد خطأهم، ويبين الصواب من ذلك، رغم أنه كان أصم شديد الصمم. وقيل: إنه كان لا يسمع إلا قراءة القرآن.

ومما انفرد به عن باقي القراء أنه قرأ: (تعدوا) بالاختلاس في إحدى الروايتين عنه. ومن أصول روايته أنه كان يسمل بين السورتين قولا واحدا، إلا بين الأنفال وبراءة.

---

(1) ينظر التبصرة في القراءات السبع لمكي بن أبي طالب القيسي ص: 230.

(2) ينظر شرح طيبة النشر لأبي القاسم النويري 1/ 177.

(3) طيبة النشر في القراءات العشر 32.

وتنتشر هذه الرواية في ليبيا وتونس وموريتانيا وأماكن أخرى من أفريقيا. وأشهر طرقه: طريق أبي نشيط محمد بن هارون (258هـ).

- عثمان بن سعيد ورش (110-197هـ): كان ثقة حجة في القراءة، انتهت إليه رياسة الإقراء بمصر مع التجويد وحسن الصوت.ومما انفرد به ورش عن باقي القراء: قراءته (لا تعَدُّوا في السبت) بفتح العين وتشديد الدال. ومن أصول روايته نقله حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، ومد البدل، وله مذهب خاص في الراءات واللامات.

ولورش طريقان مشهوران:

- طريق أبي يعقوب الأزرق (240هـ) وهو الذي خلف ورشا في القراءة والإقراء بمصر، وهذه الطريق هي التي يقرأ بها المغاربة، وهي التي اختارها صاحب "التيسير"، وتبعه عليها ناظمه الشاطبي في "حرز الأماني ووجه التهاني".
- طريق أبي بكر الأصبهاني (296هـ): وهو أول من أدخل رواية ورش إلى العراق، وهو إمام عصره في هذه الروايه.

ومما اختلف فيه الأزرق عن الأصبهاني، أن الأول يقرأ بكسر هاء الكناية من قوله تعالى: (**ياتيكم بهِ انظر كيف نصرف الآيـٰت**) في سورة الأنعام في حالة الوصل، والثاني يقرؤها بالضم (بهُ انظر)[1].

2- عبد الله بن كثير المكي(45-120هـ):

وهو من التابعين، وإمام المكيين في القراءة، كان متبعا للأثر، فرغب الناس عن قراءة غيره إليه ممن عاصروه كابن محيصن الذي كان له اختيار على مذاهب العربية. قال السخاوي: "ذلك أنه اتَّبَعَ فاتُّبِع، وغيره ترك الاتباع فتُرك اتباعه"[2]، وكفاه شرفا أن الشافعي أحد رواة قراءته. قال ابن الجزري: "قرأت القرآن برواية إمامنا الشافعي عن ابن كثير كالبزي وقنبل، ولما

(1) ينظر القول الصدق في بيان ما خالف فيه الأصبهاني الأزرق للضباع 9.

(2) جمال القراء للسخاوي 2/ 449.

علم ذلك بعض أصحابنا من كبار الأئمة الشافعية قال لي: أريد أن أقرأ عليك القرآن بها[1]. والشافعي أخذ القراءة عرضا عن إسماعيل القُسْط عن ابن كثير المكي[2]. وثقه ابن معين، وأُخرج له في الكتب الستة[3].

ومما انفرد به عن باقي القراء، أنه كان يصل هاء الكناية بواو أو ياء مديتين إن كانت بعد حرف ساكن مثل: (**فِيهِى هُدى**) و(**عقلوهُ وَهُم**). وراوياه هما: البزي وقنبل. قال في الطيبة:

وابن كثير مكة له بلد ... بزٌّ وقنبلٌ له على سند[4]

- أحمد بن محمد البزي (170-250هـ): كان إماما في القراءة، انتهت إليه مشيخة الإقراء بمكة. ومما انفرد به تشديد التاء وصلا في نحو: (**ولا تَيمموا الخبيث**)، إذ أصله بتاءين (**تتيمموا**).
- محمد بن عبد الرحمن قنبل (195-291هـ) انتهت إليه مشيخة الإقراء بالحجاز. ومما انفرد به أنه قرأ الصاد سينا من (**الصرٰط**) في جميع القرآن، سواء أكان معرفا أم منكرا.

3- أبو عمرو بن العلاء البصري (68-154هـ):

كان أعلم أهل زمانه بالقرآن والعربية وأيام العرب والشعر، مع الصدق والثقة والزهد، وهو من صميم العرب، وثقه ابن معين، وقال أبو حاتم: لا بأس به[5]. وقال عنه اليزيدي: كان أبو عمرو قد عرف القراءات فقرأ من كل قراءة بأحسنها، وبما يختار العرب، وبما بلغه من لغة النبي صلى الله عليه وسلم وجاء تصديقه في كتاب الله عز وجل.قال سفيان بن عيينة: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت: يا رسول الله قد اختلفت علي القراءات، فبقراءة من

(1) منجد المقرئين69.
(2) ينظر غاية النهاية2/ 93.
(3) ينظر معرفة القراء 86-88 وتقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني 318.
(4) طيبة النشر في القراءات العشر 32.
(5) ينظر معرفة القراء 104.

تأمرني أن أقرأ؟. فقال: اقرأ بقراءة أبي عمرو بن العلاء. وقال وهب بن جرير: قال لي شعبة: تمسك بقراءة أبي عمرو فإنها ستصير للناس إسنادا. وقال الأصمعي: سمعت أبا عمرو يقول: لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قرىء به؛ لقرأت حرف كذا وحرف كذا[1]. قال السخاوي: "والذي صار إليه أهل البصرة فاتخذوه إماما أبو عمرو بن العلاء"[2]. وقال مكي: "فقراءته مختارة مقدمة عند كثير من أهل الأمصار؛ لثقته وتقدمه في العلم باللغة والإعراب، مع ديانته وورعه"[3].

وقد انفرد بقراءة (**بارئكم**) في الموضعين بالبقرة بإسكان الهمزة، و(**يأمركم ويأمرهم وتأمرهم وينصركم ويشعركم**) حيث وقع بإسكان الراء.

وأشهر من أخذ عنه القراءة مباشرة يحيى بن المبارك اليزيدي (202هـ)، وعن اليزيدي أخذ الدوري والسوسي قراءة أبي عمرو. قال في الطيبة:

ثم أبو عمرو فيحيى عنه ونقَل الدوري وسوس منه[4]

- حفصُ بنُ عمرَ الدوري (246هـ) شيخ الإقراء في وقته مع الضبط والإتقان، وروايته هي التي يقرأ بها اليوم السودانيون. وأشهر طرقه: طريق أبي الزعراء عبد الرحمن بن عبدوس الهمداني الدقاق مات سنة (بضع و280 هـ)، وهي طريق التيسير والشاطبية. ومن أصول روايته إمالته الألف من لفظ (النّاسِ) متى كان مجرورا.
- صالح بن زياد السوسي (261هـ): ثقة ضابط مقرئ جليل. ومن أصوله الإدغام الكبير من طريق التيسير. وقد انفرد عن الدوري بإبدال كل همزة ساكنة من جنس حركة ما قبلها، نحو: (المؤمنون = المومنون) و(الذئب = الذيب) إلا ما استثني.

---

(1) نفسه 1/ 102.

(2) جمال القراء 2/ 431.

(3) التبصرة 235-236.

(4) طيبة النشر في القراءات العشر 32.

4- عبد الله بن عامر الشامي (21-118هـ):

إمام جامع دمشق وقاضيها وشيخ الإقراء بها، تابعي جليل. أخذ القرآن عن بعض الصحابة والتابعين قبل ظهور اللحن[1]، وهو عربي صُراح. قال عنه الأهوازي: "لم يتعد فيما ذهب إليه الأثر، ولم يقل قولا يخالف فيه الخبر"[2]. وقال مكي عنه: "ولم أر أحدا من الشيوخ ترك قراءته ولا يحملها إلا محمل الصحة والسلامة، وعلى ذلك نحن"[3].

ومما انفرد به عن باقي القراء قراءته: (**أو لم تكن لهم ءايةٌ**) بالشعراء بالتأنيث والرفع، والباقون بالتذكير والنصب. وراوياه اللذان أخذا عنه بواسطة هما: هشام وابن ذكوان. قال في الطيبة:

ثم ابن عامر الدمشقي بسند ... عنه هشام وابن ذكوان ورد[4]

- هشام بن عمار الدمشقي(153-245هـ): كان عالم دمشق وخطيبها ومقريها ومحدثها ومفتيها، ثقة ضابطا. ومما انفرد بروايته: إمالته ألف (**مشارب**) في يس، و(**ءانية**) في الغاشية و(**عابدون**) و(**عابد**) في سورة الكافرون.
- عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان(173-242هـ) كان شيخ الإقراء بالشام. ومما انفرد به قراءته: (**تَلَقَّفُ**) في (طه) بضم الفاء. وانفرد بإمالة (**المحرابِ**) حيث كان مجرورا في آل عمران ومريم.

5- عاصم بن أبي النَّجود الكوفي (127):

انتهت إليه رياسة الإقراء بالكوفة بعد السلمي، جمع بين الإتقان والفصاحة والتجويد وحسن الصوت. قال عنه أبو بكر بن عياش: كان عاصم نحويا فصيحا إذا تكلم، مشهور

---

(1) ينظر ترجمته في التبصرة ص: 241-242 وغاية الاختصار 1/ 29-34 ومعرفة القراء ص: 82 وغاية النهاية 1/ 424-425.

(2) غاية النهاية 1/ 425.

(3) التبصرة 242.

(4) طيبة النشر في القراءات العشر 32.

الكلام[1]، وحديثه خُرِّج في الكتب الستة[2]. قال عنه مكي : "فقراءته مختارة عند من رأيت من الشيوخ، مقدمة على غيرها، لفصاحة عاصم، ولصحة سندها، وثقة ناقلها"[3]. وممن روى عنه القراءة أبو حنيفة النعمان[4]. وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: "سألت أبي عن عاصم بن بهدلة فقال: رجل صالح خير ثقة، فسألته أي القراءة أحب إليك؟. قال: قراءة أهل المدينة، فإن لم يكن فقراءة عاصم"[5].

ومما انفرد به عن باقي القراء قراءته: (تصَدقوا) بتخفيف الصاد، والباقون بتشديدها. وراوياه هما: شعبة وحفص.قال في الطيبة:

ثلاثة من كوفة فعاصم فعنه شعبة و حفص قائم[6]

- أبو بكر شعبة بن عياش (95- 193هـ) كان حجة ثقة. ومما انفرد به عن باقي القراء قراءته: (**وخِفْيَة**) في الأنعام والأعراف بالكسر، والباقون بالضم.
- حفص بن سليمان الكوفي (90-180هـ): كان أعلم أصحاب عاصم بقراءة عاصم.ومما انفرد به عن باقي القراء، قراءته: (**فما تستطيعون**) في الفرقان بالخطاب، والباقون بالغيب.

وقد انفرد عن شعبة بإمالة الراء في (مَجْرٖىٰهَا)، وهي الإمالة الوحيدة التي له في كل القرآن. وروايته هي التي يقرأ بها الآن معظم المسلمين. وأشهر طرقه طريق أبي محمد عبيد بن الصباح (219هـ)، وهي التي اعتمدها الداني في التيسير.

وبين حفص وشعبة من الخُلْفِ في الحروف عشرون وخمسمائة حرف في المشهور عنهما، وذكر أن حفصا لم يخالف عاصما في شيء من قراءته إلا في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن

(1) معرفة القراء 1/ 91.
(2) ينظر معرفة القراء1/ 93 وتقريب التهذيب 285.
(3) التبصرة 219.
(4) ينظر التبصرة 223.
(5) معرفة القراء 90، ينظر غاية النهاية 1/ 348.
(6) طيبة النشر في القراءات العشر 32.

ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً﴾ في الروم، حيث قرأ حفص لفظيْ (ضعف) ولفظ (ضعفا) في الآية بضم الضاد[1].

6- حمزة بن حبيب الزيات (80- 156هـ):

كان إمام الناس في الكوفة بعد عاصم والأعمش، وصار عُظْمُ أهل الكوفة إلى قراءته، وكان ثقة كبيرا حجة مجودا فرضيا نحويا حافظا للحديث، ورعا زاهدا خاشعا ناسكا. وثقه ابن معين وأحمد بن حنبل[2]. وقال النسائي: حمزة الزيات ليس به بأس، وحديثه مخرج في صحيح مسلم وفي السنن الأربعة[3]. وقال له الإمام أبو حنيفة النعمان: شيئان غلبتنا فيهما لا نازعك عليهما: القرآن والفرائض[4]. وكان الكسائي إمام نحويي الكوفة وأحد القراء السبعة يفتخر بشيخه حمزة، وقد قرأ عليه القرآن أربع مرات، وكان يسميه أستاذي، ويجله ويرفع قدره[5]. وقراءته ترجع إلى عثمان وابن مسعود وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهم[6].

ومما انفرد به عن باقي القراء قراءته: (أَسْرى) بفتح الهمز وسكون السين، والباقون (أُسـٰـرى) بضم الهمز وفتح السين بعدها ألف. وأشهر من أخذ عنه قراءته سليم بن عيسى الكوفي (188) وعنه أخذ خلف وخلاد. قال في الطيبة:

وحمزة عنه سليم فخلف ... منه وخلاد كلاهما اغترف[7]

- **خلف بن هشام البزار (150-229هـ)** حفظ القرآن وهو ابن عشر سنين، كان إماما جليلا عالما ثقة زاهدا. وقد انفرد عن باقي القراء بروايته عن حمزة إدغام النون الساكنة والتنوين في الياء والواو بغير غنة[8]. ومما روي عنه قراءته بالسكت على المفصول نحو:

---

(1) ينظر تاريخ القراء العشرة لعبد الفتاح القاضي ص: 42.

(2) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي 3/ 210.

(3) ينظر معرفة القراء 114و117 وتقريب التهذيب 179.

(4) ينظر شرح طيبة النشر للنويري 1/ 188.

(5) جمال القراء 475-476.

(6) نفسه ص: 471.

(7) طيبة النشر في القراءات العشر 33.

(8) وقد وافقه في الياء الدوري عن الكسائي من طريق أبي عثمان الضرير. ينظر تقريب النشر ص: 53-54.

(عذابٌ أليمٌ) من طريق الشاطبية.

- خلاد بن خالد الشيباني الكوفي (220هـ) كان من أجل أصحاب سليم وأضبطهم. ومما روي عنه إدغامه الباء المجزومة في الفاء نحو: (**وإن تعجب فعجب**).

7- علي بن حمزة الكسائي (189هـ):

كان أعلم أهل زمانه بالقراءات والنحو ولغات العرب. أخذ العربية عن الخليل، وقرأ القرآن وجوده على حمزة الزيات وعيسى بن عمر الهمداني. ثم إن الإمامة أفضت بعد حمزة إليه، فختمت به قراءة الأمصار، وأشرق به عصره واستنار، وأثنى عليه الأئمة واختاروه قدوة للأمة[1]. وكان الكسائي يتخير القراءات، فأخذ من قراءة حمزة ببعض وترك بعضا، فاختار من قراءة غيره نحوا من ثلاثمائة حرف[2]، وكان مرتبطا في روايته بالأثر، قال عن نفسه: "لو قرأت على قياس العربية لقرأت (كُبره) برفع الكاف[3]؛ لأنه أراد عظمه، ولكني قرأت على الأثر"[4]. ولعله أول من اهتم بتعليل أوجه القراءة، وربط هذا التعليل بالقياس النحوي. قال عنه مكي: "فهو مقدم في قراءته لبراعته في اللغة وتقدمه في علم العربية، ولصحة نقله لاسيما عن حمزة"[5].

ومما انفرد به عن باقي القراء قراءته: (**أن الدين عند الله**)[6] بفتح همزة (**إنَّ**)، والباقون (إن الدين) بالكسر. وراوياه هما: الليث والدوري. قال في الطيبة:

ثم الكسائي الفتى علي ... عنه أبو الحارث والدوري[7]

---

(1) ينظر جمال القراء 2/ 476.

(2) الأحرف السبعة للداني/ 37.

(3) من الآية 11 من سورة النور. قرأ يعقوب بضم الكاف، والباقون بكسرها، ينظر تقريب النشر 149.

(4) جمال القراء 1/ 241.

(5) التبصرة 240.

(6) من الآية 19 من سورة آل عمران.

(7) طيبة النشر في القراءات العشر 33.

- أبـو الحـارث الليث بن خالد: كان ثقة ضابطا، توفي سنة (240هـ).ومما روي عنه إدغامه اللام المجزومة في الذال في (**يفعل ذَّلك**) حيث وقع.
- حفـص بـن عمـر الـدوري: هـو أحـد رواة قراءة أبي عمرو البصري.وقد انفرد بالإمالة الكبرى في (**رؤيـاك**) بيوسف، (**هـداي**) بالبقرة وطه، و(**مثـواي**) في يوسف[1].

8- أبو جعفر يزيد بن القعقاع المدني (130هـ):

تابعـي جلـيل، ومدنـي مـشهور رفيع الذكر، أخذ القراءة عن الصحابة[2]، وصلى بابن عمر، وهو شيخ نافع المدني في القراءة. ومما انفرد به عن باقي القراء: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ بجـر (**الملـئكةِ**) عطفا على (**في ظلل**)، وانفرد بإخفاء النون الـساكنة والتـنوين عـند الخـاء والغـين في نحو: (**منْ خير**) و(**منْ غفور**) و(**عليمٌ خبير**) و(**عزيزٌ غفـور**)، واسـتثنى بعض أهل الأداء له من ذلك (**فسينغضون**) و(**إن يكن غنيا**) و(**المنخنقة**)[3].

وراوياه هما: ابن وردان وابن جماز. قال في الطيبة:

ثـم أبـو جعفـر الحـبر الرضى فعنه عيسى وابن جماز مضى[4]

- عيسى بن وردان المدني الحذاء: من أصحاب نافع في القراءة على أبي جعفر، ومن قدماء أصحابه، مات في حدود سنة ستين ومائة.
- سليمان بن مسلم بن جماز الزهري: كان مقرئا جليلا، مات بُعَيْدَ سنة (175هـ).

ومما خالف فيه ابن وردان ابن جماز، أن الأول قرأ لفظ: (**أرجه**) بكسر الهاء مع القصر، والثاني بالكسر مع الإشباع.

---

(1) ينظر تقريب النشر 56.

(2) ينظر غاية الاختصار لأبي العلاء الهمذاني 1/ 7.

(3) ينظر تقريب النشر 53.

(4) طيبة النشر في القراءات العشر 33.

9- يعقوب بن إسحاق الحضرمي البصري (205هـ):

انتهت إليه رياسة الإقراء بعد أبي عمرو، وكان إمام جامع البصرة، وأقرأ أهل زمانه، لا يلحن في كلامه، وكان عالما بالعربية ووجوهها، والقرآن واختلاف حروفه، فاضلا تقيا نقيا ورعا زاهدا. قال أبو حاتم السجستاني: هو أعلم من رأيت بالحروف والاختلاف في القرآن وعلله ومذاهبه ومذاهب النحو، وقال أحمد بن حنبل: هو صدوق، ولبعضهم:

أبوه من القراء كان وجده ... ويعقوب في القراء كالكوكب الدري
تفرده محض الصواب ووجهه ... فمن مثله في وقته وإلى الحشر[1]

ومما انفرد به عن باقي القراء أنه قرأ: (**وأتْبَـعُك الأرذلون**)[2] والباقون: (وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ). وأصل قراءة يعقوب قراءة أبي عمرو، ذلك أن يعقوب قرأ على أبي المنذر، وأبو المنذر قرأ على أبي عمرو. وراوياه هما: رويس وروْح. قال في الطيبة:

تاسعهم يعقوب وهو الحضرمي ... له رويس ثم روح ينتمي[3]

- محمد بن المتوكل اللؤلؤي البصري رويس (238هـ) من أحذق أصحاب يعقوب. ومما انفرد به عن باقي القراء أنه قرأ: (**فبذلك فلتفرحوا**) والباقون بالياء، وانفرد باختلاس كسرة هاء الكناية في (**بيده**) حيث وقع، والباقون بالإشباع.
- روْح بن عبد المؤمن بن عبدة الهذلي، من أوثق أصحاب يعقوب، توفي سنة (235هـ) ومما انفرد به عن باقي القراء، قراءته: (**عذْرا**) بالمرسلات، والباقون بالإسكان.

---

(1) ينظر معرفة القراء 158.

(2) من الآية 111من سورة الشعراء.

(3) طيبة النشر في القراءات العشر 33.

10- خلف بن هشام البزار:

وهو أحد رواة قراءة حمزة. ومما انفرد به هو وحمزة قراءتهما (زُبورا) بالضم، والباقون بالفتح. وأصل قراءة خلف قراءة حمزة، ذلك أن خلفا قرأ على سليم، وقرأ سليم على حمزة. وخلف في اختياره لم يخرج عن قراءة حمزة والكسائي وشعبة إلا في قوله تعالى: ﴿وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَآ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ بالأنبياء، حيث قرأ حمزة والكسائي وشعبة (وحِرْم) بكسر الحاء وإسكان الراء من غير ألف، وقرأها الباقون ومنهم خلف بفتح الحاء والراء وألف بعدها[1]، و(دري) في قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾ حيث قرأ أبو عمرو والكسائي (دِرِّيء) بكسر الدال مع المد والهمز، وحمزة وشعبة (دُرِّيء) بضم الدال مع المد والهمز، والباقون ومنهم خلف (دُرِّيٌّ) بضم الدال وتشديد الياء[2]. وراوياه هما: إسحاق وإدريس. قال في الطيبة:

والعاشر البزار وهو خلف ... إسحاق مع إدريس عنه يعرف[3]

- إسحاق بن إبراهيم الوراق المروزي البغدادي (286هـ): انفرد برواية اختيار خلف عنه.
- إدريس بن عبد الكريم الحداد (292هـ) روى عن خلف روايته واختياره. ومن أصول روايته من طريق المطوعي أنه قرأ بالسكت على الساكن غير المدي إذا وقع بعد همز من كلمة أو من كلمتين، نحو (ٱلْأَنْهَٰرُ) و(ٱلْأَخِرَةَ) و(قَدْ أَفْلَحَ)[4].

---

(1) ينظر تقريب النشر 144.

(2) ينظر المصدر نفسه ص: 149.

(3) طيبة النشر في القراءات العشر 33.

(4) ينظر الإضاءة ص: 80.

فـائـدة:

لا تحسبن أن لكل من هؤلاء المشايخ راويين فقط، حتى إذا وجدت لهم رواة غير هؤلاء حكمت على رواياتهم بالشذوذ، بل لكل منهم رواة كثيرون، وإنما اختاروا لكل قارئ منهم اثنين لشهرتهما، ولكي ييسروا تلقي هذه الحروف على الناس.فنافع مثلا قرأ عليه ورش وقالون والأصمعي والمسيبي ومالك بن أنس وخارجة بن مصعب والليث بن سعد وغيرهم[1]، واختار بعض من المصنفين في القراءات رواية ورش وقالون عنه، لشهرتهما ومكانتهما في القراءة.

ثالثا- سبب اختلاف القراء بعضهم عن بعض

لقد اختلف الصحب الكرام على عهده ﷺ في القراءة، وكان عليه السلام يستصوب قراءة المختلفين، ويدعوهم إلى أن يقرءوا بما علموا.قال مكي: "وكان النبي ﷺ قد وجه بعضهم إلى البلدان ليعلموا الناس القرآن والدين.ولما مات النبي ﷺ خرج جماعة من الصحابة في أيام أبي بكر وعمر إلى ما افتتح من الأمصار ليعلموا الناس القرآن والدين، فعلم كل واحد منهم أهل مصره على ما كان يقرأ على عهد النبي ﷺ، فاختلفت قراءة الأمصار على نحو ما اختلفت قراءة الصحابة الذين علموهم.فلما كتب عثمان المصاحف ووجهها إلى الأمصار، وحملهم على ما فيها، وأمرهم بترك ما خالفها، قرأ أهل كل مصر مصحفَهم الذي وجه إليهم على ما كانوا يقرءون قبل وصول المصحف إليهم، مما يوافق خط المصحف الذي وجه إليهم، وتركوا من قراءتهم التي كانوا عليها مما يخالف خط المصحف، فاختلفت قراءة أهل الأمصار لذلك بما لا يخالف الخط، وسقط من قراءتهم كلهم ما يخالف الخط. ونقل ذلك الآخر عن الأول في كل مصر، فاختلف النقل لذلك، حتى وصل النقل إلى هؤلاء الأئمة السبعة على ذلك، فاختلفوا فيما نقلوا على حسب اختلاف أهل الأمصار، ولم يخرج واحد منهم عن خط المصحف فيما نقل، كما لم يخرج واحد من أهل الأمصار عن خط المصحف الذي وجه إليهم. فلهذه العلة اختلفت رواية القراء فيما نقلوا، واختلفت أيضا قراءة من نقلوا عنه لذلك، واحتاج كل واحد من هؤلاء القراء أن يأخذ مما قرأ ويترك، فقد قال نافع: قرأت على سبعين من التابعين فما

---

(1) ينظر من قرأ عن نافع بتفصيل في غاية النهاية 2/ 331 - 334.

اجتمع عليه اثنان أخذته، وما شذ فيه واحد تركته، حتى ألفت هذه القراءة. وقد قرأ الكسائي على حمزة، وعنه أخذ القراءة، وهو يخالفه في نحو ثلاث مائة حرف؛ لأنه قرأ على غيره، فاختار من قراءة حمزة، ومن قراءة غيره قراءة، وترك كثيرا. وكذلك أبو عمرو قرأ على ابن كثير، وهو يخالفه في أكثر من ثلاثة آلاف حرف؛ لأنه قرأ على غيره، فاختار من قراءته، ومن قراءة غيره قراءة"[1].

رابعا- سبب اختلاف الرواة عن القارئ الواحد

يشكل على كثير من الناس فهم هذه الاختلافات الحاصلة بين رواة المقرئ الواحد مع أنهم جميعهم أخذوا عنه وتلقوا قراءاته. ويمكن إرجاع أسباب اختلاف الرواة عن القارئ الواحد إلى ما يلي:

1- أن الراوي قرأ على شيخه قراءة توافق إحدى القراءات التي قرأها الشيخ على مشيخته، حيث إن القراء الأعلين رحمهم الله كانوا "في برهة من أعمارهم يقرئون الناس بما قرءوا، فمن قرأ عليهم بأي حرف كان لم يردوه عنه، إذ كان ذلك مما قرءوا على أئمتهم، ألا ترى أن نافعا قال: قرأت على سبعين من التابعين، فما اتفق عليه اثنان أخذته، وما شذ فيه واحد تركته"[2].

2- أن الراوي ربما قرأ على إمامه قراءة توافق اختياره فأقره عليها.

3- أن الراوي ربما قرأ على إمامه بما تعلم في بلده، وكانت روايته موافقة لقراءة قرأها إمامه عن أحد شيوخه، فلم ينكر عليه قراءته. فمثلا راويا قراءة نافع: قالون وورش: "اختلفا في أكثر من ثلاثة آلاف حرف من قطع وهمز وتخفيف وإدغام وشبهه، ولم يوافق أحد من الرواة عن نافع رواية ورش عنه، ولا نقلها أحد عن نافع غير ورش، وإنما ذلك لأن ورشا قرأ عليه بما تعلم في بلده، فوافق ذلك رواية قرأها نافع عن بعض أئمته، وكذلك ما قرأ عليه قالون وغيره"[3].

---

(1) الإبانة 37-38.

(2) المصدر نفسه ص: 61.

(3) الإبانة 62.

4- أن الـراوي إن طلـب إلى المقرئ أن يقرئه بقراءة أحد شيوخه، فإنه كان لا يرد طِلبته. قال مكي: "وقد روي عن نافع أنه كان لا يرد على أحد ممن يقرأ عليه، إذا وافق ما قرأ به على بعض أئمته، فإن قيل له: أقرئنا بما اخترته من روايتك، أقرأ بذلك"[1].

5- أن يكـون القارئ أقرأ راويا بقراءة أحد شيوخه، وآخر بقراءة شيخ آخر. فعن "حفص أنه قـال: قلـت لعاصـم: أبـو بكر يخالفني، فقال: أقرأتك بما أقرأني عبد الرحمن السلمي عن علي بن أبي طالب، وأقرأته بما أقرأني زر بن حبيش عن عبد الله بن مسعود"[2].

خامسا- إفراد القراءات وجمعها

جـرت عادة أهل هذا العلم أن يأخذوا طالب القراءات بحفظ كتاب كامل يستحضر به اخـتلاف القـراء، ويعـرف اصطلاح الكتاب الذي يحفظه وطرقه، ثم يفرد القراءات التي يريدها بقراءة راو راو، وكانوا يقرءون على الشيخ الواحد عدة روايات والكثير من القراءات كل ختمة بـرواية، لا يجمعـون روايـة إلى غيرهـا. ولقد قرأ أبو الحسن الحصري القيرواني القراءات السبع على شيخه أبي بكر القصري تسعين ختمة[3]. وإلى ذلك أشار في قصيدته بقوله:

وأذكـــر أشـــياخي الـــذين قـــرأتها ... علـــيهم فأبـــدأ بالإمـــام أبـــي بكـــر
قـرأت علـيه الـسبع تـسعين خـتمة ... بدأت ابن عشر ثم أكملت في عشر[4]

وهـذا الـذي كـان علـيه الصدر الأول ومن بعدهم إلى أثناء المائة الخامسة عصر الداني ومـن بعـده، فمـن ذلـك الوقت ظهر جمع القراءات في الختمة الواحدة، واستمر إلى زماننا هذا. وسـبب لجـوء الـناس للجمـع هـو سـرعة تحصيل الروايات في وقت قصير، إلا أنهم لم يكونوا يـسمحون بالجمـع إلا لمـن تأهـل لـذلك وكـان قادرا عليه. قال ابن الجزري: "ولم يكن أحد من الشيوخ يسمح به[5] إلا لمن أفرد القراءات، وأتقن معرفة الطرق والروايات، وقرأ لكل قارئ

---

(1) المصدر نفسه ص: 62.
(2) غاية النهاية لابن الجزري1/ 254.
(3) ينظر المصدر نفسه 1/ 551.
(4) النشر 2/ 194.
(5) أي بالجمع.

بختمة على حدة[1]. وقال في الطيبة:

وقد جرى من عادة الأئمه ... إفراد كل قارئ بختمه
حتى يؤهلوا لجمع الجمع ... بالعشر أو أكثر أو بالسبع[2]

1- شروط جمع القراءات

يشترط في جامع القراءات شروط أربعة:

1- رعاية الوقف.
2- رعاية الابتداء.
3- إتقان الأداء.
4- عدم التركيب[3].

ومعنى تركيب القراءات أن يأخذ القارئ حكما من قراءة وحكما آخر من قراءة أخرى ويقرأ بهما معا: فإن كانت إحدى القراءتين مرتبة على الأخرى فالمنع من ذلك منع تحريم، كمن يقرأ: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾ برفع (ءَادَمُ) و(كَلِمَٰتٍ) أو نصبهما، ونحو: (وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا) بالتشديد والرفع. وأما ما لم يكن كذلك، فإنا نفرق بين مقام الرواية وغيرها، فإن قرأ بذلك على سبيل الرواية لم يجز أيضا، من حيث إنه كذب في الرواية، وإن لم يكن على سبيل الرواية بل على سبيل القراءة والتلاوة، فإنه جائز مقبول، لا منع منه ولا حظر، وإن كان معيبا على أئمة القراءات من حيث وجه تساوي العلماء بالعوام.

2- كيفية الجمع

منهم من يرى الجمع بالوقف وهي طريقة الشاميين، وكيفيته أنه إذا أخذ في قراءة من قَدَّمه، لا يزال يقرأ حتى يقف على ما يحسن الابتداء بتاليه، ثم يعود إلى القارئ التالي إن

---

(1) النشر 2/ 195.
(2) طيبة النشر 61.
(3) ينظر النشر 2/ 204.

لم يكن داخلا في سابقه، ثم يفعل بكل قارئ حتى ينتهي الخُلْف، ثم يبتدئ بما بعد ذلك الوقف. قال النويري: "وهذه الطريقة أيسر في الاستحضار، وأشد في الاستظهار، وأطول زمانا، وأجود إمكانا"[1].

ومنهم من يرى الجمع بالحرف، وهي طريقة المصريين، وذلك بأن يشرع في القراءة، فإذا مر بكلمة فيها خُلْفٌ في الأصول أو الفرش أعاد تلك الكلمة بمفردها حتى يستوفي ما فيها من الخلاف. فإن كانت الكلمة مما يسوغ الوقف عليها وقف واستأنف ما بعدها على هذا الحكم، وإلا وصلها بآخر وجه حتى ينتهي إلى موقف فيقف. وإن كان الخلف يتعلق بكلمتين كمد المنفصل وسكت كلمتين، وقف على الثاني واستأنف الخلاف. قال النويري: "وهذا أوثق في استيفاء أوجه الخلاف وأسهل في الأخذ وأخف، لكن فيه خروج عن رونق القراءة وحسن الأداء"[2].

ولابن الجزري طريقة أخرى مركبة من هذين، وهو أنه إذا ابتدأ بالقارئ ينظر إلى من يكون من القراء أكثر موافقة له، فإذا وصل إلى كلمة بين القارئين فيها خلاف وقف وأخرجه معه، ثم وصل حتى ينتهي إلى وقف سائغ، وهكذا حتى ينتهي الخلاف[3]. قال في الطيبة:

وجمعنا نختاره بالوقف ... وغيرنا يأخذه بالحرف
بشرطه فليرع وقفا وابتدا ... ولا يركب وليجد حسن الأدا
فالماهر الذي إذا ما وقفا ... يبدا بوجه من عليه وقفا
يعطف أقرباً به فأقربا ... مختصرا مستوعبا مرتبا[4]

3- مثال الجمع في القراءات

قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمۡۚ إِنَّ زَلۡزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيۡءٌ عَظِيمٞ ۝١ يَوۡمَ

(1) شرح طيبة النشر 2/ 137.
(2) المصدر نفسه 2/ 136.
(3) ينظر النشر 2/ 201-202.
(4) طيبة النشر في القراءات العشر 61.

تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ وَلَٰكِنَّ عَذَابَ ٱللَّهِ شَدِيدٌ﴾

فيبدأ بقالون بالسكون وقصر المنفصل فيندرج معه يعقوب، فإذا وصل إلى (وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ) وقف وأعاد للدوري من (وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ) بالإمالة إلى (وَلَٰكِنَّ عَذَابَ ٱللَّهِ شَدِيدٌ).

ثم يقرأ للسوسي من ﴿(إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ۝ يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ وَلَٰكِنَّ عَذَابَ ٱللَّهِ شَدِيدٌ﴾ بإدغام (ٱلسَّاعَةِ شَيْءٌ) و(ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ) ويقرأ له بوجهي (وَتَرَى ٱلنَّاسَ) بالفتح والإمالة، أي إن وصل القارئ (وترى) فلسوسي يخلف عنه الإمالة، والطريق الثاني الفتح.

ثم يقرأ بصلة الميم لقالون، يأخذ أصحاب الصلة

ثم يبدأ الآية بمد المنفصل أربعا لقالون إلى سكارى فيندرج معه الشامي وعاصم

ثم يعيد للدوري من سُكَٰرَىٰ بالإمالة

ثم يعيد للكسائي وخلف سكرى بالإمالة

ثم يقرأ بالصلة لقالون فيذهب وحده

ثم يمد ستا لورش ويستوفي له وجهي اللين مع تقليل سُكَٰرَىٰ.

ثم يقرأ لحمزة من اتقوا ربكم يبدأ بعدم الغنة لخلف مع السكت في شيء، ثم بالغنة لخلاد كذلك، ثم بعدم السكت على شيء لخلاد، ثم بالسكت على المفصول لخلف إلى تمام الآية وقد استوعب الخلاف الذي فيها.

سادسا- تحرير مسائل القراءات

إن القراءات سنة متبعة، ولا سبيل لقبول قراءة إلا إذا استندت وعرف رجالها.ولقد دأب المقرئون في مصنفاتهم على ذكر أسانيد قراءاتهم، حيث إنهم يسمون القراء واحدا واحدا مع رواتهم، ويشيرون إلى طرقهم ، وإلى الأسانيد التي أدت إلى هؤلاء.

ولقد اجتهدوا رحمهم الله تعالى في ضبط ما رووه من حروف وأسانيد، ونسبوا القراءات إلى أصحابها بأسانيدها، وهم في هذه النسبة وقع لبعضهم خلط في الإسناد أو الروايات، حيث يسبق بعضهم القلم إلى نفي شيء ثابت، أو إثبات أمر منفي، وقد يقدمون في الأداء ما حقه التأخير، أو يجعلون الراجح مرجوحا، أو العكس، وقد تجد المؤلف يذكر سنده إلى رواية ويخرج عنها في مصنفه إلى طرق أخرى.

والقراءات شأنها في هذا شأن الحديث النبوي، حيث قام جهابذة المحدثين ووضعوا موازين يضبط بها الحديث، ويعرفون بها علل الرواية، وهو النهج الذي سلكه المقرئون حينما انتخلوا القراءات انتخالا، وجعلوا صحة السند من أركان القراءة المقبولة، وعرفوا رجال القراءات وأحوالهم، وهذا الصنيع يسمى بعلم التحريرات، وهو أشبه بعلم علل الحديث، ولا يتصدى له إلا أهل الحفظ والفهم والخبرة، ومرتاده محتاج إلى سعة صدر كي يدرك الخفي الغامض.

والتحريرات مفرد تحرير، ومن المجاز عند أهل العربية أن يقال: "تحرير الكتاب وغيره تقويمه وتخليصه بإقامة حروفه وتحسينه بإصلاح سقطه"[1]. والمراد به عند المقرئين تحرير مسائل القراءات وتنقيحها وتخليصها من الخطإ[2]. وهذا التنقيح هو الذي عناه ابن الجزري عند ذكره لأسانيد كتابه "النشر" بقوله: "ومن نظر أسانيد كتب القراءات، وأحاط بتراجم الرواة علما، عرف قدر ما سبرنا ونقحنا واعتبرنا وصححنا، وهذا علم أهمل، وباب أغلق، وهو السبب الأعظم في ترك كثير من القراءات، والله تعالى يحفظ ما بقي"[3]. ولقد نقح الحافظ رحمه الله وصحح كما

---

(1) تاج العروس/ حرر.

(2) ينظر شرح كنز المعاني للجمزوري ص: 23 ومختصر بلوغ الأمنية ص: 3-4.

(3) النشر 1/ 193.

ذكر.

ومن الأمثلة على ذلك:

أن أبا العلاء الهمذاني قال عند قوله تعالى: ﴿لِأَهَبَ لَكِ غُلَٰمًا زَكِيًّا﴾ بمريم "(لأهب) بالياء: أبو عمرو وروح وورش وأبو نشيط"[1].وتعقبه ابن الجزري قائلا: "وقد وهم الحافظ أبو العلاء في تخصيصه الياء برَوْحٍ دون رويس"[2].

وفي قوله تعالى: (وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ) بالشورى قال الهمذاني: "(وما تفعلون) بالتاء خطابا: هما وخلف وحفص والنخاس عن رويس"[3] أي أن الذين قرءوا بالخطاب حمزة والكسائي المشار إليهما بـ(هما) وخلف وحفص ورويس من طريق النخاس، ورد عليه ابن اجزري قائلا: "وقد وقع في غاية الحافظ أبي العلاء أن النخاس عن رويس بالخطاب، وهو سهو، وصوابه أبو الطيب، والله أعلم"[4].

وفي قوله تعالى: ﴿قُلْ رَبِّي يَعْلَمُ ٱلْقَوْلَ﴾ بالأنبياء قال أبو العلاء: "(قَالَ رَبِّي) بألف: هما وحفص"[5]، أي أن الذين قرءوا (قال) حمزة والكسائي وحفص، ونسي خلفا، وهو ممن يقرأ بذلك، ولقد وهمه ابن الجزري قائلا: "واختلفوا في ﴿قُلْ رَبِّي يَعْلَمُ﴾ فقرأ حمزة والكسائي وخلف وحفص (قال) بألف على الخبر، والباقون (قل) بغير ألف على الأمر، ووهم الهذلي وتبعه الحافظ أبو العلاء فلم يذكرا (قال) لخلف، والله أعلم"[6].

وقال الداني: "وأظهر ورش ﴿وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ في البقرة، واختلف عن قنبل والبزي أيضا"[7]. ذكر الداني الخلاف في الإدغام هنا لراوييْ قراءة ابن كثير، وتبعه على ذلك الشاطبي

---

(1) غاية الاختصار 2/ 563.

(2) النشر 2/ 318.

(3) غاية الاختصار 2/ 649.

(4) النشر 2/ 367.

(5) غاية الاختصار 2/ 574.

(6) النشر 2/ 323.

(7) التيسير ص: 44.

حيث قال: "**فقل يعذب (د)نا بالخلف**"[1]. وتعقبهما ابن الجزري حيث قال: "وأطلق الخلاف عن ابن كثير بكماله صاحب التيسير، وتبعه على ذلك الشاطبي. والذي تقتضيه طرقهما هو الإظهار، وذلك أن الداني نص على الإظهار في جامع البيان لابن كثير من رواية ابن مجاهد عن قنبل، ومن رواية النقاش عن أبي ربيعة، وهذا لفظه، وهاتان الطريقان هما اللتان في التيسير والشاطبية"[2]. ولقد التمس ابن الجزري للداني وجها لخروجه عن طرقه هنا حيث قال: "ولما كان الإدغام لابن كثير هو الذي عليه الجمهور، أطلق الخلاف في التيسير له ليجمع بين الرواية وما عليه الأكثرون، وهو مما خرج فيه عن طرقه، وتبعه على ذلك الشاطبي"[3].

ومن أشهر ما ألف في هذا العلم، "بيان الخلاف والتشهير وما وقع في الحرز من الزيادات على التيسير" للشيخ عبد الرحمن بن القاضي، و"الفتح الرحماني شرح كنز المعاني بتحرير حرز الأماني في القراءات" لسليمان الجمزوري، و"نظم تحرير مسائل الشاطبية" للشيخ خلف الحسيني، و"مختصر بلوغ الأمنية شرح نظم تحرير مسائل الشاطبية" للشيخ الضباع، و"قواعد التحرير لطيبة النشر" للشيخ محمد جابر، و"فتح القدير شرح تنقيح التحرير" للشيخ عامر بن السيد عثمان، و"عمدة العرفان في تحرير أوجه القرآن" للأزميري، وغيرها من المصنفات التي أبانت عن التخليط في الأسانيد، وخلصت القراءات من الشوائب التي اعترتها.

---

(1) حرز الأماني ص: 70.

(2) النشر 2/ 10.

(3) النشر 2/ 10.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

التأليف في القراءات

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

البقاء في البقاء

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

أولا - التأليف في القراءات الشاذة

والقراءات الشاذة هي التي صح سندها وخالفت رسم المصحف، ولم تنقل متواترة أو مستفيضة متلقاة بالقبول، أو هي التي لم يصح سندها وافقت المصحف أو خالفته[1]. ومن أشهر ما ألف في القراءات الشواذ:

- **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه (370)**[2]. وهو كتاب عني بنشره المستشرق ج. برجستراسر، وقدم له تلميذه آثر جفري. وهو مؤلف يضم عددا من القراءات الشواذ، مرتبة حسب سور القرآن. وصاحبه هو ابن خالويه اللغوي النحوي المقرئ، الذي تتلمذ في القراءات على ابن مجاهد، وألف في توجيه صحيح القراءات: "الحجة في القراءات السبع" و"إعراب القراءات السبع وعللها".
- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني (392هـ)**[3]. وقد رام أبو الفتح في هذا المؤلف توجيه القراءات الوردة في كتاب أبي بكر بن مجاهد في شواذ القراءة. قال: "على أننا ننحى فيه على كتاب أبي بكر أحمد بن موسى بن مجاهد رحمه الله الذي وضعه لذكر الشواذ من القراءة، إذ كان مرسوما به، محنو الأرجاء عليه، وإذ هو أثبت في النفس من كثير من الشواذ المحكية عمن ليست له روايته ولا توفيقه ولا هدايته"[4]. وهو بهذا العمل اقتفى أثر شيخه أبي علي الذي تصدى لتوجيه القراءات الواردة في كتاب ابن مجاهد "السبعة في القراءات"، حيث ألف "الحجة للقراء السبعة".
- **التقريب والبيان في معرفة شواذ القرآن للصفراوي**، وهو مؤلف صغير الحجم اشتمل على ما تلاه الصفراوي من قراءات شواذ على شيوخه[5].

---

(1) ينظر المنجد ص 16 و18.

(2) نشره ج.برجستراسر. المطبعة الرحمانية بمصر. جمعية المستشرقين الألمانية (1934). وط: عالم الكتب.

(3) نشر الجزء الأول منه المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة سنة 1386 بتحقيق علي النجدي وعبد الفتاح شلبي وعبد الحليم النجار، والجزء الثاني بتحقيق الأولين سنة 1389.

(4) المحتسب 1/ 35.

(5) توجد نسخة مخطوطة منه في مكتبة برلين تحت رقم 1290 .we. 613، وهي نسخة غير كاملة، إذ آخر أبوابها باب الهمزة، وتقع في عشرين ورقة.

- **القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب للشيخ عبد الفتاح القاضي**[1].
- **القراءات الشاذة: ضوابطها والاحتجاج بها لعبد العلي المسئول**[2]: وهو مؤلف يتحدث في مجمله عن ضوابط القراءات الشاذة، أي عن أسانيد هذه القراءات وعن قرأتها، وعن مصاحفها ورسمها ولغتها، ويفصح عن الاحتجاج بهذه القراءات في الفقه الإسلامي، مع بيان مذاهب الفقهاء والأصوليين في المسألة، وتُكلم فيه عن الاحتجاج بالشواذ من القراءات في العربية: نحوا وتصريفا وأصواتا ودلالات.

ثم إن هذه القراءات غير مقتصر وجودها على ما ذكرت من مصنفات أفردت لها، إنما هي مبسوطة كذلك بكثرة في:

- **كتب اختلاف المصاحف**، ككتاب "المصاحف" لابن الأنباري، وكتاب "المصاحف" لابن أشته، ومن أشهرها كتاب "**المصاحف**" لابن أبي داود السجستاني (316)[3]. وهو كتاب يشتمل على اختلاف مصاحف الصحابة والتابعين، كمصحف ابن مسعود وأبيّ وعائشة رضي الله عنهم، ومصحف مجاهد وعكرمة وعطاء.
- **كتب التفسير** كـ"الكشاف" للزمخشري، و"البحر المحيط" لأبي حيان، والجامع لأحكام القرآن "للقرطبي.
- **كتب معاني القرآن وإعرابه**، كـ"معاني القرآن" للفراء وآخر للأخفش، و"معاني القرآن وإعرابه" للزجاج، و"إعراب القرآن" للنحاس و"إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في القرآن لأبي البقاء العكبري.
- **كتب النحو والأدب والتصريف ومعاجم اللغة** كـ"كتاب سيبويه" و"المقتضب" و"الكامل في اللغة والأدب" للمبرد، و"الخصائص" لابن جني، و"المنصف" شرح أبي الفتح لتصريف المازني (249هـ)، ولسان العرب لابن منظور و"تاج العروس" للزبيدي.

---

(1) طبع مع البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريق الشاطبية والدرة، بدار الكتاب العربي ط:1، (1401).

(2) أصل هذا الكتاب أنه رسالة قدمها صاحبها سنة (1415/ 1995)، ونال بها درجة دبلوم الدراسات العليا (الماجستير)، بميزة حسن جدا.

(3) تحقيق محمد بن عبده. الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، شبرا القاهرة ط: 1. 1423/ 2002.

- **كتب متون الحديث**.فقد عقد أبو داود في سننه بابا بعنوان "القراءات والحروف" والإمام الترمذي بابا باسم" القراءات عن رسول الله ﷺ، والحاكم في مستدركه بابا عنونه بـ"قراءات النبي ﷺ. وصنف الإمام أبو عمر الدوري كتابا ذكر فيه عددا من شواذ القراءات سماه "جزء فيه قراءات النبي ﷺ"[1]

ودون ناس آخرون شواذ القراءات إلى جانب القراءات الصحيحة، حيث استفرغوا الوسع لجمع قراءات عرفت بشذوذها، وإن كان مقرئوها اشتهروا بالصدق والأمانة والديانة، ومن أحسن ما ألف في هذا الباب كتابا "**لطائف الإشارات لفنون القراءات لشهاب الدين القسطلاني (ت 923هـ)**[2]، و"**إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر لأحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي** (ت1117هـ)[3]، كلاهما في القراءات العشر والقراءات الأربع الزائدة عليها، وهي قراءة ابن محيصن واليزيدي والحسن البصري والأعمش".

ثانيا - التاليف في القراءات المقبولة

1- التأليف في المفردات

والمفردة مؤلف يجمع قراءة إمام معين برواياته، أو رواية أحد الرواة عن إمامه من طريق أو طرق متنوعة، فمن ذلك:

* **قراءة نافع**

ومن أهم المؤلفات فيها وفي رواياتها والطرق التابعة لها :

- **الدرر اللوامع في أصل مقرإ الإمام نافع لأبي الحسن بن بري التازي** (730)[4]، وهي منظومة في قراءة نافع بروايتي ورش وقالون، وهي من أجل المختصرات التي اهتم بها

---

(1) هذه القراءات الموسومة بـ" قراءات النبي صلى الله عليه وسلم" منها الصحيحة ومنها دون ذلك، ومن ثم ينبغي عدم الاغترار بهذا العنوان، والجزم بكونها من عنده عليه الصلاة والسلام، ينظر تعليق الشيخ الطاهر بن عاشور على هذا النوع من القراءات في "التحرير والتنوير 1/ 55.

(2) تحقيق عامر السيد عثمان وعبد الصبور شاهين. لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة (1392/ 1972).

(3) تحقيق محمد إسماعيل شعبان. مكتبة الكليات الأزهرية.عالم الكتب بيروت. ط:1 (1407/ 1987).

(4) ينظر كتاب ابن بري التازي إمام القراء المغاربة" لمحمد الأمراني، فقد تحدث فيه صاحبه عن ابن بري وشخصيته العلمية، وعن مؤلفاته ومن ضمنها منظومة "الدرر اللوامع"، وذكر شروحها، واهتمام المغاربة بها وبشروحها.

المغاربة شرحا وحفظا وتدريسا، ووضع العلماء عليها تقييدات منيفة، واستدراكات عجيبة[1]، ومن أشهر شروحها:

- **النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرإ الإمام نافع، للمارغني**[2].
- **شرح الدرر اللوامع في أصل مقرإ الإمام نافع لأبي عبد الله المنتوري القيسي(834)**[3].
- **القصد النافع لبغية الناشئ والبارع للشريشي الشهير بالخراز (718)**، وهو أول شرح للدرر، وقد ألفه صاحبه في حياة الناظم وعرضه عليه[4].
- **شرح الدرر اللوامع لأبي عبد الله محمد بن شعيب المجاصي**[5].
- **إيضاح الأسرار والبدائع وتهذيب الغرر والمنافع للحافظ الفنزاري السلوي المعروف بالمجراد (778)**[6].
- **تحصيل المنافع على كتاب الدرر اللوامع في أصل مقرإ الإمام نافع للشيخ السملالي الكرامي الشنقيطي (900هـ)**[7].
- **إرشاد القارئ والسامع لكتاب الدرر اللوامع لمحمود بن عمر أو عيش**[8].
- **معونة الصبيان على الدرر اللوامع للجزولي الكرامي (718هـ)**[9].
- **الأنوار السواطع على الدرر اللوامع للفقيه الرجراجي الشوشاوي (899)**[10].

---

(1) ينظر مقدمة شرح الدرر اللوامع للمنتوري 1/ 31-33.

(2) دار الفكر، بيروت، لبنان.

(3) تقديم وتحقيق الصديقي سيدي فوزي. مطبعة النجاح الجديدة. ط :1 (1421-2001).

(4) حققته نعيمة شابلي في رسالة الماجستير بكلية الآداب بالرباط سنة 1996. ينظر مقدمة محقق شرح الدرر للمنتوري 1/ 29.

(5) توجد منه نسخة بالخزانة الحسنية تحت رقم 11341، ينظر مقدمة محقق شرح الدرر للمنتوري 1/ 29.

(6) توجد منه نسخة بالخزانة الحسنية تحت رقم 3586-5411-2798/ مجموع1، ونسخة بالخزانة العامة رقم 1745، ونسختان بالقرويين رقم 246و251، ونسخة بخزانة تامكروت تحت رقم 1526. ينظر مقدمة محقق شرح الدرر للمنتوري 1/ 29.

(7) قام بتصحيحه مجموعة من الأساتذة المختصين تحت إشراف محمد محمود ولد محمد الأمين.مكتبة التوبة الرياض ط:1 (1422 / 2001).

(8) توجد منه نسخة مخطوطة بالخزانة الحسنية تحت رقم 10180.

(9) مخطوط بالخزانة الحسنية (6035/ مجموع4)، وخزانة ابن يوسف بمراكش (354و 175)، وخزانة القرويين (1053).

(10) خزانة ابن يوسف بمراكش (469)، ونسختان بالخزانة العامة بالرباط(1204/ ق و120/ ق).

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

- متن رسالة ورش للشيخ المتولي (1331)[1].
- بلوغ الأماني في قراءة ورش من طريق الأصبهاني للطيبي[2].
- المطلوب في بيان الكلمات المختلف فيها عن أبي يعقوب للشيخ محمد الضباع (1376هـ)، ومعه نظم ما خالف فيه قالون ورشا من طريق الحرز[3].
- القول الأصدق في بيان ما خالف فيه الأصبهاني الأزرق لعلي الضباع[4].

* قراءة ابن كثير

ومن أشهر المؤلفات في هذه القراءة:

- الإيضاح لما ينبهم عن الورى في قراءة عالم أم القرى لعبد الرحمن بن القاضي (1082هـ)[5].
- المنحة المحكية لمبتدئ القراءة المكية لمحمد بن أحمد المصمودي (ت بعد 1007هـ)[6].
- الأثير في قراءة ابن كثير لأبي حيان الأندلسي (745هـ)[7]، وهو من الكتب المفقودة.
- الدر النثير في قراءة ابن كثير لجلال الدين السيوطي (911هـ)[8].

* قراءة أبي عمرو بن العلاء البصري

- إفراد قراءة الإمام أبي عمرو بن العلاء لأبي معشر الطبري (478هـ)[9].

---

(1) طبع بمطبعة محمد علي صبيح وأولاده بميدان الأزهر.

(2) منه نسخة مخطوطة بمكتبة برلين Ms.or . oct .3202.

(3) طبع بمطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر.

(4) طبع ونشر عبد الحميد حنفي المشهد الحسيني الغورية مصر.

(5) توجد خمس نسخ منه في الخزانة الحسنية بالرباط هي: (تحت رقم 915 ضمن مجموع من 81 ب إلى131) (رقم 6012) (رقم 12626) (رقم 4495)(رقم 7540) (رقم 2173 ضمن مجموع من الورقة 85 أ إلى 137 أ) ينظر الفهرس الوصفي لعلوم القرآن الكريم، تصنيف محمد العربي الخطابي المجلد:6.

(6) توجد منها نسخة مخطوطة بالخزانة العامة بالرباط رقم 1532 د، عدد أبيات الأرجوزة 314،وهي بخط مغربي.

(7) إيضاح المكنون1/ 24.

(8) كشف الظنون ص:735.

(9) ينظر القراءات وأثرها في التفسير والأحكام1/ 265.

- "المورد الغَمْر في قراءة أبي عمرو"لأبي حيان الأندلسي، وهو من الكتب المفقودة.
- علم النصرة في تحقيق قراءة عالم البصرة لعبد الرحمن بن القاضي[1].

* قراءة عبد الله بن عامر الشامي

المزن الهامر في قراءة ابن عامر"لأبي حيان الأندلسي، وهو من الكتب المفقودة.

* قراءة عاصم

- الروض الباسم في قراءة عاصم"لأبي حيان الأندلسي، وهو من الكتب المفقودة.
- الثغر الباسم في قراءة عاصم لعلي بن عطية العمريني الأزهري (1118هـ)[2].
- در الناظم في مفردات عاصم لعمر بن محمد بن محمد[3].
- الفوائد المرتبة على الفوائد المهذبة في بيان خلف حفص من طريق الطيبة للشيخ محمد الضباع[4].
- صريح النص في الكلمات المختلف فيها عن حفص للشيخ الضباع[5].

* قراءة حمزة

- "الرمزة في قراءة حمزة"لأبي حيان الأندلسي، وهو من المؤلفات المفقودة.
- إتحاف الأعزة بتتميم قراءة حمزة لمحمد بن عبد الرحمن الخليجي (كان حيا سنة 1368هـ)، وهي أرجوزة[6].
- رسالة حمزة للمتولي (1331هـ)، وهي المنظومة المسماة بـ"فتح المجيد"[7].

---

(1) نفسه 1/ 266.

(2) منه نسخة مخطوطة بمكتبة برلين تحت رقم Ms.or.oct. 1330.

(3) ينظر القراءات وأثرها في التفسير والأحكام 1/ 260.

(4) طبع بمطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، سنة 1347هـ.

(5) طبع بمطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر سنة 1346هـ.

(6) ينظر القراءات وأثرها في التفسير والأحكام 1/ 266.

(7) طبعت بمكتبة وطبعة محمد علي صبيح وأولاده بمصر طبعة أولى سنة 1374-1954، بمراجعة الشيخ الضباع.

- الطـريقة البهـية في تحريـر ما زاده حمزة من الطيبة على الشاطبية، لأحمد بن عبد الحميد شعبان، وهي منظومة[1].

* قراءة الكسائي

- "تقريب النائي فـي قراءة الكسائي" لأبي حيان الأندلسي، وهو من الكتب المفقودة.
- قراءة الكسائي لأبي طاهر عبد الواحد لبغدادي (349هـ)[2].

* قراءة يعقوب الحضرمي

- مفردة يعقوب لأبي عمرو الداني[3].
- غاية الـمطلوب فـي قراءة يعقوب" لأبي حيان الأندلسي، وهو مفقود.
- الـمطلوب فـي قراءة يعقوب" وهي منظومة لأبي حيان الأندلسي، في عداد المفقود.

2- التأليف في القراءات الثلاث

من ذلك:

- البدر المنير في قراءة نافع وأبي عمرو وابن كثير لعمر بن قاسم النشار، (ق: 10)[4].

3- التأليف في القرءات السبع

- السبعة في القراءات لابن مجاهد[5].
- القراءات السبع لأبي بكر بن مهران (381هـ)[6].
- التبصرة في القراءات السبع لمكي بن أبي طالب القيسي[7].

---

(1) مطبوعة بمراجعة محمد إسماعيل الهمذاني ، نشرته المكتبة المحمودية التجارية بمصر.

(2) طبع بمكتبة السنة بالقاهرة ط: 1 (1425-2004).

(3) مخطوط بخزانة نور عثمانية بتركيا تحت رقم 45و 62.

(4) حققه أحمد المختار ديرة، دار ابن قتيبة دمشق، ط: 1 (2003-1424).

(5) تحقيق شوقي ضيف، ط:2 منقحة دار المعارف.

(6) منه نسخة مخطوطة بمكتبة الجمعية الآسيوية في البنغال تحت رقم 115 (ينظر تاريخ التراث العربي 1/ 31).

(7) تحقيق محمد غوث الندوي. الدار السلفية.الهند. ط:2. (1402/ 1982).

- **جامع البيان في القراءات السبع المشهورة لأبي عمرو الداني**[1].
- **مختصر في مذاهب القراء السبعة بالأمصار لأبي عمرو الداني**[2].
- **التيسير في القراءات السبع، للإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني**[3]، وهو عمدة المقرئين، وقد شرحه أبو محمد المالكي المالقي (705) في "الدر النثير والعذب النمير"[4]. ونظم كتاب "التيسر" أبو القاسم الشاطبي في القصيدة اللامية المسماة بـ"**حرز الأماني ووجه التهاني**". ومن أشهر شروحها:
  - **فتح الوصيد في شرح القصيد لعلم الدين السخاوي** (643هـ)[5]، وهو أول شرح لقصيدة شيخه الشاطبي.
  - **كنز المعاني شرح حرز الأماني ووجه التهاني لأبي الحسين الموصلي المعروف بشعلة** (656هـ)[6].
  - **اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة لأبي عبد الله محمد بن الحسن بن محمد الفاسي** (656 هـ)[7].
  - **إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع لعبد الرحمن بن إسماعيل أبي شامة** (ت 665هـ)[8].
  - **كنز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني، للإمام إبراهيم بن عمر الجعبري الخليلي** (732هـ)[9].

---

(1) نسخة مخطوطة بدار الكتب 1/ 94، وعندي نسخة مصورة منه.وقد طبع بأنقرة بتركيا سنة (1420/ 1999)، بتحقيق محمد كمال عتيق، وطبعته دار الكتب العلمية سنة (1426/ 2005)، بتحقيق محمد صدوق الجزائري.

(2) تحقيق عبد السميع الشافعي دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط: 1 (1420/ 2000).

(3) عني بتصحيحه أوتوبرتزل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. ط:1 .1416/ 1996.

(4) تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد عوض.منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية بيروت لبنان.ط: 1 (1424-2002).

(5) حققه محمد الإدريسي الطاهري، وطبعته مكتبة الرشد بالرياض طبعة أولى سنة : (1423/ 2002).

(6) حققه زكريا عميرات.دار الكتب العلمية بيروت لبنان.ط:1 (1422/ 2001).

(7) حققه عبد الرازق بن علي بن إبراهيم موسى، وطبعته مكتبة الرشد بالرياض طبعة أولى سنة (1426/ 2005).

(8) تحقيق إبراهيم عطوة عوض. مطبعة مصطفى البابي الحلبي.

(9) تحقيق الأستاذ أحمد اليزيدي، مطبعة فضالة بالمحمدية بالمغرب. 1419 هـ/ 1998م.

- العقد النضيد في شرح القصيد للسمين الحلبي (756هـ)[1].
- سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي لأبي القاسم القاصح (801هـ)[2].
- إنشاد الشريد من ضوال القصيد لابن غازي العثماني المكناسي (919هـ)[3].
- إرشاد المريد إلى مقصود القصيد لعلي الضباع[4].

- الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع لعبد الفتاح القاضي[5].
- العنوان في القراءات السبع لأبي طاهر إسماعيل بن خلف الأندلسي (455هـ)[6].
- الكافي في القراءات السبع لابن شريح الرعيني الإشبيلي (476هـ)[7].
- التجريد لبغية المريد لأبي القاسم عبد الرحمن بن أبي بكر القرشي الصقلي المعروف ابن الفحام (510هـ)[8].
- تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع لأبي علي بن بليمة (514هـ)[9].
- الإقناع في القراءات السبع لأبي جعفر بن الباذش (540هـ)[10].
- عقد اللآلي في القراءات السبع العوالي" لأبي حيان الأندلسي، وهي قصيدة لامية على وزن والشاطبية وقافيتها في القراءات السبع، حيث جعلها صاحبها خلوا من الرموز، على خلاف ما عليه "الحرز" و"الطيبة" وغيرهما.

---

(1) حققه أيمن سويد رشدي ، وطبعته دار نور المكتبات بجدة طبعة أولى سنة : (1422/ 2001).

(2) راجعه الشيخ علي محمد الضباع. دار الفكر بيروت.(1415/ 1995).

(3) حقق بدار الحديث الحسنية بالمغرب.

(4) تحقيق إبراهيم عطوة. مطبعة البابي الحلبي. بمصر.ط:1 (1404/ 1974).

(5) مكتبة الدار المدينة المنورة.ط:6. (1415/ 1995).

(6) تحقيق زهير زاهد وخليل العطية.عالم الكتب. ط:2 (1406/ 1986).

(7) طبع بدار الكتب العربية بمصر 1326هـ.

(8) توجد نسخة منه مخطوطة بمكتبة برلين تحت رقم Ms.or.oct 3813، ورقها من الحجم المتوسط بخط مقروء في الغالب، عدد أوراقه 90 ورقة.وهي نسخة كاملة كتبت سنة (652هـ).

(9) تحقيق سبيع حمزة حاكمي.دار القبلة جدة، ومؤسسة علوم القرآن بيروت لبنان ط: 1(1409/ 198).

(10) حققه وعلق عليه الشيخ أحمد فريد المزيدي، قدم له عبد الرحمن حجازي. منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.ط:1 (1419/ 1999).

- غيث النفع في القراءات السبع للصفاقسي (1117هـ)[1].
- المكرر فيما تواتر من القراءات السبع وتحرر لأبي حفص النشار (ق: 10)[2].
- الفتح الرباني في القراءات السبعة من طريق حرز الأماني لأبي عياشة الدمنهوري (1335هـ)[3].

4- التأليف في القراءات الثمان

- التذكرة في القراءات الثمان، لأبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون (399هـ)[4].
- الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة لأبي علي الأهوازي (446هـ)[5].
- التلخيص في القراءات الثمان لأبي معشر الطبري (478)[6].

5- التأليف في القراءات العشر

- الغاية في القراءات العشر لأبي بكر بن مهران (381هـ)[7].
- المبسوط في القراءات العشر لأبي بكر بن مهران (381هـ)[8].
- التبصرة في قراءة الأئمة العشرة لأبي الحسن الخياط البغدادي (450هـ)[9].
- إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي في القراءات العشر لأبي العز القلانسي (521هـ)[10].
- الاختيار في القراءات العشر لسبط الخياط (541 هـ)[11].

---

(1) دار الفكر بيروت.(1415/ 1995).

(2) حققه عبد السميع الحفيان. دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط: 1 (1422/ 2001).

(3) حققه عبد العزيز بن ناصر السبر، جامعة محمد بن سعود الإسلامية ط:1 (1407).

(4) تحقيق أيمن سويد رشدي. الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة.ط: 1 (1412/ 1991).

(5) حققه دريد أحمد حسن وبشار عواد معروف.دار الغرب الإسلامي.ط:1 (2002).

(6) دراسة وتحقيق محمد حسن عقيل موسى. الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة.ط:1 (1412/ 1992).

(7) حققه محد غياث الجنباز شركة العبيكان للطباعة النشر الرياض، ط: 1(1405/ 1985).

(8) حققه سبيع حمزة حاكمي. دار القبلة جدة، ومؤسسة علوم القرآن بيروت لبنان ط: 2 (1408/ 1988).

(9) مخطوطة بالمكتبة الأزهرية رقم 270/ 23277، ينظر القراءات وأثرها في التفسير والأحكام لبازمول 1/ 204.

(10) حققه عمر حمدان الكبيسي.ط:1 المكتبة الفيصلية مكة(1404).

(11) دراسة وتحقيق عبد العزيز بن ناصر السبر. مكتبة الملك فهد الوطنية الرياض.(1417).

- غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار لأبي العلاء الهمذاني (569)[1].
- الكنز في القراءات العشر لابن الوجيه الواسطي (740)[2].
- تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة لابن الجزري (ت833هـ)[3].
- النشر في القراءات العشر لمحمد بن محمد الجزري (ت833هـ)[4].
- تقريب النشر في القراءات العشر لابن الجزري (ت833هـ)[5].
- طيبة النشر في القراءات العشر لابن الجزري (ت833هـ)[6]، ومن أحسن شروحها:
  - شرح طيبة النشر لشهاب الدين بن الجزري (835هـ)[7].
  - شرح طيبة النشر في القراءات العشر لأبي القاسم النويري (857 هـ)[8].
  - الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر والكشف عن علل القراءات وتوجيهها لمحمد سالم محيسن[9].
- المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة سالم محيسن[10].
- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة للشيخ عبد الفتاح القاضي[11].

6- التأليف في القراءات الكثيرة الروايات والطرق

ومن أشهر مصنفات هذا النوع:

---

(1) تحقيق فؤاد طلعت.الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن بجدة.ط:1. (1414/ 1994).

(2) تحقيق هناء الحمصي.دار الكتب العلمية بيروت ط:1.(1419/ 1998).

(3) دار الكتب العلمية بيروت.ط:1. (1404/ 1983).

(4) تصحيح علي محمد الضباع، دار الفكر بيروت.

(5) تحقيق إبراهيم عطوة. دار الحديث القاهرة. ط:3 1416/ 1996.

(6) ضبط وتصحيح محمد تميم الزعبي ط:1 جدة مكتبة دار الهدى (1414/ 1994).

(7) ضبط وتعليق الشيخ أنس مهرة.دار الكتب العلمية بيروت.ط:1. (1418/ 1997).

(8) تحقيق مجدي محمد سرور، دار لكتب العلمية بيروت لبنان ط : 1 (1424/ 2003).

(9) دار الجيل بيروت لبنان ط: 1(1417/ 1997).

(10) دار الجيل بيروت.ط:2. (1408/ 1988).

(11) مكتبة الدار، المدينة المنورة.ط:1 (1404).

- **الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها لأبي القاسم يوسف علي بن جبارة** (465هـ)[1]. قال عنه ابن الجزري: "جمع فيه خمسين قراءة عن الأئمة وألفا وأربعمائة وتسعة وخمسين رواية وطريقا"[2].
- **سوق العروس (الجامع) لأبي معشر الطبري** (478)، وهو كتاب يشتمل على خمسين وخمسمائة وألف رواية وطريق[3].
- **الجامع الأكبر والبحر الأزخر لأبي القاسم الإسكندري** (629هـ)، وهو كتاب يحتوي على سبعة آلاف رواية وطريق[4]. قال عنه ابن الجزري: "لم يجمع مثله في هذا الفن، فإنه لم يترك شيئا من القراءات قل ولا جل إلا نادرا، من رآه رأى العجب"[5].

---

(1) مخطوط بمكتبة الأزهر تحت رقم 269.

(2) النشر 1/ 35.

(3) ينظر النشر 1/ 35، توجد نسخة منه بمكتبة برلين تحت رقم 61we.1290.، فيه 88 ورقة بخط مغربي، صفحاته بها 21 سطرا، به خروم في بعض ورقاته.

(4) ينظر النشر 1/ 35.

(5) غاية النهاية 1/ 611.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

وسائل علم القراءات ومقاصده

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

وسائل علم القراءات ومصطلحاته

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

ينحصر القول في علم القراءات في وسائل ومقاصد[1]:

أولا - الوسائل

وتنحصر في سبعة أجزاء:

1- **الأسانيد**: وهي أعظم مدارات هذا الفن؛ لأن القراءة سنة متبعة.قال ابن الجزري: "إن الإسناد خصيصة لهذه الأمة، وسنة بالغة من السنن المؤكدة، وطلب العلو فيه سنة مرغوب فيها، ولهذا لم يكن لأمة من الأمم أن تسند عن نبيها إسنادا متصلا غير هذه الأمة"[2].

2- **علم العربية**: ذلك أن القرآن نزل بلسان عربي مبين، فتوقف الأمر في أدائه على معرفة ما يجوز عندهم النطق به وما لا يجوز، وهو قسمان:

الأول: معرفة الإعراب المميز للخطإ والصواب.

الثاني: معرفة كيفية نطقهم بكل حرف ذاتا وصفة، وهو معرفة مخارج الحروف والصفات.

3- **الوقف والابتداء**: وأما توقف هذا العلم على الوقف والابتداء، فلأنه لما كان من عوارض الإنسان التنفس، اضطر القارئ إلى الوقف، وكان للكلام بحسب المعنى اتصال يقبح معه الوقف، وانفصال يحسن معه القطع، احتيج إلى قانون يعرف به ما ينبغي من ذلك. قال في الطيبة:

وَبَعْدَمَا تحسِنُ أنْ تجوِّدَا ... لاَ بُدَّ أنْ تَعْرِفَ وَقْفًا وَابْتِدَا[3]

وقد ألفت كتب جليلة في هذا الفن من أحسنها وأشهرها:

- إيضاح الوقف والابتداء لأبي بكر الأنباري (328هـ).

---

(1) ينظر الضوابط والإشارات لأجزاء علم القراءات للبقاعي ص: 20.

(2) النشر 1/ 198.

(3) طيبة النشر في القراءات العشر 37.

- القطع والائتناف لأبي جعفر النحاس (338هـ).
- المكتفى في الوقف والابتدا لأبي عمرو الداني (444هـ).
- المقصد لتلخيص ما في المرشد للشيخ زكريا الأنصاري (926هـ).
- منار الهدى في الوقف والابتدا لأحمد بن عبد الكريم الأشموني، من أعيان القرن الحادي عشر الهجري.

4- **الفواصل**: وهو فن عدد الآيات، وإنما احتاج إليه هذا العلم؛ لأن بعض القراء زاد على رسم الخط ياءات في رؤوس الآي[1]، وبعضهم أمال رؤوس الآي، فمن ثم احتيج إلى تمييز الفاصلة من غيرها. والفاصلة: كلمة آخر الآية.

وقد اختلف علماء العد في الفواصل، وهو اختلاف ناشئ عن اختلاف في النقل عن رسول الله ﷺ. وإليك اختلاف علماء العد في الفواصل على عدة روايات:

- **العد الكوفي**: وهو الذي يرويه حمزة الزيات عن ابن أبي ليلى عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن علي بن أبي طالب ﷺ، وآي القرآن على عدهم: 6236 آية.
- **العد المدني**: وهو الذي يرويه أهل المدينة، وقد اختلف عنهم في روايتين:

* **العد المدني الأول**: ويرويه نافع عن شيخيه أبي جعفر يزيد بن القعقاع وشيبة بن نِصاح، قال الداني: "وهو الذي كان يعد به القدماء من أصحاب نافع، ورواه عامة المصريين عن عثمان بن سعيد ورش عنه، ودونوه وأخذوا به"[2]. وآي القرآن على عدهم 6217.
* **العد المدني الأخير**: وهو الذي رواه إسماعيل بن جعفر عن سليمان بن جماز عن شيبة بن نصاح وأبي جعفر، وعدد آي القرآن على طريقته: 6214 آية.

- **العد المكي**: ويرويه عبد الله بن كثير المكي عن مجاهد بن جبر عن عبد الله بن عباس عن أبي بن كعب ﷺ. وآي القرآن على عدهم: 6219.

---

(1) ينظر النشر 2/ 180-182.

(2) البيان في عد آي القرآن لأبي عمرو الداني ص : 67.

- **العد البصري**: وهو منسوب إلى عاصم الجحدري، وهو الذي يرويه أبو عمرو ويعقوب. وآي القرآن على عدهم: 6205.
- **العد الشامي**: وهو الذي يرويه أيوب بن تميم القارئ عن يحيى بن الحارث الذماري، وهو الذي يرويه ابن عامر الشامي. وآي القرآن على عدهم 6225.

قال الداني في المنبهة:

وجملةُ الآياتِ في التَّجْمِيلِ ... ستةُ آلافٍ على التَّحْصِيلِ
ومائتان ثم زاد المكِّي ... عَشْراً وتِسْعًا ذاك دون شَكِّ
ثُمَّتَ زاد المَدَنِيُّ الأولْ ... على الحِسَابِ المجمَلِ المحصَّلْ
عشرا وسبعا ثم زاد الآخِرْ ... عشرا وأربعا وذ اك ظَاهِرْ
وزاد أيضا في الحسابِ الشَّامِي ... خمسا وعشرين على التَّمَامِ
وزاد فيه أيضا البَصْرِيُّ ... خمسا وزاد أيضا الكُوفِيُّ
فيه ثلاثين وستًّا فاعلمنْ ... ومَيِّزِ الجميع واحْفَظْ وافْهَمَنْ
فهذا الاختلافُ في الأعْدَادْ ... كما رواه الكلُّ بالإسنادِ[1]

ولا سبيل إلى معرفة آيات القرآن إلا بتوقيف من الشرع؛ لأنه ليس للقياس والرأي مدخل فيها، بدليل أن العلماء عدوا (ألمص) آية، ولم يعدوا نظيرها وهو (الٓمٓر) آية، وعدوا (يس) آية، ولم يعدوا نظيرها وهو (طس) آية، وعدوا (حمٓ عٓسٓقٓ) آيتين، ولم يعدوا نظيرها وهو (كٓهيعٓصٓ) آيتين بل واحدة، وذلك مذهب الكوفيين؛ لأنهم عدوا كل فاتحة من فواتح السور التي فيها شيء من حروف الهجاء آية سوى (حمٓ عٓسٓقٓ) فإنهم عدوها آيتين، وسوى (طس)لم يعدوها آية، وكذا لم يعدوا ما فيه (ر) وهو (الٓر) و(الٓمٓر)، وما كان منفردا وهو (ق) و(ص) و(ن)، وغير الكوفيين لا يعدون شيئا من

(1) الأرجوزة المنبهة 296.

فواتح السور آية مطلقا.

وقد وضع أول الأمر ثلاث نقاط عند رأس الآية للدلالة على الفاصلة، ثم تطورت النقاط الثلاث فصارت دائرة، ثم كتب رقم الآية في داخلها في الأعصار المتأخرة[1]، مثل:

﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾.

ومن أشهر مصنفات عد آي القرآن:

- "البيان في عد آي القرآن" لأبي عمرو الداني.
- "الفرائد الحسان في آي القرآن"، ومعه شرحه "نفائس البيان" لعبد الفتاح القاضي.
- "مرشد الخلان إلى معرفة عد آي القرآن" لعبد الرزاق علي إبراهيم.

وألف أبو القاسم الشاطبي الضرير منظومة في هذا الفن سماها "ناظمة الزهر في أعداد آيات القرآن".

5- **مرسوم الخط**: وهو أحد أركان القراءة المقبولة. وقد أجمعوا على لزوم اتباع المصاحف العثمانية فيما تدعو إليه الحاجة اختبارا واختيارا واضطرارا، وأنه يوقف على وفق رسمها في الهجاء إبدالا وحذفا وإثباتا وقطعا ووصلا. قال في الطيبة:

وقِفْ لكلٍّ باتباعِ مَا رُسِمْ حذفا ثبوتا اتصالا في الكَلِمْ[2]

6- **الاستعاذة**: وهو قول القارئ: (**أعوذ بالله من الشيطان الرجيم**)، ولها أحكامها من حيث الجهر بها و الإسرار، ومحل قراءتها، وحكمها استحبابا ووجوبا.

7- **التكبير**: وهو سنة وقد صح عن ابن كثير من روايتي البزي وقنبل وغيرهما. ولفظه: (**الله أكبر**) فقط أو (**لا إله إلا الله والله أكبر**). ومحله أن يكبر من آخر (**الضحى**) مع خاتمة كل سورة حتى يختم.مثاله أن يقرأ:

---

(1) ينظر مقدمة محقق كتاب "البيان في عد آي القرآن للداني" ص: 3.

(2) طيبة النشر 56.

﴿وَٱلضُّحَىٰ ۝١ وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ ۝٢ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝٣ وَلَلۡأٓخِرَةُ خَيۡرٞ لَّكَ
مِنَ ٱلۡأُولَىٰ ۝٤ وَلَسَوۡفَ يُعۡطِيكَ رَبُّكَ فَتَرۡضَىٰٓ ۝٥ أَلَمۡ يَجِدۡكَ يَتِيمٗا فَـَٔاوَىٰ ۝٦
وَوَجَدَكَ ضَآلّٗا فَهَدَىٰ ۝٧ وَوَجَدَكَ عَآئِلٗا فَأَغۡنَىٰ ۝٨ فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ ۝٩ وَأَمَّا
ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنۡهَرۡ ۝١٠ وَأَمَّا بِنِعۡمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثۡ ۝١١ **لا إله إلا الله والله أكبر** بِسۡمِ ٱللَّهِ
ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ أَلَمۡ نَشۡرَحۡ لَكَ صَدۡرَكَ ۝١ وَوَضَعۡنَا عَنكَ وِزۡرَكَ ۝٢ ٱلَّذِيٓ أَنقَضَ
ظَهۡرَكَ ۝٣ وَرَفَعۡنَا لَكَ ذِكۡرَكَ ۝٤ فَإِنَّ مَعَ ٱلۡعُسۡرِ يُسۡرًا ۝٥ إِنَّ مَعَ ٱلۡعُسۡرِ يُسۡرٗا ۝٦ فَإِذَا
فَرَغۡتَ فَٱنصَبۡ ۝٧ وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَٱرۡغَب ۝٨ **لا إله إلا الله والله أكبر** بِسۡمِ ٱللَّهِ
ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيۡتُونِ ۝١ وَطُورِ سِينِينَ ۝٢ وَهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ ٱلۡأَمِينِ ۝٣ لَقَدۡ
خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ فِيٓ أَحۡسَنِ تَقۡوِيمٖ ۝٤ ثُمَّ رَدَدۡنَٰهُ أَسۡفَلَ سَٰفِلِينَ ۝٥ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ
وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَلَهُمۡ أَجۡرٌ غَيۡرُ مَمۡنُونٖ ۝٦ فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعۡدُ بِٱلدِّينِ ۝٧ أَلَيۡسَ ٱللَّهُ
بِأَحۡكَمِ ٱلۡحَٰكِمِينَ ۝٨ **لا إله إلا الله والله أكبر** بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ٱقۡرَأۡ
بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ ۝٢ ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ﴾.

والدليل على ذلك ما روي عن البزي أن النبي ﷺ انقطع عنه الوحي، فقال المشركون: قلى محمدا ربهُ، فنزلت سورة الضحى، فقال النبي ﷺ: الله أكبر، وأمر ﷺ أن يكبر إذا بلغ (والضحى) مع خاتمة كل سورة حتى يختم. قال في الطيبة:

وسُنَّةُ التكبيرِ عند الخَتْمِ ... صحت عن المكّينَ أهلِ العِلمِ
في كل حالٍ ولدى الصلاةِ ... سُلْسِلَ عن أئِمَّةٍ ثِقَاتِ
من أولِ الشِرَاحِ أو مِنَ الضُّحَى ... من آخرٍ أو أولٍ قد صُحِّحَا
للناس هكذا وقيل إن تُرِدْ ... هَلِّلْ وبعضٌ بَعدُ لله حَمِدْ[1]

---

[1] طيبة النشر 102.

ثانيا - المقاصد

وتنحصر في جزأين اثنين: الأصول والفرش.

1- الأصول

وهي القواعد الكلية التي ينسحب حكم الواحد منها على الجميع غالبا، مثل: حكم ميم الجمع إذا كانت قبل همزة قطعية، فإن ورشا يمدها مدا مشبعا، نحو:(عليكمُو أنفسكم)[1]، وهكذا في سائر القرآن.

ومن أصول القراءات: الإدغام الكبير والصغير، وميم الجمع، وهاء الكناية، ونقل حركة الهمز إلى الساكن قبلها، وياءات الإضافة، وياءات الزوائد، والوقف على أواخر الكلم، والإبدال، والهمز، والوقف على مرسوم الخط، والإمالة، والراءات، واللامات، والمد والقصر، والسكت على الساكن قبل الهمز، وغيرها[2].

2- الفرش

ومعناه في اللغة النشر والبسط. وفي اصطلاح القراء: الأحكام الخاصة ببعض الكلمات القرآنية المتفق عليها أو المختلف فيها، مما يتغير معناها غالبا، وهي:

- إما أن تتكرر، ويقع الخلاف فيها في كل موضع وقعت فيه، أو في أكثر المواضع، مثل كلمة (خدع) نجد القراء اختلفوا في (**وما يخـٰدعون إلا أنفسهم**)[3]، حيث قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو (**يُخـٰدعون**)، والباقون (**يخدعون**)، في حين نجدهم في (**يُخادعون الله والذين ءامنوا**) بالبقرة، و(**إن المنافقين يخادعون الله**) بالنساء يتفقون على (**يُخَادعون**)؛ واتفقوا على (**يَخدعوك**) في الأنفال في (**وإن يريدوا إن يخدعوك**) بالأنفال. ويضبط الخلاف فيها في أول موضع وقعت فيه تلك الكلمة.

---

(1) من الآية 107 من سورة المائدة.

(2) ينظر الإضاءة في بيان أصول القراءة، فقد حصر الشيخ الضباع هذه الأصول في سبعة وثلاثين أصلا.

(3) من الآية 8 من سورة البقرة.

- وإما ألا تتكرر، وفي هذه الحالة فإن غير المكرر يورد منثورا ومفروشا في السور على حسب الترتيب المصحفي، ولذا سميت فرشا. مثاله: (لا تعدوا) وردت مرة واحدة في سورة النساء في قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا لَهُمْ لَا تَعْدُواْ فِي ٱلسَّبْتِ﴾، قرأ ورش بفتح العين وبتشديد الدال: (**لا تَعَدُّوا**)، وقرأ أبو جعفر وقالون في أحد وجهيه بإسكان العين وتشديد الدال: (**لا تَعْدُّوا**)، وقالون في وجهه الآخر: (**لا تَعدُّوا**).باختلاس فتحة العين مع تشديد الدال، والباقون (**لا تَعْدُوا**) بإسكان العين وضم الدال مخففا.

تنبيهان:

1- إن حد الأصول والفرش بهذين التعريفين إنما هو باعتبار الغالب، وإلا فقد يوجد في الفرش ما يطرد حكمه كلفظ (**القدس**) عند ابن كثير، فإنه يسكن دالها أينما وردت في القرآن. قال الشاطبي:

وحيث أتاك (القدس) إسكان داله ... (د)واء[1] للباقين بالضم أرسلا

وقد يوجد في الأصول ما لا يطرد حكمه، وذلك كالمواضع المعينة في ياءات الإضافة والياءات الزوائد. مثاله: (**تسألني**) وردت بياء إضافة ثابتة في الكهف: ﴿فَلَا تَسْـَٔلْنِي عَن شَيْءٍ﴾ وبياء زائدة في هود ﴿فَلَا تَسْـَٔلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾.

2- جرت عادة المؤلفين في القراءات أن يصدروا كتبهم بالحديث عن الأصول ثم يتبعونها بالفرش. قال ابن الجزري:

وبعدَ إتْمَامِ الأُصولِ نَشْرَعُ ... في الفَرْشِ واللهُ إليه نَضْرَعُ[2]

وقد يمزجون الأصول بالفرش كصنيع الصفاقسي في "غيث النفع في القراءات السبع".

---

(1) أشار بالدال إلى ابن كثير.

(2) طيبة النشر ص: 61.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

القياس في القراءات القرآنية

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

التقاسيم في التاريخ والتراجم

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

إن القراءة سنة متبعة ونقل محض، ولا مدخل للقياس في إثبات قراءة أو ردها، قال أبو عمرو بن العلاء: "لولا أن ليس لي أن أقرأ إلا بما قرئ لقرأت كذا وكذا"[1]. وقال الباقلاني: "لا مجال لإعمال الرأي والقياس في إثبات قرآن أو قراءة حرف يقرأ القرآن عليه، وأن ذلك الجمع سنة متبعة، ورواية مأثورة، وأن هذا هو إثبات القرآن والقراءات، وطريقه الذي لا مصرف عنه ولا معدل، وأن من أعمل الرأي في ذلك فقد ضل وأخطأ الحق وتنكبه"[2].

وقد وردت نصوص عن مقرئين مشعرة برفض القياس في القراءة جملة، من ذلك قول الداني عن القراء السبعة:

ونَبَذُوا القِيَاسَ والآراء ... وسَلَكُوا المَحَجَّةَ البيضاءَ
في الاقْتِدا بالسَّادةِ الأَخْيارِ ... والبَحْثِ والتَّفْتِيشِ للآثارِ[3]

وقول الشاطبي في باب الراءات:

ومَا لِقِيَاسٍ في القراءةِ مَدْخَلُ ... فدونكَ ما فيهِ الرِّضَا مُتَكَفِّلاَ[4]

والتحقيق أن القياس مأخوذ به في القراءات في مواطن محددة، ولا سبيل لنفي أصله في هذا العلم، والداني والشاطبي استعملا القياس في أماكن سيأتي ذكرنا لها[5].

---

(1) غاية النهاية 1/ 290.
(2) الانتصار 1/ 65.
(3) الأرجوزة المنبهة 124.
(4) ينظر إبراز المعاني لأبي شامة 257-258.
(5) قال الشاطبي في الحرز في باب الفتح والإمالة:

ويا ويلتى وأنى و ياحسرتى وطَوَوْا ... وعن غيره قِسْهَا ويا أسفى العُلا

أولا - القياس المؤكد للقراءة

قد يكون الوجه ثابتا بالرواية الصحيحة، التي هي الأساس المكين عند المقرئين، ويشهد لهذا الوجه دليل آخر كالقياس مثلا، وهذا جار عند العلماء، حيث إنهم يستدلون على حكم مَّا بالكتاب والسنة والإجماع والقياس وغيرها من الأدلة، ومعمول به عند النحويين في أصولهم، قال السيوطي: "قد يجتمع السماع والإجماع والقياس دليلا على مسألة[1]، لكن المعول عليه عند القراء الأصحُ في النقل والأثبت في الأثر، ويكون القياس مؤكدا لذلك ومقويا له، ومن الأمثلة على ذلك:

- أنه روي وجهان عن القراء العشرة في: (مَالِيَه هَلَكَ)[2] الإدغام والسكت على هاء ماليه سكتة لطيفة، إلا ما روي عن ورش نصا في نقله حركة الهمز في: [3]، على التشبيه بالأصلي الثابت في جميع أحواله، فيتعين عليه الإدغام و(كِتَـٰبِيَهْ إِنِّى) قتئذ، ومن أخذ له بغير النقل قرأ بالإظهار في: (ماليه هلك).فالإدغام على كل الأحوال وارد نصا ورواية عن الأئمة، وهو سائغ قياسا للتماثل بين الهاءين، وهو من باب الإدغام الصغير. فالقياس هنا مؤكد للرواية لا مثبت لها[4]، وهذا ما أشار إليه الداني بقوله:

فإن أردتَّ الوصلَ دون الوقفِ ... أدْغَمْتَ هَاءَ السَّكْتِ دون خُلْفِ
في ماليه هلك للتماثلِ ... كذا أخذناه عن الأفاضلِ
وذلِك القياسُ فاعْلَمَنْهُ ... واطَّرِحَنْ مَا شذَّ وَالْهَ عنْهُ[5]

---

(1) الاقتراح في أصول النحو للسيوطي 111.

(2) أجمع القراء على الوقف بهاء السكت في سبع كلمات اتباعا للرسم، واختلفوا في إثباتها وصلا، وهي : (يتسنه) في البقرة حذفها في الوصل حمزة والكسائي ويعقوب وخلف، و(اقتده) في الأنعام كذلك إلا أن ابن عامر كسر هاءها وصلا، واختلف عن ابن ذكوان في إشباع كسرها، و(كتابيه) في موضعي الحاقة، و(حسابيه) كذلك حذف الهاء في الأربعة يعقوب، و(ماليه وسلطانيه) فيها أيضا حذف الهاء منهما حمزة ويعقوب، وكذلك الخلف في (ماهيه) في القارعة.ينظر تقريب النشر 79.

(3) من الآية 18 و19 من سورة الحاقة.

(4) ينظر الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 105

(5) الأرجوزة المنبهة 227.

- أنه إذا تغيرت الهمزة الأولى من الهمزتين المضمومتين أو المكسورتين من كلمتين بالتسهيل في رواية قالون والبزي، نحو: (**هـؤلآ إن كنتم**)[1] و(**أولياآ.أولئك**)[2]، جاز المد مراعاة للأصل، والقصر نظرا للتغير الطارئ على الهمز، والأولى هنا المد.قال الشاطبي:

وَإِنْ حرفُ مدٍّ قبلَ همزٍ مُغَيَّرٍ يَجُزْ قَصْرُهُ، والمدُّ مَا زَالَ أَعْدَلاَ[3]

وقد قرأ مكي على شيوخه بالقصر مع التسهيل للبزي وقالون، وأخذ لهما كذلك بالمد رواية، وهو القياس. قال: "فأما تسهيل قالون والبزي للهمزة الأولى من المكسورتين والمضمومتين، فالقياس يوجب المد مع التسهيل، ولكن الذي قرأت به القصر، ونأخذ لهما بالمد أيضا رواية نحو: (**هَـٰـؤُلآ.إِن كُنتُمْ**)..."[4]، فالقياس هنا مؤكد للرواية لا مؤسس للحكم.

ثانيا - القياس على الأصول

جرت عادة المقرئين القياس على الأصول إلا ما استثني منها، وذلك بقياس ما خفي أداؤه على ما اتضح، بناء على أصل من الأصول. قال مكي في باب حكم الوقف على الراء المتطرفة: "وأكثر هذا الباب إنما هو قياس على الأصول، وبعضه أخذ سماعا"[5]. وقال الداني في آخر باب الأصول من "التيسير": "فهذه الأصول المطردة قد ذكرناها مشروحة على قدر ما يحتمله هذا المختصر من تقليل اللفظ وتقريب المعنى؛ ليقاس عليها ما يروى منها فيعمل على ما شرحناه"[6]. وقال في آخر باب الإمالة: "فهذه أصول الإمالة يقاس عليها"[7]. وقال في باب القول في ما لا يمال:

---

(1) من الآية 30 من سورة البقرة.
(2) من الآية 31 من الأحقاف.
(3) ينظر إبراز المعاني 143.
(4) التبصرة في القراءات السبع لمكي بن أبي طالب 266-267.
(5) التبصرة في القراءات السبع 414.
(6) في القراءات السبع للداني 61.
(7) ص: 50.

فهـذِه أُصُـولُ هَـذَا الـبَابِ فَقِسْ عَلَيْهَا فُزْتَ بِالصَّوَابِ[1]

وقال في باب الراءات بعدما ذكر قواعد عدة:

فَقِسْ على هذا الذي شَرَحْتُهُ مُـوَفَّقًا وَاعْمَلْ بِمَا قد قُلْتُهُ[2]

ثـم إن هناك مقاييس وأصولا عامة يشترك فيها القراء جميعهم مثل إدغام تاء التأنيث في الطـاء كـ(فَـَٔامَنَت طَّآئِفَةٌ)، وهـناك مقايـيس خاصة بكل قارئ، كقياس مذهب ورش مثلا في الـراء إذا كانت مفتوحة أو مضمومة وقبلها كسر لازم، وليس بعدها في الكلمة نفسها صاد ولا ضاد ولا طاء ولا قاف ولا راء أخرى، فإن هذه الراء ترقق وقفا ووصلا، نحو: (ناظِرَة-المصوِّرُ)، وكذا ترقق وقفا ووصلا إذا فصل بين الراء والكسر اللازم بحرف ساكن غير حروف الاستعلاء، مستثنى منها الخاء التي أجريت مجرى حروف الاستفال؛ لكونها مهموسة ومنفتحة، نحو: (عِبْرة-سِحْرٌ-إِخْرَاج).

ثالثا - حمل غير المنقول على المنقول

وهـذا الـنوع هو المراد بالقياس عند النحويين[3] والأصوليين[4] وغيرهم، وهو قليل في القراءة معدود، وشرطه ألا يخالف نصا أو يرد إجماعا أو أصلا[5]، وهو الذي عناه مكي بقوله في آخـر كـتابه التبـصرة: "فجمـيع مـا ذكـرنا في هـذا الكتاب ينقسم إلى ثلاثة أقسام: قسم قرأت به ونقلـته، وهـو منـصوص في الكـتب موجـود. وقسم قرأت به وأخذته لفظا وسماعا، وهو غير موجود في الكتب. وقسم لم أقرأ به ولا وجدته في الكتب، ولكن قسته على ما قرأت به، إذ لا

(1) الأرجوزة المنبهة 252.

(2) نفسه 254.

(3) قال الأنباري: "القياس حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه" الإغراب في جدل الإعراب ص: 45.

(4) قال السبكي في جمع الجوامع :"القياس هو حمل معلوم على معلوم لمساواته له في علة حكمه عند الحامل".

(5) ينظر النشر 1/ 18.

يمكن إلا ذلك عند عدم الرواية في النقل والنص، وهو الأقل"[1]. ومن الأمثلة على ذلك:

- قياس (قَال رَّجُلَـٰنِ)[2] و(وقَال رَّجُلٌ)[3] على (قَال رَّبِّ)[4] في الإدغام. قال الداني عن اللام المفتوحة وبعدها راء: "فإن انفتحت لم يدغمها[5] نحو: (فيقولَ رب)[6] و(رسولَ ربهم) وشبهه، إلا قوله: (قالَ رب) و(قالَ رَبُّكم)[7] و(قالَ ربُّنا)[8] متصلا بضمير أو غير متصل، فإنه أدغمه نصا وأداء لقوة مدة الألف، وقياسه: (قال رجلـٰن) و(قال رجل)، ولا خلاف بين أهل الأداء في إدغامها"[9].
- أن ابن الجزري قال بإثبات البسملة إذا وصل القارئ السورة بأولها بأن كررها كما تكرر سورة الإخلاص، قياسا على وصل الناس بالفاتحة؛ بجامع أن كلا مبتدأ به. قال: "أما لو وصلت السورة بأولها كأن كررت مثلا كما تكرر سورة الإخلاص فلم أجد فيه نصا، والذي يظهر البسملة قطعا؛ فإن السورة والحالة هذه مبتدأة، كما لو وصلت الناس بالفاتحة"[10].
- قياسهم إدغام (مَالِيَه هَّلَكَ) على نقل (كِتَابِيَهْ إِنِّي)، بجامع إجراء كلٍّ مُجرى الأصل، فلما نقلت حركة الهمزة إلى الهاء قبلها على أصل الحرف الساكن الصحيح قبل، أدغم المثل في مثله حينما كان الأول ساكنا على قاعدة الإدغام الصغير في باقي الحروف[11].
- أن مكيا قال بجواز الإشارة أي الروم والإشمام عند الوقف على ميم الجمع في مذهب من يضمها على الأصل مثل: (عَلَيْهِمُ و وَلَا ٱلضَّآلِّينَ)، قياسا على هاء الضمير في نحو:

---

(1) التبصرة في القراءات السبع 736.
(2) من الآية 25 من سورة المائدة.
(3) من الآية 28 من سورة غافر.
(4) من الآية 38 من سورة آل عمران وغيرها.
(5) أي أبو عمرو بن العلاء.
(6) من الآية 10 من سورة المنافقون.
(7) من الآية 60 من سورة غافر.
(8) من الآية 49 من سورة طه.
(9) التيسير 32-33.ينظر النشر 1/ 294.
(10) النشر 1/ 270.
(11) ينظر النشر 2/ 21.

(وَقَدَّرَهُۥ) و(أَنشَرَه)في: ﴿مِنۡ أَيِّ شَيۡءٍ خَلَقَهُۥ مِن نُّطۡفَةٍ خَلَقَهُۥ فَقَدَّرَهُۥ ثُمَّ ٱلسَّبِيلَ يَسَّرَهُۥ ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقۡبَرَهُۥ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ كَلَّا لَمَّا يَقۡضِ مَآ أَمَرَه﴾[1]؛ لاشتراكهما في زيادة الصلة بالواو في الوصل، وسقوطها في الوقف[2]. وخالفه الداني حيث إنه قال بالمنع أي بمنع الروم والإشمام هنا في الوقف على ميم الجمع قياسا على ذال (يومئذٍ) ونحوه؛ لاشتراكهما في عروض الحركة[3]. وإلى مذهب الداني جنح ابن بري حيث قال:

وَكُلُّهُمْ يقِف بالإسْكانِ ... وفي الإشَارةِ لهمْ قولانِ
وتركُها أظهرُ في القياسِ ... وهْوَ الذي ارتضَاهُ جلُّ النَّاسِ[4]

وسبب هذا الخلاف أنه لم يرد نص في القول بجواز الإشارة عند الوقف على ميم الجمع أو منعها، فقاس كل منهما على ما أداه إليه اجتهاده حملا على نظائره.

رابعا - القياس المرفوض عند المقرئين

إذا كان المقرئون قد استخدموا القياس في القراءات لرفع الحرج عن المقرئ في مواطن معينة، فإنهم في الوقت ذاته أحاطوا هذا القياس بضوابط كي لا يبقى مرسلا، ولئلا يفزع الناس إليه حاملين ما لم ينقل على ما نقل بإطلاق، حيث إنهم منعوا القراءة بالقياس المطلق، وهو الذي ليس له أصل في القراءة يرجع إليه، ولا ركن وثيق في الأداء يعتمد عليه[5]، وعليه تحمل نصوص القراء المانعة للقياس من غير قيد.

---

(1) من الآية 18-23 من سورة عبس.

(2) ينظر التبصرة في القراءات السبع 341-342.

(3) ينظر التيسير 54 والدر النثير شرح كتاب التيسير للمالقي ص : 587 والنجوم الطوالع للمارغني 30.

(4) النجوم الطوالع ص: 30.

(5) النشر 1/ 17.

ويلحق بذلك ما إذا كان الوجه في القراءة واضحا في الأداء، فإنه لا يلجأ للقياس ألبتة.

ومما يبين ذلك بوضوح أنه:

ذهب ناس من المقرئين إلى ترقيق الراء لورش إذا كان بعدها كسر أو ياء ساكنة، قياسا عليها إذا تقدمها كسر أو ياء مثل: (**ناظِرة**) و(**خبير**)، والقياس عندهم يقضي بأن ترقق الراء إذا وقع بعدها كسر مثل: (**مَرْجِعُكُم**)[1] و(**المرْءِ**)[2]، أو ياء ساكنة نحو: (**البحرَيْن**)[3] و(**لبشرَيْن**)[4]، أو ياء متحركة نحو: (**مرْيَم**)[5] و(**قرْيَة**)[6]. وممن ذهب إلى ترقيق الراء في (**مرْيَم**) مكي القيسي حيث قال: "وأما الساكنة[7] فلا اختلاف فيها أنها غير مغلظة إذا كان قبلها كسرة لازمة أو بعدها ياء نحو: (**فِرْعون**) و(**مرْيَم**)"[8]، ونقل عن قراء ترقيقهم للراء في (المرْءِ) لورش. قال: "غير أني نقلت (يَحُولُ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِ)[9] و(بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِ)[10] بالتغليظ وتركه لورش خاصة، وللجماعة بالتغليظ، والمشهور عن ورش الترقيق"[11]. والمحققون من أهل الأداء يرون أن هذه الراء تفخم، والقائلون بترقيقها ليس لهم نص صريح يعتمد عليه في ذلك. قال ابن الجزري: "وذهب المحققون وجمهور أهل الأداء إلى التفخيم فيهما، وهو الذي لا يوجد نص على أحد من الأئمة المتقدمين بخلافه، وهو الصواب وعليه العمل في سائر الأمصار"[12]. وبناء على ذلك فإن هذا القياس مردود عند محققي القراءات؛ لأنه يؤدي إلى اتساع الأمر، فيحمل غير المنقول على

---

(1) من الآية 54 من سورة آل عمران وغيرها.

(2) من الآية101 من سورة البقرة وغيرها.

(3) من الآية 59 من سورة الكهف وغيرها.

(4) من الآية 48 من سورة المؤمنون.

(5) من الآية 86 من سورة البقرة وغيرها.

(6) من الآية 124 من سورة الأنعام . ينظر إبراز المعاني 257-258 وإرشاد المريد 108 والوافي في شرح الشاطبية لعبد الفتاح القاضي 167 والنشر 2/ 101-102.

(7) أي الراء.

(8) التبصرة في القراءات السبع 408.

(9) من الآية 34 من سورة الأنفال.

(10) من الآية101 من سورة البقرة وغيرها.

(11) التبصرة في القراءات السبع 408.

(12) النشر 2/ 102.

المنقول بإطلاق؛ ولكونه مخالفا لنصوص الأئمة، ولذلك قال الشاطبي:

وَمَا بعدَه كسرٌ أو الْيَا فما لَهُم ... بترقيقِه نصٌ وَثِيقٌ فَيَمْثُلاَ
وَمَا لِقِيَاسٍ في القراءةِ مَدْخَلُ ... فدونكَ ما فيهِ الرِّضَا مُتَكَفِّلاَ[1]

وإذا تعارض لدى المقرئين قياس ورواية، فإنهم كانوا يقدمون الرواية على القياس، ولا يلتفتون إلى مخالفة القراءة لمقاييس النحو التي قعدها البصريون أو الكوفيون إن صحت القراءة لديهم، إذ ما رووه حجة على هذا القياس غير الشامل. قال مكي: "فأما إن روينا رواية وصحت، كان العمل عليها دون القياس"[2]. وقال الداني: "وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت عنهم، لم يردها قياس عربية، ولا فشو لغة؛ لأن القراءة سنة متبعة، يلزم قبولها والمصير إليها"[3].

كما أنهم لا يكترثون بتلحين نحويين لقراءة لمجرد مخالفتها لمقاييسهم. قال الداني عن أبي حاتم السجستاني الذي خطأ حمزة في حروف قرأها بأثر ورواية:

وطعنُه فيهِ على الزَّيَّاتِ ... لأجلِ أحرفٍ منَ القِرَاتِ
قِرَاتها تضعُفُ في القياسِ ... معصيةٌ عند إلَهِ الناسِ
إذ كلها مُسطَّر مرويُّ ... قرَا بها الأسلاف والنَّبِيُّ
فَلاَ طريقَ لقياسٍ ونظرْ ... فيمَا أتى به أداءً أو أثرْ[4]

وَرَدَّ على الذين طعنوا في قراءة نافع: (مَحْيَايْ)[5] بالإسكان، وقراءة حمزة: (بِمُصْرِخِيِّ)[6] بالكسر؛ لأجل أن حويصلتهم لم تستسغ المنقول المروي المعارض للقياس، حيث

---

(1) ينظر إبراز المعاني 257-258.
(2) التبصرة في القراءات السبع 396.
(3) جامع البيان في القراءات السبع المشهورة لأبي عمرو الداني ورقة 344.
(4) الأرجوزة المنبهة 151-152.
(5) من الآية 164 من سورة الأنعام وهي قراءة نافع المدني، والباقون بالفتح.
(6) من الآية 24 من سورة إبراهيم، والباقون بالفتح.ينظر تقريب النشر 129.

قال:

وإن يكُ الساكنُ قبل الياءِ[1] فالفتحُ فيها مذهبُ القراءِ
وقد أتى إسكانُها عن نافعْ في أحرفٍ لستُ لها بِدافعْ
ولا أردُّ الكسرَ للمرويِّ عن حمزةٍ في ياءِ مصرخيِّ
إذ ذَّاكَ من نقْلِهِمَا مشهورُ وعن أيمَّتِهِمَا مذكورُ
وفي لغات الفُصحَاءِ قد سُمعْ ومن قياسِ النحو ليس يمتنِعْ
أفٌ لمن يردُّ ما رواهُ من شاهد الأصحاب أو قَرَاهُ
برأيهِ السُّوءِ وبالقياسِ تلك لعمري نَزْغَةُ الخَنَّاسِ[2]

وكان ينتصر للقراءة ولو خالفت القياس النحوي، إن رويت عن أئمة ثقات. قال عن إدغام الراء في اللام الذي أنكره نحاة:

والراءُ لا تدغم عندَ اللاَّمِ إذ ليس بالقياس في الكلامِ
لأجلِ ما فيها من التكريرِ لم يكنِ الإدغام بالشهيرِ
وعن أبي عمرو أتى الإدغامُ في ذاك وهو الثِّقَةُ الإمَامُ[3]

ونهى عن التصدي لما روي، وإن كان ضعيفا في القياس. قال :

ولا تقابلْ ما رَوَاهُ الناسُ بالرَّدِّ إنْ ضعَّفَهُ القياسُ
فليس شيءٌ مثلَ الاتباعِ فاسلُكْ طريقَ النَّقْلِ والسماعِ[4]

---

(1) يعني ياء الإضافة.
(2) الأرجوزة المنبهة 260.
(3) المصدر نفسه ص: 230.
(4) المصدر نفسه ص: 272.

وقد يكون الوجهان في القراءات مرويين، وأحدهما يعضده القياس، فيختار ناس ما روي ووافق القياس على ما روي فقط، من ذلك أن الهمزتين المفتوحتين إذا التقتا، جاز لورش الإبدال والتسهيل بين بين، وإن كان التسهيل أقيس في مذاهب العربية[1]. قال الداني: "اعلم أنهما[2] إذا اتفقتا بالفتح نحو: أأنذرتهم[3]. فإن الحرميين[4] وأبا عمرو وهشاما يسهلون الثانية منهما، وورش يبدلها ألفا، والقياس أن تكون بين بين"[5]. والبدل رواية عامة البصريين عن ورش، والتسهيل رواية البغداديين عنه. والبدل مسموع، وأما التسهيل فهو مسموع ومقيس، ولذلك اختاره قراء على البدل كمكي وابن الباذش[6].

وقد يروى وجهان ويكونان موافقين للقياس، لكن أحدهما أقيس في مذاهب العربية فيقدم في الأداء، كاللام في رواية ورش إذا وقعت قبل ألف ممال، إن كانت الكلمة رأس آية مثل: (**ولا صلى**) بالقيامة[7]، و(**فَصَلى**) بسبح[8] و(**إذا صَلى**) بالعلق[9]، فإنه يترجح الترقيق، وإذا وقع بعد اللام ألف ممال ولم تكن الكلمة رأس آية نحو: (**يَصْلَيـ'ـها**) بالليل[10] ترجح

---

(1) ينظر كتاب سيبويه 3/ 551 والكشف 1/ 77.

(2) أي الهمزتين من كلمة.

(3) من الآية 5 من سورة البقرة.

(4) أي نافعا وابن كثير.

(5) التيسير36. ينظر الإقناع 225.والمقدم في الأداء عند ورش من طريق الأزرق هنا هو الإبدال، وهو الذي رواه الداني عن شيخه ابن خاقان، وهو طريقه في التيسير لرواية ورش.وذكر في المفردات التسهيل وحده ولم يذكر الإبدال ينظر الرسالة الغراء 29، ونقل الشاطبي عنه الوجهين حيث قال:

وقل ألفا عن أهل مصر تبدلت ... لورش وفي بغداد يروى مسهلا

(ينظر إبراز المعاني 129).

(6) ينظر الكشف 1/ 77 والإقناع 225.

(7) من الآية 30.

(8) من الآية 15.

(9) من الآية 10.

(10) من الآية 15.

التغليظ. وإن وقف على اللام في: (**أن يوصَل**)[1] (**فلما فصَل**)[2] و(**قد فصّل**)[3] و(**بطَلَ ما**)[4] و(**فصْل الخطاب**)[5] و(**ظَلَّ وجهُهُ**)[6]، فقد روي عن ورش الترقيق بالنظر إلى حال الحرف المحذوف منه الفتحة، وروي عنه التغليظ مراعاة للأصل ولكون السكون عارضا، وهو الأرجح والأقيس. قال الداني: "فإن وقعت اللام مع الصاد في كلمة هي رأس آية في سورة أواخر آيها على ياء نحو: (**ولا صلى**) و(**فصلى**) احتملت التغليظ والترقيق، والترقيق أقيس؛ لتأتي الآي بلفظ واحد، وكذلك إن وقعت اللام طرفا ووليتها الثلاثة الأحرف، فالوقف عليها يحتمل التغليظ والترقيق، والتغليظ أقيس بناء على الوصل"[7].

---

(1) من الآية 23 من سورة الرعد.

(2) من الآية 247 من سورة البقرة.

(3) من الآية 120 من سورة الأنعام.

(4) من الآية 117 من سورة الأعراف.

(5) من الآية 19 من سورة ص.

(6) من الآية 58 من سورة النحل.

(7) التيسير53. ينظر الرسالة الغراء 56.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

توجيه القراءات القرآنية

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

تابع التابعين

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

أولا - التوجيه ومرادفاته

تدور معاني التوجيه عند اللغويين حول التنقيب والتقليب[1]، حيث إن الموجِّه للقراءات يجمل به البحث مليا على وجه القراءة التي غَمُضَت عن ظاهر الصنعة حتى تستبين[2]، وهو أمر يتطلب تقليب القراءة من جميع وجوهها التي تحتملها العربية حتى تنقاد.

والتوجيه عند المقرئين يقصد به تبيين وجه قراءة مّا والإفصاح عنه، باعتماد أحد الأدلة الإجمالية للعربية من نقل وإجماع وقياس واستصحاب حال وغيرها.

ولمصطلح التوجيه مرادفات ذكرها أئمة العربية ممن راموا تبيين وجوه القراءات والإيضاح عنها، منها:

- **التعليل**، ومنه كتاب "التعليل في القراءات السبع" لأبي العباس المؤصلي النحوي[3]، و"علل القراءات" لأبي منصور الأزهري[4].
- **الاحتجاج** كـ"احتجاج القراءة" للمبرد[5]، و"احتجاج القرأة" لابن السراج[6].
- **الحجة**[7] كـ"الحجة للقراء السبعة" لأبي علي الفارسي[8]، و"حجة القراءات" لأبي زرعة[9].
- **الانتصار** ومنه "الانتصار لحمزة" لأبي طاهر عبد الواحد البزار[10].

---

(1) ينظر معجم مقاييس اللغة لابن فارس والنهاية في غريب الحديث لابن الأثير واللسان/ وجه.

(2) ينظر التاج/ وجه.

(3) ينظر بغية الوعاة 1/ 389.

(4) ينظر تهذيب اللغة 5/ 13، وأحسبه كتاب "معاني القراءات" له الذي طبع بتحقيق القوزي ومصطفى درويش طبعة أولى بدار المعارف (1416-1993)، وطبع بتحقيق أحمد فريد المزيدي.دار الكتب العلمية بيروت لبنان.ط: 1 (1420-1999).

(5) ينظر الفهرست 83.

(6) بغية الوعاة 1/ 110.

(7) وهي ما دل بها على صحة قاعدة، وذلك باعتماد أدلة النحو الإجمالية.

(8) طبع جزء صغير منه بدار الكتاب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة سنة: (1385/ 1965) بتحقيق علي النجدي وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح شلبي، ثم أعيد طبعه بالهيئة المصرية العامة للكتاب (1403/ 1983)، وطبع كاملا بتحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي طبعة أولى عن دار المأمون للتراث بدمشق، وطبع أخيرا طبعة أولى بتعليق كامل مصطفى الهنداوي بدار الكتب العلمية بيروت لبنان سنة (1421-2001).

(9) وهو مطبوع بتحقيق سعيد الأفغاني مؤسسة الرسالة.ط:5 (1418/ 1997).

(10) ينظر الفهرست 49.

- **التخريج** وهو مصطلح درج عليه ابن هشام في مصنفاته والسيوطي في مؤلفاته، يرادفان به التوجيه.
- **الإيضاح** ومنه كتاب "المحتسب في تبيين وجوه القراءات والإيضاح عنها". ويلحق به **الموضَح** من التوضيح أي التبيين كـ"الموضح في وجوه القراءات" لابن أبي مريم[1].
- **التأويل**[2] ومن ذلك قول أبي حيان: "فأما (**فِعُل**) فمفقود، ومن قرأ: (**ذات الحِبُك**) بكسر الحاء وضم الباء فمتأول قراءته"[3]، وقوله في موضع آخر: "ولا تبدل الضمة كسرة، وأما قراءة أبي السمال: (**من الربُو**) بضم الباء وبعد واو فأولت على المبالغة في تفخيم الألف والانتحاء بها إلى الواو على حد تفخيمهم الصلاة"[4].

ولقد دأب النحويون في مصنفاتهم على توجيه القراءات صحيحها وشاذها ، حيث يجد الناظر هذه الإبانات مفروشاتٍ وعِضِينَ في كتب معاني القرآن كـ"معاني القرآن" للفراء، وكتب معاني القراءات كـ "معاني القراءات" للأزهري، ومصنفات إعراب القرآن وقراءاته كـ"إعراب القرآن" لأبي جعفر النحاس و"إعراب القراءات السبع وعللها" لابن خالويه، وكتب القراءات كـ"النشر في القراءات العشر" لابن الجزري و"إتحاف فضلاء البشر" للبنا، وكتب النحو والتصريف كـ"كتاب سيبويه" و"المقتضب" للمبرد و"المنصف" لابن جني و"الممتع في التصريف" لابن عصفور، ومعاجم اللغة كـ"تهذيب اللغة" للأزهري و"لسان العرب" لابن منظور و"تاج العروس" للزَّبيدي، وكتب التفسير كـ"الكشاف" للزمخشري و"الجامع لأحكام القرآن" للقرطبي و"البحر المحيط" لأبي حيان و"روح المعاني" للألوسي وغيرها.

---

(1) حققه الدكتور عمر حمدان الكبيسي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ، وطبع طبعة أولى بعناية الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة (1414-1993).

(2) وهو "صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله" التعريفات 72.

(3) ارتشاف الضرب 1/ 20.

(4) ارتشاف الضرب 1/ 139.

ثانيا - دوافع توجيه القراءات

لقد اتجه زمرة من النحويين واللغويين صوب القراءات القرآنية موجهين لها، وموضحين ما عسر فهمه بسرعة على الناظر فيها، ولقد كان وراء هذه المجهودات دوافع جعلتهم يتحمسون لمثل هذا العمل الجليل وحفزتهم إليه، من بينها:

1- الانتصار للقراءة والدفاع عن لغتها.

وهذا أهم دافع حدا بنحاة لتوجيه القراءات، وذلك لكونهم موقنين أن القرآن الكريم نزل بلسان عربي مبين، بعيد عن الهجنة والتعقيدات اللفظية والمعنوية، وأنه أفصح كلام وأجزله، حيث إنه لا يدانيه في فصاحته كلام، وهذا وجه من وجوه إعجازه؛ ومن ثم سارعوا لتوجيه قراءاته خصوصا ما صح منها واشتهر، ليبينوا أن لغة هذه القراءات لا تخرج عن العربية، بل إن منهم من ألف في توجيه الشواذ مدافعا عن لغتها ومنافحا عنها، كابن جني الذي ألف "المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها" وبين سبب تأليفه في هذا الفن بقوله: "لكن غرضنا منه أن نري وجه قوة ما يسمى الآن شاذا، وأنه ضارب في صحة الرواية بجرانه، آخذ من سمت العربية مهلة ميدانه"[1].

2- إعانة المقرئ على ما يحفظه من قراءات بتبيين وجهه.

إن القارئ الحافظ لروايات القرآن، يجمل به معرفة وجوه القراءات التي يتحملها، حتى لا يلتبس عليه ما يحفظه بتقدم سنه، واشتعال رأسه شيبا، أو طول عهده بما حفظ. قال ابن مجاهد عن صنف الحفظة الجاهلين للعربية: "ومنهم من يؤدي ما سمعه ممن أخذ عنه، ليس عنده إلا الأداء لما تعلم، لا يعرف الإعراب ولا غيره، فذلك الحافظ فلا يلبث مثله أن ينسى إذا طال عهده، فيضيع الإعراب لشدة تشابهه وكثرة فتحه وضمه وكسره في الآية الواحدة؛ لأنه لا يعتمد على علم بالعربية، ولا بصر بالمعاني يرجع إليه، وإنما اعتماده على حفظه وسماعه، وقد ينسى

---

(1) المحتسب 1/ 32-33.

الحافظ فيضيع السماع، وتشتبه عليه الحروف؛ فيقرأ بلحن لا يعرفه، وتدعوه الشبهة إلى أن يرويه عن غيره ويبرئ نفسه، وعسى أن يكون عند الناس مصدقا فيحمل ذلك عنه وقد نسيه ووهم فيه، وجسر على لزومه والإصرار عليه، أو يكون قد قرأ على من نسي وضيع الإعراب ودخلته الشبهة فتوهم؛ فذلك لا يقلَّد القراءة ولا يحتج بنقله"[1].

3- تنزيه القراءات عن المطاعن.

إن القرآن الكريم وقراءاته كانا في فترات هدفا لطعن طاعنين، من ملحدين وزنادقة، ونحا نحو أولئك ناس أرادوا الدفاع عن لغة القرآن، ففتنوا بقراءات، وطفقوا يردونها ويطعنون فيها. قال ابن قتيبة مصورا لنا هذا الوضع غير السليم، ومبينا السبب الذي دفعه لتأليف كتابه: "تأويل مشكل القرآن": "وقد اعترض كتاب الله بالطعن ملحدون بالغوا فيه وهجروا، واتبعوا (مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦ) بأفهام كليلة، وأبصار عليلة، ونظر مدخول، فحرفوا الكلام عن مواضعه، وعدلوه عن سبله. ثم قضوا عليه بالتناقض والاستحالة واللحن وفساد النظم والاختلاف. وأدلوا في ذلك بعلل ربما أمالت الضعيف الغُمْر، والحدث الغِرّ، واعترضت بالشبه في القلوب، وقدحت بالشكوك في الصدور...فأحببت أن أنضحَ عن كتاب الله، وأرمي من ورائه بالحجج النيرة، والبراهين البينة، وأكشف للناس ما يَلبسون"[2]، ثم حكى كلام الطاعنين في القرآن وقراءاته[3]، من ذلك استشكالهم اختلاف القراءات، ووجود مصاحف صحابة تخالف ما عليه المصاحف المعتمدة، واستشكالهم وجود لحن في المصاحف، معتمدين على ما أثر عن عائشة وعثمان رضي الله عنهما. وقد أفرد فصلا للرد على هؤلاء الملبسين، فكان رده شافيا لو جنبه تجريح القراء، إذ الغريب منه أنه يرد على الطاعنين، وفي الوقت نفسه يقول: "ثم خلف قوم بعد قوم من أهل الأمصار وأبناء العجم، ليس لهم طبع اللغة، ولا علم التكلف، فهفوا في كثير من الحروف وزلوا وقرؤوا بالشاذ وأخلوا، منهم رجل ستر الله عليه عند

---

(1) السبعة في القراءات 45-46.

(2) تأويل مشكل القرآن 22-23.

(3) نفسه 33-49.

العوام بالصلاح، وقربه من القلوب بالدين، لم أر فيمن تتبعت وجوه قراءاته أكثر تخليطا، ولا أشد اضطرابا منه..."[1]، وهذا الرجل هو حمزة بن حبيب الزيات أحد القراء السبعة!.

وممن رأيناه نزه قراءات عن المطاعن أبو علي الفارسي، حيث إنه بعد سوقه أدلة من الشعر والنثر على لغة قراءة: (**ومكر السيءْ**) بالإسكان قال: "فإذا ساغ ما ذكرنا في هذه القراءة من التأويل، لم يسغ لقائل أن يقول: إنه لحن، ألا ترى أن العرب قد استعملت ما في قياس ذلك؟ فلو جاز لقائل أن يقول: إنه لحن للزمه أن يقول: إن قول من قال: افعوْ في الوصل لحن[2]، فإذا كان ما قرأ به على قياس ما استعملوه في كلامهم المنثور لم يكن لحنا، وإذا لم يكن لحنا لم يكن لقادح بذلك قدح، وهذه القراءة وإن كان لها مخلص من الطعن، فالوجه قراءة الحرف على ما عليه الجمهور في الدَّرْج"[3]. ورد أبو حيان على من طعن في قراءة: (**ليكةَ**)[4] من نحويي البصرة ومن لف لفهم حيث قال: "وقد طعن في هذه القراءة المبرد وابن قتيبة والزجاج وأبو علي الفارسي والنحاس، وتبعهم الزمخشري، ووهموا القراء وقالوا: حملهم على ذلك كون الذي كتب في هذين الموضعين على اللفظ في من نقل حركة الهمزة إلى اللام وأسقط الهمزة، فتوهم أن اللام من بنية الكلمة ففتح الياء، وكان الصواب أن يجيز، ثم مادّة (ل ي ك) لم يوجد منها تركيب، فهي مادّة مهملة. كما أهملوا مادّة: (خ ذ ج) منقوطاً. وهذه نزعة اعتزالية، يعتقدون أن بعض القراءة بالرأي لا بالرواية، وهذه قراءة متواترة لا يمكن الطعن فيها، ويقرب إنكارها من الردة والعياذ بالله"[5].

---

(1) نفسه 58-59.

(2) يروى أن قوما من العرب كانوا يقولون: هذا أفْعَوْ وأفْعَيْ في الوقف، يريدون أفْعَى، حيث أبدلوا من الألف الواو والياء، ثم أجروها في الوصل مجراها في الوقف، ينظر الحجة للقراء السبعة 3/ 302-303.

(3) الحجة للقراء السبعة 3/ 303.

(4) قرأ نافع وابن كثير وابن عامر وأبو جعفر (ليكة) في الشعراء وص بغير ألف وفتح التاء حيث منعت من الصرف لأنها اسم بقعة، والباقون بالخفض والهمز، مصرفة لدخول الألف واللام عليها، والأيك الشجر الملتف.

(5) البحر المحيط 8/ 185و186.

4- إحسان الظن بالقراء

إذا كان نحويون متقدمون وبعض المتأخرين[1] قد دفعتهم غيرتهم على القرآن ولغته للنيل من المقرئين ونسبتهم للوهم والخطإ واللحن، فإن نحاة آخرين على العكس من ذلك كانوا ينتصرون للقراء ويبعدون عنهم الشبه وألفاظ التجريح التي لا تليق بمقام أهل القرآن أهل الله وخاصته، ويحسنون الظن بعباد الله، إذ حسن الظن خلق كريم من أخلاق الإسلام، يجب أن ينضاف إليه الحذر والحيطة، كي ينقشع الصواب ولا يضيع الحق، وهم في هذا ينطلقون من أن القرأة تلقوا قراءاتهم عن شيوخهم، ونقلها جمع عن جمع يستبعد وقوعهم في الخطإ واللحن عادة. ومن أولئك النحاة القرأة المحسنين الظن بالقراء أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (370هـ).

كان ابن خالويه أحد أفراد العالم في علوم العربية، يرحل إليه من الآفاق لأخذ العلم عنه[2]، ولم يدفعه حذقه في العربية أن ينتقص من قيمة القراء ويتجاسر عليهم، بل إنه كان يجلهم ويعظمهم لإجلال الله لهم. ومذهبه أن السبعة القراء يجب الاحتجاج لهم لا عليهم، حيث إنه لما حكى تغليط ابن مجاهد لقراءة ابن كثير من رواية قنبل: (**أن رأهُ**) بغير ألف بعد الهمزة على وزن (رعه) [3]، تعقبه قائلا: "فهذا أشبه بقراءة الأئمة من أن يغلط؛ لأن القراءة والأئمة يختار لهم أو يحتج لهم لا عليهم"[4].

ولقد دافع عن القرأة السبعة مجتمعين، بعدما وصله طعن ناس فيهم وفي قراءاتهم حيث قال: "وقد اجترأ جماعة في الطعن على هؤلاء السبعة في بعض حروفهم، وليس واحد منهم عندي لاحنا بحمد الله.فإن قال قائل: فقد لحن يونس والخليل وسيبويه رضي الله عنهم حمزة في قراءته: (**فما اسطّاعوا**)، فالجواب عن ذلك كالجواب فيما سلف؛ لأن هؤلاء وإن كانوا أئمة

---

(1) مثل المازني والمبرد وابن عصفور وغيرهم.

(2) ينظر غاية النهاية 1/ 237 وبغية الوعاة 1/ 529.

(3) ينظر السبعة في القراءات 1 / 692.

(4) إعراب القراءات 2/ 508.

فـربما لم يأخذوا أنفسهم بالاحتجاج لكل من يَروي عن هؤلاء السبعة كعناية غيرهم به، وسترى الاحتجاج لحمزة وجميع ما يلحن فيه، ولا قوة إلا بالله"[1].

وحسّن الظن بحمزة مدافعا عنه إذ لحنه ناس من النحويين، حيث رد على من خطأه في حـرف: (**بمـصرخيّ**) وغيره قائلا: "أما حمزة فأكثر النحويين يلحنونه وليس لاحنا عندنا"[2]، وقال لمـن لحـنه في حـرف: (**السيئ**) بالإسكان: "وقد نسب بعض من لا يعرف العربية واتساع العرب حمزة إلى اللحن، وليس لحنا لما أخبرتك"[3]، ورد على المبرد الملحِّن لقراءتي حمزة والكسائي: (**وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّـةٍ ءَايَـٰت**) بالجاثـية بجر (**ءَايَـٰت**)[4] حيث قال: "وقال المبرد: هو عندي لحن. وكأن أبا العباس ذهب هذا عليه حتى لحن من كسر وقد قرأ بذلك إمامان"[5].

وهـذا أبـو منـصور الأزهـري لما حكى تلحين ما روي عن عاصم من قراءته (**وما كان صلاتهم**) نصبا (**إلا مكاء وتصدية**) بالرفع، دافع عن عاصم وقراءته قائلا: "وليس بلحن، وكان عاصـم فـصيحا، وكـان كـثيرا مـا يقـرا الحـرف على وجهين، ولا يقرأ إلا بما سمع، ووجهه في العربية فصيح"[6].

---

(1) المصدر نفسه 1/ 198. وانظر إلى أدبه الجم مع من سبقه من أهل النحو والعربية: يونس والخليل وسيبويه، وإلى توجيهه تلحينهم لقراءة حمزة.

(2) إعراب القراءات 1/ 335.

(3) المصدر نفسه 2/ 227.

(4) من الآية 3.

(5) إعراب القراءات 2/ 311-312.

(6) معاني القراءات 200.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

مختصر في القراءات القرآنية

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الكتاب في التاريخ

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

أولا - تعريف الاختيار

والاختيار في اللغة يراد به المفاضلة بين شيئين فأكثر، والميل إلى أحدهما أو بعضهما[1].

وهو في عرف المقرئين: ما يميل إليه المقرئ من بين مروياته وينتقيه على أساس مقاييس معينة. وهذا الاختيار صادر عن أثر ورواية، لا عن اجتهاد ودراية مقطوعين عن النقل.ولا يزال القرأة المشتهرة في الخمسة الأمصار المعروفة، ينتقون مما حفظوه عن شيوخهم من قراءات قراءة التزموا بها وعرفوا، وقرءوا بها وأقرءوا، واشتهرت عنهم حتى أضيفت إليهم. قال الداني: إضافة الحروف والقراءات إلى أئمة القراءة بالأمصار، المراد بها أن ذلك القارئ وذلك الإمام اختار القراءة بذلك الوجه من اللغة، وآثره على غيره، وداوم عليه، ولزمه حتى اشتهر وعرف به، وقصد فيه وأخذ عنه؛ فلذلك أضيف إليه دون غيره من القراء.وهذه الإضافة إضافة اختيار ودوام ولزوم، لا إضافة اختراع ورأي واجتهاد[2]. فهذا نافع بن أبي نعيم قرأ على سبعين من التابعين بمدينة رسول الله ﷺ، فنظر إلى ما اجتمع عليه اثنان فأخذه، وما شذ فيه واحد منهم تركه حتى ألف هذه القراءة[3]. وكان الكسائي من قراء مدينة السلام يقرئ الناس أولا بقراءة حمزة، ثم اختار لنفسه قراءة في خلافة هارون الرشيد فقرأ بها[4]. وكان أبو عمرو البصري يقرأ من كل قراءة تلقاها بأحسنها، وبما يختار العرب، وبما بلغه من لغة النبي ﷺ وجاء تصديقه في كتاب الله عز وجل[5]. وكان ليعقوب اختيار في القراءة ائتم به عامة البصريين بعد أبي عمرو[6]. وكان من رواة القراءات عن الأئمة المتصدرين للإقراء من عرفوا باختياراتهم التي خالفوا فيها أئمتهم، كاليزيدي أحد رواة قراءة أبي عمرو، اختار قراءة خالف فيها إمامه البصري في مواطن يسيرة[7]، وكورش رحمه الله الذي روي عنه أنه لما مهر في النحو وأحكمه، اتخذ لنفسه مقرءاً

---

(1) ينظر معجم مقاييس اللغة وتاج العروس/ خير.

(2) الأحرف السبعة في القرآن للداني ص:61.

(3) التبصرة 230.

(4) ينظر الفهرست لابن النديم ص:45.

(5) معرفة القراء الكبار 1/ 102.

(6) ينظر غاية النهاية 2/ 387.

(7) معرفة القراء ص:152.

خالف فيه شيخه نافعا، من ذلك أنه روى عن شيخه الإسكان في: (محياي) في الأنعام، واختار هو الفتح[1]. وكان لخلف بن هشام البزار اختيار لا يخالف فيه غالبا قراء الكوفة[2]، وهكذا باقي القراء المهرة الذين صحت قراءاتهم واستفاضت وتلقيت بالقبول. قال ابن خالويه: "فإني تدبرت قراءة الأئمة السبعة من أهل الأمصار الخمسة المعروفين بصحة النقل وإتقان الحفظ، المأمونين على تأدية الرواية واللفظ، فرأيت كلا منهم قد ذهب في إعراب ما انفرد به من حرفه مذهبا من مذاهب العربية لا يدفع، وقصد من القياس وجها لا يمنع، فوافق باللفظ والحكاية طريق النقل والرواية، غير مؤثر للاختيار على واجب الآثار"[3].

ومن أشهر المقرئين النحويين الذين عرفوا باختياراتهم في القراءات[4]:

- **أبو زكريا الفراء** (207هـ)، واختياره واضح جلي في كتابه "معاني القرآن". قال عنه الداني:

وابنُ زيادٍ وهُوَ الفَرَّاءُ ... لـه اخْتِيَارٌ ما بـه خَفَاء
عللـه بواضح الإعراب ... وما رواه عن ذوي الألبابِ[5]

- **أبو عبيد القاسم بن سلام (224هـ)**. قال عنه الداني:

والقاسمُ الإمَامُ في الحروفِ ... أَبُو عبيدٍ صَاحِبُ التَّصْنِيفِ
اخْتَارَ من مذاهبِ الأَيمَّةْ ... ما قد فَشَا وصحَّ عندَ الأُمَّةْ
وذاك في تصنيفهِ مسطرُ ... معلَّلٌ مبيَّنٌ مُحَرَّرُ[6]

---

(1) ينظر النجوم الطوالع ص: 135 . قال ابن بري:

وَيَاءُ مَحْيَايَ وورشٌ اصْطَفَى ... فِي هذه الفتحَ والإسكانَ رَوَى

(2) ينظر النشر 1/ 191.

(3) الحجة في القراءات السبع ص: 61-62.

(4) عقد الداني في "الأرجوزة المنبهة" فصلا تحدث فيه عن أصحاب الاختيار في القراءات القرآنية من ص: 159 إلى ص: 162.

(5) الأرجوزة المنبهة ص: 161.

(6) الأرجوزة المنبهة ص:161. في باب القول في أصحاب الاختيار.

- أبو حاتم السجستاني(250 أو 255). قال عنه الداني:

وسهلٌ العالُم بالأداءِ اختارَ من مذاهب القراءِ
حروفا أقرأ بها أصحابَهْ وكُلُّهَا ضَمَّنَهَا كِتَابَهْ[1]

- أبو جعفر الطبري (310هـ). قال عنه الداني:

والطبريُّ صاحبُ التفسيرِ له اختيار ليس بالشهير
وهو في جامعه مذكور وعند كلِّ صَحْبِهِ مشْهُورُ[2]

ثانيا - الترجيح والاختيار في القراءات

شاع على ألسنة ناس من المقرئين لفظ الترجيح بين القراءات، وهو مصطلح يقرب في معناه من الاختيار، إذ ترجيح أحد الأمرين على الآخر يدل على رزانة الراجح؛ لوجود زيادة فيه جعلته مختارا وميلت كفته[3]. ذلك أن الذي يختار قراءة على أخرى وينتقيها من بين مروياته، هو مرجح لها على غيرها؛ لوجود أشياء فيها زانتها حتى رجحت.بَيْدَ أن هناك من العلماء من منع القول بالترجيح بين القراءات إذا كانت القراءتان في مستوى واحد من الصحة؛ لأن ذلك يؤدي إلى إسقاط إحداها على حساب الأخرى. قال ثعلب: "إذا اختلف الإعراب في القرآن عن السبعة، لم أفضل إعرابا على إعراب في القرآن، فإذا خرجت إلى الكلام كلام الناس فضلت الأقوى"[4]. وقال أبو شامة عند شرحه لقول الشاطبي: "ومالك يوم الدين راويه ناصر"[5]: "قد أكثر المصنفون في القراءات والتفاسير من الترجيح بين هاتين القراءتين[6]، حتى إن بعضهم يبالغ في

---

(1) المصدر نفسه 161.
(2) المصدر نفسه 162.
(3) ينظر المقاييس والتاج/ رجح.
(4) البحر المحيط 4/ 455.
(5) حرز الأماني: 20.
(6) يقصد بذلك قراءة ملك ومـٰلك.

ذلك إلى حد يكاد يسقط وجه القراءة الأخرى، وليس هذا بمحمود بعد ثبوت القراءتين واتصاف الرب تعالى بهما، فهما صفتان لله تعالى يتبين وجه الكمال له فيهما فقط، ولا ينبغي أن يتجاوز ذلك"[1]. وكان يستحب القراءة بهما هذه تارة وهذه تارة. قال: "حتى إني في الصلاة أقرأ بهذه في ركعة وبهذه في ركعة، نسأل الله تعالى اتباع كل ما صح نقله والعمل به"[2]. وقال أبو جعفر النحاس وقد حكى اختلاف الناس في ترجيح: **(فك رقبة)** بالمصدرية والفعلية[3]: "الديانة تحظر الطعن على القراءة التي قرأ بها الجماعة، ولا يجوز أن تكون مأخوذة إلا عن النبي ﷺ وقد قال عليه السلام: **(أنزل القرآن على سبعة أحرف)**، فهما قراءتان حسنتان لا يجوز أن تقدم إحداهما على الأخرى"[4]. وقال في سورة المزمل: "والسلامة من هذا عند أهل الدين إذا صحت القراءتان عن الجماعة، ألا يقال إحداهما أجود من الأخرى؛ لأنهما جميعا عن النبي ﷺ فيأثم من قال ذلك، وكان رؤساء الصحابة رضي الله عنهم ينكرون مثل هذا"[5]. وقال الكواشي: "ينبغي التنبيه على شيء، وهو أنه قد ترجح إحدى القراءتين على الأخرى ترجيحا يكاد يسقط القراءة الأخرى، وهذا غير مرضي؛ لأن كلتيهما متواترة"[6]. وقال أبو حيان عن أبي عبيد الذي رجح قراءة **(وعدنا)**[7] بغير ألف: "وقد رجح أبو عبيد قراءة من قرأ: **(وعدنا)** بغير ألف، وأنكر قراءة من قرأ: **(وٰعدنا)** بالألف، وافقه على معنى ما قال أبو حاتم ومكي. وقال أبو عبيد: المواعدة لا تكون إلا من البشر. وقال أبو حاتم: أكثر ما تكون المواعدة من المخلوقين المتكافئين، كل واحد منهما يعد صاحبه... ولا وجه لترجيح إحدى القراءتين على الأخرى، لأن كلاً منهما متواتر،

---

(1) إبراز المعاني 70.

(2) نفسه.

(3) قرأ ابن كثير وأبوعمرو والكسائي (فكَّ رقبةً) بالفعلية، والباقون (فكُّ رقبةٍ)بالمصدرية، ينظر تقريب النشر ص : 189.

(4) إعراب القرآن 5/ 231.

(5) نفسه 5/ 62.

(6) البرهان في علوم القرآن 1/ 339.

(7) من الآية 50 من سورة البقرة، قرأ أبو جعفر والبصريان: (وعدنا) في البقرة والأعراف وطه بقصر الألف من الوعد، والباقون بالمد من المواعدة: (وٰعدنا) ينظر تقريب النشر 91.قيل: معنى المواعدة هنا، أن الله تعالى وعد موسى عليه السلام، وموسى قَبِلَ واتبع، فجرى ذلك مجرى المواعدة، ينظر معاني القراءات 50.

فهما في الصحة على حدّ سواء"[1]. وذهب النحاس إلى أن القراءات إذا اختلفت معانيها لم يجز أن يقال: إحداها أجود من الأخرى، كما لا يقال ذلك في الأخبار إذا اختلفت معانيها[2].

وبعد، فإن الذي عنَّ لي مما ذكره أسلافنا رحمهم الله تعالى رحمة واسعة، أن أقوم سبيل للتعامل مع قراءتين أو قراءات صحيحة في الحرف الواحد، اختيارها جميعها، وقبولها على غيرها من الشواذ، والعمل بها كالآيتين أو الآيات، والتعبد بها في الصلاة والتلاوة مطلقا. ونعم السلف لنا أبو شامة، فقد كان يقرأ في صلاته وغيرها بـ(**ملك**) و(مَلِكِ)، ولا يرجح إحداهما على الأخرى. وإن اتفقت القراءتان في المعنى واللفظ مختلف، فلا داعي لاختيار إحداها على الأخرى في القراءة[3]، وأما إن اختلفت في المعنى ورجحت إحداهما على الأخرى من هذه الجهة، فلا حرج في الاختيار وقتئذ.

إن اختيار قراءة على أخرى لا حرج فيه إذا لم يصل إلى حد إسقاط إحداهما أو الطعن فيها، خصوصا إن كان ذلك نابعا عن مراعاة معايير مقبولة، كأن يجد القارئ سهولة ويسرا في رواية دون أخرى، أو وضوحا في المعنى، أو ما شابه ذلك، فإن هذا لا يضره إن شاء الله تعالى؛ لأن المانعين من القول بالترجيح بين القراءات علقوا ذلك بتأديته إلى إسقاط إحداها أو النيل منها، وهذا هو الحد الفاصل بين الاختيار المسقط للقراءات الطاعن فيها، وبين الميل المحترم للروايات، المؤمن بما جاء به النبي ﷺ وثبت عنه.

ثالثا - مقاييس الاختيار في القراءات

إن القراء في اختياراتهم كانوا يصدرون عن مقاييس جامعة، أفصح عنها مكي بقوله: "وأكثر اختياراتهم في الحرف إذا اجتمع فيه ثلاثة أشياء: قوة وجهه في العربية، وموافقته للمصحف، واجتماع العامة عليه"[4].

---

(1) البحر المحيط 1/ 321.

(2) ينظر إعراب القرآن 3/ 343.

(3) ينظر جامع البيان 2/ 552.

(4) الإبانة 65.

1- اختيار قوة وجه القراءة في العربية

إن القارئ حينما يركن إلى قراءة مختارا لها على غيرها، فإن ركونه هذا يكون بعد استحسانه ألفاظ القراءة المختارة التي تفضل عن غيرها في الجزالة ولذاذة المستمع، وتكون كثيرة الدوران على الألسنة، وذائعة بين الناس، ومتداولة بينهم أكثر من غيرها. فهم رحمهم الله كانوا لا يتخيرون للقراءة المقبولة إلا اللفظ الأفضل الأجزل معنى وإعرابا وصوتا، ومن ثم فإن منهم من كان يرد ما يخالف هذه الخَصِيصَة. قال أبو إسحاق الزجاج عن اختياره الجر في: (رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ)[1]. قال: "قد فسرنا أنه لا يجوز في القرآن إلا (رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ)، وإن كان الرفع و النصب جائزين في الكلام، ولا يتخير لكتاب الله عز وجل إلا اللفظ الأفضل الأجزل"[2].

ثم إن هذا الاختيار لا يراعى فيه جانب الألفاظ فقط، وإنما جانب المعاني كذلك، فهم يختارون القراءة لقوتها في المعنى وبينونتها على غيرها من هذه الجهة. قال الطبري وهو ممن كان له اختيار في القراءة: "إنما يجوز اختيار بعض القراءات على بعض؛ لبينونة المختارة على غيرها بزيادة معنى أوجبت لها الصحة دون غيرها؛ وأما إذا كانت المعاني في جميعها متفقة، فلا وجه للحكم لبعضها بأنه أولى أن يكون مقروءا به من غيره"[3]. ومن الأمثلة على تساوي قراءتين من جهة المعنى قراءة (قدره) بإسكان الدال وفتحه في قوله تعالى: ﴿وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُۥ مَتَٰعًۢا بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ قال الطبري عنهما: "والقول عندي أنهما جميعا قراءتان قد جاءت بهما الأمة، ولا تحيل القراءة بإحداهما معنى في الأخرى، بل هما متفقتا المعنى، فبأي القراءتين قرأ القارئ ذلك فهو للصواب مصيب"[4].

---

(1) من الآية 1 من سورة الفاتحة.

(2) معاني القرآن وإعرابه 1/ 45 و 46.جر (رب) على النعت لله تعالى، والنصب على المدح أو النداء، والرفع على أنه خبر لمبتدإ محذوف.

(3) جامع البيان 2/ 552.

(4) المصدر نفسه 2/ 552.

ومما يمثل به لبينونة القراءة المختارة على غيرها بزيادة معنى، أو اجتماع معان في قراءة تفرقت في غيرها اختيار ناس قراءة (أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا)[1] بالتخفيف على: (ءَامَرْنَا) بالمد الدال على الكثرة، و(أمَّرنا)[2] بالتشديد من الإمارة.وعلة هذا الاختيار أنّ المعاني الثلاثة تشتمل عليه، يكون من الأمر ومن الإمارة ومن الكثرة[3].

2- اختيار القراءة الموافقة للمرسوم المجمع عليه

من ذلك اختيار أبي عبيد قراءة: (نجي) بالأنبياء بنون واحدة، وهي قراءة ابن عامر ورواية أبي بكر عن عاصم، وقرأ الجمهور بنونين[4]. وقد اتفقت المصاحف على رسم (فنجي) بيوسف و(نُجِّي المؤمنين) بالأنبياء بنون واحدة ليحتمل القراءتين. واختيار أبي عبيد هنا آت من إرادة موافقته المرسوم[5]. والذين قرءوا بنونين لم تخالف قراءتهم المصاحف، إنما وافقت الرسم تقديرا. ولقد ألحق علماء الضبط هذه النون رقيقة متصلة بحروف (نجي)، للدلالة على وجوب النطق بها مخفاة، وإنما كتبت رقيقة لئلا يتوهم أن هذا الحرف ثابت في الرسم.

3- اختيار القراءة المجمع عليها من قبل العامة

ويعنون بهذا المقياس أن تكون القراءة على ألسنة القرأة أشيع، وهم يقصدون بلفظ العامة عامة القراء وجلهم[6]، إذ اجتماع أغلب القراء المعتبرين على حرف له من القوة ما ليس لغيره مما انفرد به آحاد الناس. وقد يعنون بالعامة ما اتفق عليه أهل المدينة وأهل الكوفة، فذلك عندهم حجة قوية توجب الاختيار، وربما جعلوا العامة ما اجتمع عليه أهل الحرمين[7]، أي القرأة المكيون والمدنيون، وذلك بالنظر لما لهذين المصرين- مكة والمدينة - من حرمة وقداسة عند المسلمين، ولكونهما مهبط الوحي، ولأن الصحابة تلقوا القرآن من في رسول الله ﷺ فيهما.

---

(1) من الآية 16 من سورة الإسراء، قرأ يعقوب بمد الهمزة، والباقون بقصرها ينظر تقريب النشر 133.

(2) وهي قراءة أبي عثمان النهدي وليث عن أبي عمرو وأبان عن عاصم، ينظر مختصر في شواذ القرآن 79.

(3) إعراب القراءات السبع 1/ 366-367.

(4) ينظر تقريب النشر 144.

(5) ينظر تأويل مشكل القرآن 55.

(6) ينظر معاني القرآن وإعرابه 2/ 171 والجامع لأحكام القرآن6/ 109.

(7) الإبانة 65.

وقد يختارون ما اجتمع عليه نافع المدني وعاصم الكوفي؛ لكون قراءتهما أوثق القراءات وأصحها سندا[1].

4- اختيار ما تطوع له الألسنة.

قد يختار القارئ قراءة على غيرها، لأن المختارة سهلة في الأداء، ويمكن للطفل والشيخ الكبير وغيرهما أن يؤدوها دون لحن. فهذا أبو منصور الأزهري حكى رواية سيبويه الاختلاس في (بارئكم) عن أبي عمرو، وذكر قراءة الجمهور بالإشباع وكسر الهمزة ، واختار هذه الأخيرة، ثم قال بعد: "وليس كل لسان يطوع له ما كان يطوع له لسان أبي عمرو، ولأن صيغة لسانه صارت كصيغة ألسنة العرب الذين شاهدهم وألف عادتهم"[2]. وقال ابن قتيبة: "والتميميُ يهمز والقرشي لا يهمز. والآخر يقرأ: (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ) و(وَغِيضَ ٱلْمَآءُ) بإشمام الضم مع الكسر، و(هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا) بإشمام الكسر مع الضم، و(مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا) بإشمام الضم مع الإدغام، **وهذا ما لا يَطُوعُ به كل لسان**. ولو أن كل فريق من هؤلاء أمر أن يزول عن لغته، وما جرى عليه اعتياده طفلا وناشئا وكهلا، لاشتد ذلك عليه، وعظمت المحنة فيه، ولم يمكنه إلا بعد رياضة للنفس طويلة، وتذليل للسان، وقطع للعادة.فأراد الله برحمته ولطفه، أن يجعل لهم متسعا في اللغات، ومتصرفا في الحركات، كتيسيره عليهم في الدين حين أجاز لهم على لسان رسولهﷺ، أن يأخذوا باختلاف العلماء من صحابته في فرائضهم وأحكامهم وصلاتهم وصيامهم وزكاتهم وحجِّهم وطلاقهم وعتقهم وسائر أمور دينهم."[3]. وبعد كلامه عن حمزة ونقده للذين يقرءون بقراءته ويكلفون أنفسهم ما لا يطيقون قال: "وليس هكذا كانت قراءة رسول الله ﷺ، ولا خيار السلف ولا التابعين، ولا القراء العالمين، بل كانت قراءتهم سهلة رسلة، وهكذا نختار لقراء القرآن في أورادهم ومحاربهم"[4].

---

(1) ينظر المصدر نفسه 65.

(2) معاني القراءات ص: 50.

(3) تأويل مشكل القرآن ص: 32.

(4) المصدر نفسه ص: 43.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فوائد اختلاف القراءات

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

جزاء اجتماع العزاء

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

إن الاختلاف عند العلماء نوعان:

- **اختلاف تضاد**، وهذا لا يمكن وجوده في قراءات نزلت على الرسول ﷺ، إذ هي من عند الله، وهو سبحانه يقول: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾، إذ لا يمكن وجود قراءة تحرم شيئا تبيحه قراءة أخرى. يقول ابن قتيبة: "فاختلاف التضاد لا يجوز، ولست واجده بحمد الله في شيء من القرآن إلا في الأمر والنهي من الناسخ والمنسوخ"[1].
- **اختلاف التغاير**، وهو واقع في آي القرآن الكريم، وموجود في القراءات القرآنية: متواترها وشاذها. وقد مثل ابن قتيبة لهذا النوع بقوله: "وذلك مثل قوله ﴿وَٱدَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾ أي بعد حين، و﴿بَعْدَ أَمَّةٍ﴾ أي بعد نسيان له. والمعنيان جميعا وإن اختلفا صحيحان؛ لأنه ذكر أمر يوسف بعد حين وبعد نسيان له، فأزل الله على لسان نبيه ﷺ بالمعنيين جميعا في غرضين. وكقوله: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُۥ بِأَلْسِنَتِكُمْ﴾ أي تقبلونه وتقولونه، و(تَلِقُونه) من الوَلق وهو الكذب، والمعنيان جميعا وإن اختلفا صحيحان؛ لأنهم قبلوه وقالوه، وهو كذب، فأنزل الله على نبيه بالمعنيين جميعا في غرضين"[2].

ولاختلاف القراءات فوائد جُلّى نشير إلى بعضها فيما يلي:

أولا - فوائد فقهية

إن القراءات القرآنية على اختلافها هي من أهم مصادر التشريع الإسلامي، حيث إن جمهرة الفقهاء يؤمونها لاستنباط الأحكام الفقهية منها. قال القسطلاني: "ولم تزل العلماء تستنبط من كل حرف يقرأ به قارئ معنى، ولا يوجد في قراءة الآخر ذلك المعنى، فالقراءات حجة الفقهاء في الاستنباط، ومحجتهم في الاهتداء إلى سواء الصراط"[3].

---

(1) تأويل مشكل القرآن ص: 33.
(2) المصدر نفسه ص: 33.
(3) لطائف الإشارات 1/ 171.

بيد أن هناك فرقا بين اختلاف المقرئين واختلاف الفقهاء، حيث إن الاختلاف الأول كله حق وصواب، نزل به الروح الأمين على قلب سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم، واختلاف الفقهاء اختلاف اجتهادي بعضه كان نتيجة فهم نصوص الشرع، وبعضه نابع عن اختلافهم في الأخذ بأدلة دون أخرى... قال ابن الجزري: "اختلاف القراء كلٌ حق وصواب نزل من عند الله وهو كلامه لا شك فيه، واختلاف الفقهاء اختلاف اجتهادي، والحق في نفس الأمر واحد، فكل مذهب بالنسبة إلى الآخر صواب يحتمل الخطأ، وكل قراءة بالنسبة إلى الأخرى حق وصواب في نفس الأمر، نقطع بذلك ونومن به"[1].

ولا خلاف بين العلماء في جواز الاحتجاج بالقراءات الصحيحة أو المتواترة في الأحكام الشرعية، وإن اختلفوا في حصر هذه المتواترات، فمنهم من قال بحجية السبع وما سواها لا تعد حجة، ومنهم من قال بحجية العشر وأن ما عداها لا يؤخذ به في الأحكام. قال الآمدي: "اتفقوا على أن ما نقل إلينا نقلا متواترا أو علمنا أنه قرآن أنه حجة"[2]. وقال التاج السبكي: "ولا تجوز القراءة بالشاذ، والصحيح أنه ما وراء العشرة، وفاقا للبغوي والشيخ الإمام، وقيل ما وراء السبعة. أما إجراؤه مجرى الآحاد فهو الصحيح"[3].

وأما شواذ القراءات فإن الحنفية يحتجون بها في الأحكام الشرعية إذا كانت مشتهرة وهي عندهم إما قرآن نسخت تلاوته[4] أو خبر وقع تفسيرا. واحتج بها طائفة من الشافعية، وعمدتهم في ذلك أنها منقولة عن النبي صلى الله عليه وسلم، حيث أجروها مجرى الآحاد في الاحتجاج[5]، ولم يحتج بها آخرون منهم[6]. وعمل الحنابلة بما شذ من القراءات في الأحكام دون اشتراط الشهرة أو كونها مبينة لحكم لا مبتدئة له[7]. وهي بهذه الصورة إنما جاءت مؤكدة

---

(1) النشر 1/ 52.

(2) الإحكام في أصول الأحكام لسيف الدين الآمدي 1/ 229.

(3) حاشية البناني على شرح المحلي على جمع الجوامع 1/ 231.

(4) ينظر فواتح الرحموت 2/ 16.

(5) ينظر حاشية البناني على شرح المحلي على جمع الجوامع 1/ 231.

(6) ينظر البرهان في أصول الفقه للجويني 1/ 427.

(7) ينظر روضة الناظر وجنة المناظر 1/ 181.

حكما مجمعا عليه، أو موضحة حكما يقتضي الظاهر خلافه، أو مقيدة نصا مطلقا، أو مرجحة حكما على آخر، أو معضدة بعض الأدلة لترجح على أخرى، أو مؤسسة حكما مًا.

وذهب ابن حزم الأندلسي إلى عدم الاحتجاج بها في فروع الفقه؛ لكون هذا الشاذ عنده غير مثبت في المصاحف العثمانية، وهو قول مبني على أن المصاحف العثمانية مشتملة على جميع الأحرف السبعة، وأن ما سوى ذلك يجب تركه والرغبة عنه[1]. ولم يحتج بها المالكية؛ لأنها عندهم ليست بقرآن ولا خبر في الظاهر من مذهبهم[2]، وقال بحجيتها منهم أبو عمر بن عبد البر، حيث أجراها مجرى الآحاد في الاحتجاج كمذهب بعض الشافعية[3].

واتفقت المذاهب الفقهية المشتهرة على جواز القراءة بمتواتر القراءات في الصلاة وخارجها، وعلى حرمة القراءة بالشواذ في الصلاة وخارجها، وتعزير من كان ديدنه القراءة والإقراء بها، بعد تعريفه حرمة ذلك واستتابته[4].

وهذه نماذج من القراءات المأخوذ بها في الفقه الإسلامي:

في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ﴾[5] قرأ حمزة والكسائي وخلف وشعبة: (**يطَّهَرن**) بتشديد الطاء والهاء، والباقون بتخفيفهما[6]. فعلى قراءة التشديد (**يطَّهَّرن**) التي أصلها (**يتطهرن**)، يكون المراد التطهر بالماء، وعلى قراءة من قرأ بالتخفيف يكون المعنى (**يطهرن**) أي ينقين من دم الحيض إذا انقطع الدم. قال الأزهري: "وجائز أن يكون (**يَطْهُرن**) الطهر التام بالماء بعد انقطاع الدم"[7]. والذي عليه جمهور العلماء أنه يمنع على الرجل أن يطأ امرأته التي انقطع عنها دم الحيض أو النفاس ولم

---

(1) ينظر الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم 4/ 165 و170.

(2) ينظر منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل لابن الحاجب 46 والقبس شرح موطإ مالك بن أنس 2/ 521.

(3) ينظر التمهيد لما في الموطإ من المعاني والأسانيد 4/ 273.

(4) ينظر كتاب "القول الجاذ فيمن قرأ بالشواذ" لأبي القاسم النويري.

(5) من الآية 220 من سورة البقرة.

(6) ينظر التقريب 96.

(7) معاني القراءات للأزهري 76.

تغتسل بعد[1].

وفي قراءة (**فلا جناح عليه ألاَّ يطوف بهما**)[2]- وهي من الشواذ- دليل على أن السعي بين الصفا والمروة تطوع، وقد احتجت بها الحنابلة على ذلك، وهو أحد أقوالهم الثلاثة. قال ابن قدامة: "وروي عن أحمد أنه سنة لا يجب بتركه دم، روي ذلك عن ابن عباس وأنس وابن الزبير وابن سيرين، لقول الله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾، ونفى الحرج عن فاعله دليل على عدم وجوبه، فإن هذا رتبة المباح. وإنما ثبتت سنيته بقوله: (**من شعائر الله**)، وروي في مصحف أبي وابن مسعود: (**فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما**)، وهذا إن لم يكن قرآنا فلا ينحط عن رتبة الخبر؛ لأنهما يرويانه عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولأنه نسك ذو عدد لا يتعلق بالبيت فلم يكن ركنا كالرمي"[3].

واحتجت الحنفية بقراءة: (**فإن فاءو فيهن فإن الله غفور رحيم**)[4] على كون الفيئة[5] إنما محلها الأربعة أشهر لا بعدها، قال السرخسي: "وعندنا الفيئة في المدة بقراءة ابن مسعود رضي الله عنه: (**فإن فاءو فيهن**)، وقراءته لا تتخلف عن سماعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم"[6].

واحتجت الحنفية كذلك بقراءة (**فصيام ثلاثة أيام متتابعات**)[7] على التتابع في صوم كفارة اليمين لاشتهارها، حيث زادوا بها على النص القطعي، فقيدوا بها مطلقه[8]، وعمل بها الحنابلة في الظاهر من مذهبهم[9]، وهي حجة للإمام الشافعي على أحد قوليه[10].

---

(1) ينظر مسالك الدلالة بشرح الرسالة لأبي الفيض أحمد بن الصديق الغماري ص: 30.

(2) وهي قراءة ابن عباس كما في جامع البيان للطبري 2/ 58.

(3) المغني لابن قدامة 3/ 408-409.

(4) وهي قراءة أبي وابن مسعود كما في الكشاف 1/ 269.

(5) الفَيْئَة أي الرجعة، يقال: فاء يفيء فيئا رجع.

(6) المبسوط للسرخسي 7/ 20.

(7) وهي قراءة أبي وابن مسعود في معاني القرآن للفراء 1/ 318.

(8) ينظر كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري 2/ 290 و297 وأصول السرخسي 1/ 269.

(9) ينظر المغني 11/ 273 وروضة الناظر لابن قدامة 1/ 181.

(10) ينظر الأم للإمام الشافعي 2/ 103.

ثانيا - فوائد تفسيرية

إن القراءات القرآنية هي من أهم مصادر تفسير القرآن الكريم، كانت هذه القراءات متواترة أو شاذة، ولقد أصاب الحنفية حينما عدوا شواذ القراءات أخبارا وقعت تفسيرا، وإلى هذه الأهمية أشار أبو عبيد القاسم بن سلام بقوله: "فهذه الحروف[1] وأشباه لها كثير قد صارت مفسرة للقرآن، وقد كان يروى مثل هذا عن بعض التابعين في التفسير فيستحسن ذلك، فكيف إذا روي عن كتاب أصحاب رسول الله ﷺ ثم صار في نفس القراءة، فهو الآن أكثر من التفسير وأقوى، فأدنى ما يستنبط من علم هذه الحروف معرفة صحة التأويل، على أنها من العلم الذي لا تعرف العامة فضله، إنما يعرف ذلك العلماء"[2]. فمن ذلك:

- أن قراءة ابن مسعود: (**فول وجهك تلقاء المسجد الحرام**) فسرت لنا قراءة الجمهور (**شطر المسجد...**)[3]، ويشهد لذلك قول الشاعر:

أقول لأم زنباع أقيمي ... صدور العيس شطر بني تميم

- أن المعلقة في قوله تعالى: (**فتذروها كالمعلقة**) فسرتها لنا قراءة أبيّ: (**فتذروها كالمسجونة**) . قال ابن عباس مفسرا المعلقة: المحبوسة بغير حق[4].

- أن مؤصدة في (إِنَّهَا عَلَيْهِم مُّؤْصَدَةٌ) فسرتها لنا قراءة أبيٍّ: (**إنها عليهم مطبقة**)، يقال: "أوصدت الباب وآصدته أي أطبقته وأحكمته"[5]، وقال الشاعر:

تحن إلى أجبال مكة ناقتي ... ومن دونها أبواب صنعاء موصده

---

(1) يريد بالحروف هنا شواذ القراءات.

(2) فضائل القرآن لأبي عبيد القاسم بن سلام 2/ 154-155.

(3) ينظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 2/ 108.

(4) ينظر البحر 4/ 89.

(5) المفردات/ وصد ينظر معاني القرآن للفراء 3/ 290 و الكشاف 4/ 794.

ثالثا - فوائد عقدية

أنكر قوم قراءة حمزة والكسائي وخلف: (**بل عجبتُ ويسخرون**)[1] بضمير المتكلم التي تنسب هذا الفعل للباري سبحانه وتعالى. قال أبو حيان: "وقرأ حمزة والكسائي وابن سعدان وابن مِقسم بتاء المتكلم، ورويت عن عليّ وعبد الله وابن عباس والنخعي وابن وثاب وطلحة وشقيق والأعمش. وأنكر شريح القاضي هذه القراءة. وقال: الله لا يَعجَب، فقال إبراهيم: كان شريح معجباً بعلمه، وعبد الله أعلم منه، يعني عبد الله ابن مسعود"[2]. وتعقب الزجاج منتقدي هذه القراءة مبينا أن العجب من الخالق هو على خلاف ما يكون من المخلوقين حيث قال: "وقد أنكر قوم هذه القراءة وقالوا: الله- عز وجل- لا يعجب. وإنكارهم هذا غلط؛ لأن القراءة والرواية كثيرة، والعجب من الله- عز وجل- خلافه من الآدميين"[3]. وقد زاد ابن خالويه هذا التمييز توضيحا حيث قال: "فالعجب من المخلوقين أن ينظر إلى شيء لم يكن في حسابه وفي علمه فيبهره وينكره، فيتعجب من ذلك، والله تعالى يعلم الأشياء قبل كونها، فلا تعجب على هذه الجهة، ولكن القوم لما هربوا من رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنكروا البعث والنشور، أنكر الله تعالى عليهم فعلهم إذ أتوا بنكر وأعجوبة لجرأتهم وتمردهم"[4]. وقال البيضاوي: "والعجب من الله إما على الفرض والتخييل، أو على معنى الاستعظام اللازم له"[5].

وتعلق ابن جني بقراءة: (**قَالَ عَذَابِي أُصِيبُ به من أَسَاءَ**)[6] وبمعناها المخالف لما عليه أهل السنة، حيث هي عنده أشد إفصاحا بالعدل الإلهي من القراءة الفاشية (**أشاء**)، قال: "لأن العذاب في القراءة الشاذة مذكور علة الاستحقاق له وهو الإساءة، والقراءة الفاشية لا يتناول

---

(1) الآية 12 من سورة الصافات.

(2) البحر المحيط 9/ 94.

(3) معاني القرآن وإعرابه 4/ 300.

(4) إعراب القراءات السبع 2/ 245.

(5) تفسير البيضاوي ص : 590.

(6) وهي قراءة الحسن في الكشاف 2/ 165 وعزاها أبو حيان لطاووس وزيد بن علي والحسن وعمرو بن فائد، ينظر البحر المحيط 5/ 191 .

ظاهرها علة إصابة العذاب له، وأن ذلك شيء يرجع إلى الإنسان، وإن كنا قد أحطنا علما بأن الله تعالى لا يظلم عباده، وأنه لا يعذب أحدا منهم إلا بما جناه واجترمه على نفسه[1]. وقد رفض العلماء القراءة بها، يدلك على هذا أن سفيان بن عيينة قرأ بها واستحسنها فقام إليه عبد الرحمن المقرئ وصاح به، وأسمعه، فقال سفيان: لم أدر ولم أفطن لما يقول أهل البدع[2]. ونظرا لشذوذ هذه القراءة من جهة المعنى، فإن الداني نفى نسبتها إلى الحسن البصري وطاووس، وذكر من رواتها عمرو ابن فائد، وذهب إلى أنه رجل سوء[3]. وهذا الاختيار ليس بدعا من أبي الفتح، فهو متماش مع عقيدته الاعتزالية القائلة: إن تعذيب الله عبده المطيع والصفح عن عبده المسيء مناف للعدل الإلهي، إذ العبد "خالق لأفعاله خيرها وشرها، مستحق على ما يفعله ثوابا وعقابا في الدار الآخرة، والرب تعالى منزه أن ينضاف إليه شر وظلم وفعل هو كفر ومعصية؛ لأنه لو خلق الظلم كان ظالما، كما لو خلق العدل كان عادلا"[4].

رابعا - فوائد نحوية وصرفية وصوتية

إن مما ينبغي التنبيه عليه ابتداء أن القاعدة[5] في النحو العربي، يحتاج في إثباتها إلى شواهد العربية المنقولة، غير أن هذه الشواهد منها ما يؤتى به لتثبيت القاعدة، ومنها ما يؤتى به للاستشهاد به على الوارد فيه بعينه لا يتجاوزه، وهذا النوع لا تؤسس عليه القواعد؛ لكونه غير مقيس.

ولقد تحدث أصوليو النحو عن شرائط الاستشهاد بالمنقول عموما، وبالقراءات بصفة خاصة، وجملة ما ذكروه من ذلك:

---

(1) المحتسب 1/ 267.

(2) البحر المحيط 5/ 191.

(3) ينظر البحر المحيط 5/ 191.

(4) الملل والنحل لأبي بكر أحمد الشهرستاني 1/ 45.

(5) "هي قضية كلية تنطبق على جزئياتها" التعريفات 219.

1- أن يكون المنقول عربيا فصيحا

أشار إلى هذا الأنباري حينما تحدث عن أدلة النحو، ومن بينها النقل فقال: "النقل: هو الكلام العربي الفصيح، المنقول بالنقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة"[1].

ولقد جعل البغدادي والألوسي متواتر القراءات وشاذها من كلامه عز وجل، وحكما عليه بالفصاحة حيث قالا: "فكلامه عز اسمه أفصح كلام وأبلغه، ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه"[2] "وأما قول ربنا تبارك وتعالى، فهو أفصح كلام وأبلغه، فلا خلاف في جواز الاستشهاد بمتواتره وشاذه"[3]. وهذا النظر منهما لا يستقيم، حيث إن شواذ القراءات لا يمكن عدها من قبيل كلامه عز وجل، إلا على القول بأنها نزلت ثم نسخت، حيث إن الأحناف يذهبون إلى أن القراءات الشاذة هي قرآن نسخت تلاوته[4]؛ ومفاد ذلك أن نسخ التلاوة أو الحكم أو هما معا لا يلزم عنه نسخ الفصاحة. وأما إذا لم يتحقق نزولها وأبيح للناس القراءة بها توسعة عليهم، ثم ارتفعت هذه التوسعة بخط عثمان ﷺ المصاحف، فإنها لا تكون من كلامه عز وجل. قال السخاوي: "إذا كان القرآن هو المتواتر، فالشاذ ليس بقرآن؛ لأنه لم يتواتر"[5]. وعلى فرض أنها من كلامه عز وجل، فقد صرح جهابذة هذا العلم بأن في القراءات الأفصح والفصيح وما قصر عن رتبة الفصيح، والذي قصر يوجد غالبه في شواذ القراءات، فكيف يقال بفصاحة كلٍ؟. ولعلهما تبعا في هذا الجلال السيوطي الذي يذهب إلى أن لغة هذه القراءات هي لغة القرآن، وهي فصيحة. قال: "أما القرآن، فكل ما ورد أنه قرئ به، جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترا، أم آحادا، أم شاذا"[6].

---

(1) لمع الأدلة 81.

(2) خزانة الأدب للبغدادي 1/ 9.

(3) إتحاف الأمجاد للألوسي 76.

(4) ينظر فواتح الرحموت 2/ 16.

(5) جمال القراء 1/ 236.

(6) الاقتراح في أصول النحو ص 36/ 37

والظاهر أن شواذ القراءات لا تعد قرآنا، وأن حقيقتهما متغايرتان، وأما صحيح القراءات فهي قرآن، لأنه يصدق عليها كل أوصاف الذكر الحكيم[1].

ثم إنه في باب الاستشهاد بالقراءات ينبغي التفريق بين أمرين:

الأول: أنه حينما نروم الاستشهاد لتأسيس القواعد، فهذا المنقول يجب فيه اشتراط الفصاحة.

الثاني: وأما الاستشهاد على ظواهر معينة، لا نقصد بذلك تقعيد قاعدة، فلا يضر الشاهد إن قصر عن رتبة الفصاحة، إذ شواذ القراءات لا تخرج عن العربية من جميع وجوهها. فالسيوطي رحمه الله جوز الاستشهاد بكل ما قرئ به، دون اشتراطه الفصاحة أو غيرها فيه، وهو الصواب.

2- أن ينقل بالنقل الصحيح

وهذه من زيادات الأنباري رحمه الله تعالى[2]. والقراءات منها ما تواتر، ومنها ما صح واشتهر وتلقاه الأئمة بالقبول، ومنها ما حسن سنده، ومنها ما ضعف، على أن نَقَلَةَ القراءات الأُوَّل هم من الصحابة وهم عدول. وأحسب أن هذا الضابط من الأنباري كان ينبغي لأهل اللغة الانصياع إليه وتطبيقه عند تقعيدهم القواعد، لكنهم مع ما بذلوه لم يكونوا يتتبعون أسانيد الشواهد العربية، ولا تكلموا على أصحابها من حيث قبول مروياتهم وردها.

3- أن يكون خارجا عن حد القلة إلى حد الكثرة

إن تأسيس قواعد العربية على الشائع من كلام العرب، الأدور كثيرا على ألسنتهم، هو الذي عمل به النحاة وارتضوه، وإن كانوا قد أسسوا قواعد على ما قل. قال الأنباري: "النقل:

---

(1) ينظر حاشية البناني على شرح المحلي على جمع الجوامع 1/ 224-225 وفتح الغفار بشرح المنار لابن نجيم 1/ 10 وكشف الأسرار لعبد العزيز البخاري 1/ 21-22 وأصول السرخسي 1/ 279-280 والمستصفى للغزالي 1/ 10 والتقرير والتحبير لابن أمير الحاج 2/ 215-216 .وممن يقول بترادف القرآن والقراءات بإطلاق الدكتور محمد سالم محيسن في المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة 1/ 46-47.

(2) لمع الأدلة 81.

هـو الكـلام العربـي الفصيح، المنقول بالنقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة[1].

وانطلاقـا مـن هـذا الـضابط فـإن أبـا الـبركات رد احـتجاج الكوفيين بقراءات، فقد رد عليهم احـتجاجهم بقـراءة أبـي جعفر: (لِلْمَلَـٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ) بضم التاء على جواز نقل حركة الهمزة الوصـلية إلى الـساكن قـبلها، إذ هي عنده ضعيفة في القياس قليلة في الاستعمال[2]، ورد عليهم قراءة: (**وإذ أخذنا ميثاق بني إسراءيل لا تعبدوا إلا الله**)[3] لكونها شاذة[4].

وعلـيه يتـبين أن قـول السيوطي: "وما ذكرته في الاحتجاج بالقراءة الشاذة، لا أعلم فيه خلافـا بـين الـنحاة، وإن اخـتلف في الاحتجاج بها في الفقه"[5] فيه نظر، ولو رجع إلى "لمع الأدلة" و"الإنصاف في مسائل الخلاف" لأبي البركات الأنباري، لما قال ما قال.

لكـن مـا كـان لغـة قبـيلة ووارد في قـراءات، هـل يستشهد به على إثبات القواعد، أم يستشهد به في الوارد بعينه دون القياس عليه؟.

إن كلام أبي البركات الأنباري صريح في أن ما كان من اللغات قليلا لا يستشهد به[6]، لذا شذ عندهم الجزم بـ(لن) والنصب بـ(لم)، وقد قرئ في الشواذ: (**ألم نشرحَ**)[7] بفتح الحاء[8].

أمـا أبو حيان فإنه يذهب إلى أن كل ما كان لغة قبيلة قيس عليه[9]، بمعنى أن هذه اللغات يقاس علـيها ويـصح الاستـشهاد بهـا في إثـبات القـواعد. ولمـا حكـى قول أبي الفتح عن قراءة (**ولا الـضالين**)[10] وأضـرابها الـتي يـبدل فيها الألف همزة فراراً من التقاء الساكنين، أنها لغة وغير

---

(1) لمع الأدلة ص: 81.

(2) ينظر الإنصاف2/ 741-743.

(3) من الآية 82 من سورة البقرة.وهي قراءة ابن مسعود ينظر مختصر في شواذ القرآن ص:7.

(4) الإنـصاف 2/ 563-565. هـي حجة عند الكوفيين على جواز حذف (أن) وعملها النصب في الفعل المضارع بلا عوض، وعند البصريين تكون (تعبدوا) مجزومة بـ(لا) الناهية.

(5) الاقتراح في أصول النحو ص 36/ 37

(6) لمع الأدلة 81.

(7) من الآية 1من سورة الشرح، وهي قراءة أبي جعفر المنصور كما في الكشاف 4/ 770، وقراءتنا بجزم الفعل.

(8) لمع الأدلة 81-82.

(9) الاقتراح 121.

(10) من الآية 7 من سورة الفاتحة.

منقاسة[1]، بين أنه يجب القياس عليها لكونها لغة، خلافا للنحويين الذين يرون أن شواهد هذا الإبدال لم يكثر كثرة توجب القياس[2]. قال: "وقرأ أيوب السختياني: (**ولا الضألين**)، بإبدال الألف همزة فراراً من التقاء الساكنين. وحكى أبو زيد دأبة وشأبة في كتاب الهمز، وجاءت منه ألفاظ، ومع ذلك فلا ينقاس هذا الإبدال، لأنه لم يكثر كثرة توجب القياس، نص على أنه لا ينقاس النحويون، قال أبو زيد: سمعت زيد: سمعت عمرو بن عبيد يقرأ: (**فيومئذ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جأنٌّ**)، فظننته قد لحن حتى سمعت من العرب دأبة وشأبة. قال أبو الفتح : وعلى هذه اللغة قول كثير:

إذا ما العوالي بالعبيط احمأرت

وقول الآخر:

وللأرض إما سودها فتجلت بياضاً وإما بيضها فادهأمت

وعلى ما قال أبو الفتح إنها لغة، ينبغي أن ينقاس ذلك"[3]. والغريب أن السيوطي نقل عن أبي حيان عدم القياس على ذلك إلا في ضرورة الشعر، على كثرة ما جاء منه[4]. ولعل أبا حيان قال بذلك في أحد مصنفاته، ثم تراجع عنه في كتابه "البحر"، لكنه إذا لم يطمئن كثيرا للقراءة من حيث ثبوتها، وكانت الظاهرة اللغوية الموجودة فيها هي من قبيل ضرائر الشعر، فإنه يجعل ما في القراءة مما يحفظ ولا يقاس عليه، أي أنه لا يستشهد بها على تأسيس القواعد. قال عن قراءة: (**أن يتمُّ**): "ونسبها النحويون إلى مجاهد، وقد جاز رفع الفعل بعد أن في كلام العرب في الشعر ... والذي يظهر أن إثبات النون في المضارع المذكور مع (**أن**)، مخصوص بضرورة الشعر، ولا يحفظ أن غير ناصبة إلاَّ في هذا الشعر، والقراءة المنسوبة إلى مجاهد، وما سبيله هذا، لا تُبنى

(1) ينظر سر الصناعة 1/ 72 –73 والمنصف 1/ 281.

(2) ينظر المنصف 1/ 281 والممتع 1/ 322.

(3) البحر المحيط 1/ 52.

(4) الهمع 3/ 371و372.

عليه قاعدة"[1]. ومن ذلك أن الجمهور ذهب إلى أنه يجب رفع الفعل الذي بعد (أنْ) إذا حذفت في غير المواضع التي تنصب فيها الفعل وهي مضمرة، "وذهب أبو العباس إلى أنه إذا حذفت (أنْ) بقي عملها، قال: لأن الإضمار لا يزيل العمل كما في رب وأكثر العوامل. وقرأ الحسن: (**تأمروني أعبدَ**)[2]، وقرأ الأعرج: (**ويسفكَ الدماءَ**)[3]. واختلف النحاة في القياس على ما سمع من ذلك: فذهب الكوفيون وبعض البصريين إلى القياس عليه. قال أبو حيان: والصحيح قصره على السماع؛ لأنه لم يرد منه إلا ما ذكرناه وهو نزر، فلا ينبغي أن يجعل قانونا كليا يقاس عليه، فلا يجوز الحذف، وإقرار الفعل منصوبا ولا مرفوعا، ويقتصر في ذلك على مورد السماع"[4].

4- أن يستشهد بالشاذ إذا لم يخالف قياسا معروفا

بل ولو خالفه يحتج به في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه[5]. ولغات شواذ القراءات منها الموافقة للقياس، ومنها المخالفة له، والضابط يقضي أن ما وافق منها القياس وكثر في الاستعمال يستشهد به على إثبات القواعد النحوية والتصريفية والصوتية، كقراءة: (**مُرُدِّفين**)[6] فإنه يستشهد بها على جواز إدغام تاء (**افتعل**) في العين إذا كانت دالا، وهي مما اطرد في القياس والاستعمال. وما كان منها مخالفا للقياس يستشهد بها في ذلك الحرف بعينه، ولذلك شاع على ألسنتهم قولهم: "هذا مما يحفظ ولا يقاس عليه"، ومن الأمثلة على ذلك أن اسم المكان من الفعل الثلاثي يكون على وزن (**مفعِل**) إذا كان الفعل مثالا فاؤه واو، أو أجوف وعينه ياء، أو صحيحا مكسور العين في المضارع، وما سوى ذلك فإنه يكون على وزن

---

(1) البحر المحيط 2/ 499.

(2) من الآية 61 من سورة الزمر، نسب ابن خالويه هذه القراءة لبعضهم ينظر مختصر في شواذ القرآن 132.

(3) من الآية 29 من سورة البقرة.

(4) الهمع 2/ 323و324.

(5) ينظر الاقتراح في أصول النحو ص 36.

(6) من الآية 9 من سورة الأنفال. قرأ بها الخليل عن أهل مكة كما في مختصر في شواذ القرءان ص54.

(مفعَل)، وقد قرئ: (**مجمِع البحرين**)[1] والقياس يأباه؛ لأن فعله (**جَمَع=فَعَل**) ليس من باب ما ذكرنا، فيستشهد بهذه القراءة على ورود اسم المكان من (**مفعِل**) في هذا الفعل دون أن نقيس عليه نظائره.

ومن الأمثلة على ذلك:

1- في النحو:

أن المبرد استشهد بقراءة (**يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشآء**)[2] على جواز نصب الفعل المضارع المقرون بالفاء بأن مضمرة وجوبا إن جيء بها بعد انقضاء جملتي الشرط وجوابها، وإن كان قبيحا عنده، ورفعه على القطع وهو جائز عنده، وجزمه لكونه معطوفا على جواب الشرط وهو الوجه عنده، قال: "فإن قلت: من يأتني آته فأكرمْهُ كان الجزم الوجه، والرفع جائز على القطع على قولك: فأنا أكرمُه. ويجوز النصب وإن كان قبيحا؛ لأن الأول ليس بواجب إلا بوقوع غيره، وقد قرئ هذا الحرف على ثلاثة أضرب: (**يحاسبكم به الله فيغفرُ لمن يشآء**) بالجزم والرفع والنصب"[3].

أن ابن مالك استشهد على انفراد الواو بجواز العطف على الجوار في الجر خاصة بقراءة: (**وأرجلِكم إلى الكعبين**)[4] و(**من نار ونحاسٍ**)[5] و(**حورٍ عينٍ**)[6]. قال: "وتنفرد الواو أيضا بجواز العطف على الجوار في الجر خاصة كقوله تعالى: (**وامسحوا برؤوسكم وأرجلِكم إلى الكعبين**) في قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحمزة وأبي بكر وكقوله تعالى: (**من نار ونحاسٍ**) في قراءة ابن كثير وأبي عمرو، و(**حورٍ عينٍ**) في قراءة حمزة والكسائي"[7].

---

(1) من الآية 59 من سورة الكهف، وهي قراءة عبد الله بن عبيد بن مسلم بن يسار ينظر مختصر في شواذ القرآن 84.

(2) من الآية 283 من سورة البقرة، (فيغفرَ) بنصب الراء هي قراءة ابن عباس والأعرج، ينظر إعراب القرآن 1/ 350. وقرأ ابن عامر وعاصم وأبو جعفر ويعقوب برفع الراء، والباقون بجزمها ينظر تقريب النشر 99.

(3) المقتضب2/ 22. ينظر كتاب سيبويه 3/ 91 باب "ما يرتفع بين الجزمين وينجزم بينهما".

(4) من الآية 7 من سورة المائدة. قرأ نافع وابن عامر ويعقوب وحفص والكسائي: (وأرجلَكم) بفتح اللام، والباقون بكسرها ينظر تقريب النشر 107.

(5) من الآية33و34 من سورة الرحمن. قرأ ابن كثير وأبو عمرو وروح (نحاس) بالخفض، والباقون بالرفع ينظر تقريب النشر 178.

(6) من الآية 25 من سورة الواقعة.قرأ أبو جعفر وحمزة والكسائي بخفض الاثنين، والباقون بالرفع ينظر تقريب النشر 178.

(7) شرح عمدة الحافظ 2/ 639. هذا العطف هو على حد قول العرب : "هذا جحرُ ضَبٍّ خَرِبٍ".

واستشهد ابن مالك على الفصل بين جزأي الإضافة بمعمول المضاف بقراءة ابن عامر: (**وكذلك زُين لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم**)[1]. قال: "الفصل بين جزأي الإضافة بمعمول المضاف جائز في الكلام الفصيح إذا لم يكن الفاصل فاعلا ولا في حكم الفاعل... فإن كونه معمولا يزيل أجنبيته، وكونه غير فاعل ولا في حكمه يسوغ نية تأخيره فيكون الفصل به كلا فصل. فمن ذلك قراءة ابن عامر ﷺ: (**وكذلك زُين لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم**)، وقد قرأ بعض قراء الشواذ: (**فلا تحسبن الله مخلفَ وعدَه رسلِهِ**)[2].

واستشهد ابن مالك على جواز الكسر والضم والإشمام في فاء الثلاثي المضعف، كجواز ذلك في فاء الثلاثي المعتل العين بقراءة: (**هذه بضـ'ـعتنا رِدت إلينا**)[3].

واستشهد على مجيء فعلان كسكران مجموعا على فَعْلى كسكرى بقراءة حمزة والكسائي: (**وترى الناس سَكْرى وما هم بسَكْرى**)[4]

2- في التصريف:

ضرب المازني بقراءة (**لمثُوبة من عند الله**)[5] بإسكان الثاء وفتح الواو من (**لمثُوبة**) مثلا لما شذ في القياس وإن كان مسموعا، حيث جيء بـ(**مثوبة**) على الأصل دون إعلال، قال: "ومثل من الأمثال: إن الفُكاهة مقْوَدة إلى الأذى، جاءوا بها على الأصل كما قالوا: مكْوَزة ومَزْيد فجاءوا بهن على الأصل، وليس هذا بالمطرد في الكلام، وقد قرأ بعض القراء (**لَمَثُوبة من عند الله خير**) لا تقول على هذا: مقْوَلة ولا مَبْيَعة"[6]، والقياس يقضي في هذه وأشباهها أن تعل،

---

(1) من الآية 138 من سورة الأنعام.

(2) شرح عمدة الحافظ 1/ 491.ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك1/ 402.

(3) شرح الكافية1/ 205-206.

(4) من الآية 2 من سورة الحج، وهي قراء حمزة والكسائي وخلف، والباقون بضم السين وفتح الكاف والف، ينظر تقريب النشر 145. ينظر شرح الكافية2/ 401. قال الأزهري:"والعرب تذهب بـ(فاعل) و(فعيل) إذا كان صاحبه مخالَطا كالمريض والصريع والجريح فيجمعونه على فعلى، فجعلوا فَعلى علامة على كل ذي زمانة وضرر وهلاك، ولا يبالون أكان واحده: (فاعلا) أو(فعيلا) أو(فعلان)، فاختير (سَكْرى) بطرح الألف من هول ذلك اليوم وفزعه"معاني القراءات 313.

(5) من الآية 102 من البقرة. وهى قراءة قتادة كما في مختصر في شواذ القرآن 16.

(6) المنصف1/ 295.

فيقال : مقادة ومكازة ومزادة ومثابة، وبذلك جاء التنزيل: (وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا)[1].

واستشهد أبو عثمان المازني كذلك على إبدال تاء الافتعال على ما قبلها بقراءة: (يصَّلحا)[2]، حيث أبدلت فيها التاء صادا وأدغمت في الصاد الأصلية. قال أبو عثمان : "ومن العرب من يبدل التاء على ما قبلها فيقول: اصَّبر ومصَّبر، وقد قرأ بعض القراء (يصَّلحا) يريد يفتعلا من الصلح، وكذلك اضَّرب واظَّهر بحاجتي"[3].

3- في الأصوات:

استشهد ابن عقيل على إبدال الحاء عينا في لغة هذيل بقراءة ابن مسعود: (فتربصوا به عتى حين)[4].

واستشهد المبرد على جواز تخفيف الهمز المفرد المتطرف بنقل حركته إلى الساكن قبله ثم حذفه بقراءة (الخبَ)[5]، حيث قال: "واعلم أن الهمزة المتحركة إذا كان قبلها حرف ساكن فأردت تخفيفها، فإن ذلك يلزم فيه حذفها، وتلقي حركتها على الساكن قبلها، فيصير الساكن متحركا بحركة الهمزة... وتقرأ هذه الآية إذا أردت التخفيف: (الذي يخرج الخب في السموات)"[6]، وهي لغة قوم من بني أسد وبني تميم[7].

---

(1) من الآية 124 من سورة البقرة.

(2) من الآية 127 من النساء وهي قراءة الجحدري، كما في مختصر شواذ القرءان ص 36.

(3) المنصف2/ 327.

(4) من الآية 25 من سورة المؤمنون .ينظر شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك1/ 227.

(5) من الآية 25 من سورة النمل، وهي قراءة عيسى وأبي كما في البحر المحيط 8/ 231.

(6) المقتضب1/ 159-160.

(7) ينظر البحر المحيط 8/ 23 وكتاب سيبويه 3/ 545.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المصادر والمراجع(*)

المصاحف

- **القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم**. مجمع خادم الحرمين الشريفين لطباعة المصحف الشريف. المدينة المنورة.السعودية.(1411).
- **القرآن الكريم برواية الدوري عن أبي عمرو**. المركز الإسلامي الإفريقي الخرطوم. السودان ط: 2 (1410).
- **القرآن الكريم برواية قالون عن نافع** .جمعية الدعوة الإسلامية العالمية طرابلس. ط: 1. (1986).
- **القرآن الكريم برواية ورش عن نافع**. مجمع خادم الحرمين الشريفين لطباعة المصحف الشريف.المدينة المنورة.السعودية.(1412).

المخطوطات:

- **جامع البيان في القراءات السبع المشهورة لأبي عمرو الداني**، نسخة مخطوطة بدار الكتب 1/ 94، وعندي نسخة مصورة منه على النسخة المصورة التي بحوزة الأستاذ عبد الهادي حميتو.
- **فتح المنان المروي بمورد الظمآن لعبد الواحد بن عاشر**، نسخة مخطوطة بخزانة الجامع الكبير بوزان.

المطبوعات

- **الإبانة عن معاني القراءات لمكي بن أبي طالب**، تحقيق وتقديم محمد محيي الدين رمضان.دار المأمون. ط: 1.(1339/ 1979).

(*) ذكرت في هذا الفهرس أهم ما اعتمدته من مصادر ومراجع.

- **إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع لعبد الرحمن بن إسماعيل أبي شامة** (ت 665هـ). تحقيق إبراهيم عطوة عوض. مطبعة مصطفى البابي الحلبي.
- **إتحاف الأمجاد فيما يصح به الاستشهاد لمحمود شكري الألوسي** (ت 1342هـ)تحقيق عدنان الدوري، وزارة الأوقاف العراقية 1402 هـ.
- **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر لأحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي** (ت1117هـ). تحقيق محمد إسماعيل شعبان. مكتبة الكليات الأزهرية.عالم الكتب بيروت. ط: 1 1407/ 1987.
- **الأرجوزة المنبهة على أسماء القراء والرواة وأصول القراءات وعقد الديانات بالتجويد والدلالات (منبهة أبي عمرو الداني) لأبي عمرو الداني** (444هـ). تحقيق محمد بن مجقان الجزائري. دار المغني الرياض.ط: 1 (1420/ 1999).
- **الإضاءة في بيان أصول القراءة لعلي الضباع**. المكتبة الأزهرية للتراث. ط: 1 (1420/ 1999).
- **إعراب القراءات السبع وعللها لأبي عبد الله الحسين بن خالويه**. تحقيق عبد الرحمن العثيمين الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ومطبعة المدني بالقاهرة. ط: 1 (1413-1992).
- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس (338). تحقيق د.غازي زاهد. عالم الكتب. مكتبة النهضة العربية بيروت. ط:3.1409/ 1988.
- **الاقتراح في علم اصول النحو لجلال الدين السيوطي**، تحقيق احمد سليم الحمصي ومحمد احمد قاسم. جروس برس ط: 1/ 1988م.
- **الإقناع في القراءات السبع للشيخ الإمام أبي جعفر بن الباذش**، حققه وعلق عليه الشيخ أحمد فريد المزيدي، قدم له عبد الرحمن حجازي. منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.ط: 1 (1419/ 1999).
- **الانتصار للقرآن للقاضي أبي بكر بن الطيب الباقلاني**.تحقيق د.محمد عصام القضاة.دار الفتح للنشر والتوزيع عمان الأردن.دار ابن حزم بيروت لبنان. ط: 1 (1422/ 2001).

- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لجمال الدين بن هشام** (هـ761). تحقيق محيي الدين عبد الحميد.دار الجيل. بيروت. ط: 5 1399/ 1979.
- **البحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي الغرناطي** (ت 754هـ). دار الفكر 1412/ 1992م.
- **البرهان في علوم القرآن لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي** (ت 794هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم دار الجيل بيروت 1408/ 1988.
- **تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة**. شرحه ونشره أحمد صقر.دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط: 3 1401/ 1981. وطبعة دار الكتب العلمية بيروت لبنان، بتحقيق إبراهيم شمس الدين ط: 1 (1423/ 2002).
- **التبصرة في القراءات السبع لمكي بن أبي طالب القيسي**. تحقيق محمد غوث الندوي. الدار السلفية. الهند. ط: 2. (1402/ 1982).
- **التذكرة في القراءات الثمان، للشيخ أبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون، تحقيق** أيمن سويد رشدي. الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة.ط: 1 (1412/ 1991)
- **تقريب النشر في القراءات العشر لابن الجزري**. تحقيق إبراهيم عطوة. دار الحديث القاهرة. ط: 3 1416/ 1996.
- **التلخيص في القراءات الثمان لأبي معشر الطبري** (478)، دراسة وتحقيق محمد حسن عقيل موسى. الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة. ط: 1 (1412/ 1992).
- **التيسير في القراءات السبع، للإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني**، عني بتصحيحه أوتوبرتزل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. ط: 1 .1416/ 1996.
- **جامع البيان في تأويل آي القرآن لمحمد بن جرير الطبري** (310). دار الكتب العلمية بيروت. ط:1 (1402/ 1992).
- **الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله القرطبي** (671) دار الكتب العلمية بيروت. ط: 1 (1408/ 1988).

- **جمال القراء وكمال الإقراء لعلم الدين السخاوي** (643). تحقيق د.علي حسين البواب. مكتبة التراث مكة المكرمة. ط: 1. (1408/ 1987).
- **الحجة في القراءات السبع لابن خالويه. تحقيق** د.عبد العال سالم مكرم.دار الشروق بيروت (1399).
- **حجة القراءات لابن زنجلة.** تحقيق سعيد الأفغاني مؤسسة الرسالة. ط: 5 (1418/ 1997).
- **الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي.** تعليق كامل مصطفى الهنداوي. دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط: 1 (1421 - 2001).
- **حرز الأماني ووجه التهاني لأبي القاسم الشاطبي.**مؤسسة الكتب الثقافية بيروت. ط: 1 . (1415/ 1995).
- **الدر النثير والعذب النمير (شرح كتاب التيسير للداني) تأليف أبي محمد المالكي المالقي** (705). تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد عوض. منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية بيروت لبنان. ط: 1 (1424 - 2002).
- **السبعة في القراءات لابن مجاهد**، تحقيق شوقي ضيف، ط: 2 منقحة دار المعارف.
- **سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي لأبي القاسم القاصح**، راجعه الشيخ علي محمد الضباع (وبذيله **غيث النفع في القراءات السبع للصفاقسي**). دار الفكر بيروت. (1415/ 1995).
- **سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين لعلي محمد الضباع.** تنقيح محمد خلف الحسيني. مطبعة أحمد عبد الحميد حنفي بمصر. ط: 1.
- **شرح ابن عقيل على الألفية. (ومعه حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على الالفية).** دار الفكر بيروت. (1978).
- **شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري** (905 هـ). دار الفكر بيروت.
- **شرح طيبة النشر في القراءات العشر لأبي القاسم النويري** (857 هـ)، تحقيق مجدي محمد سرور دار لكتب العلمية بيروت لبنان ط: 1 (1424/ 2003).

- **شرح طيبة النشر في القراءات العشر لشهاب الدين بن الجزري** (835هـ). ضبط وتعليق الشيخ أنس مهرة. دار الكتب العلمية بيروت. ط:1. (1418/ 1997).
- **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك. تحقيق عبد الرحمن الدوري.** مطبعة العاني بغداد. (1397/ 1977).
- **شرح الهداية لأبي العباس المهدوي.** تحقيق حازم سعيد حيدر. مكتبة الرشد الرياض. ط: 1 (1416/ 1995).
- **غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار لأبي العلاء الهمذاني.** تحقيق فؤاد طلعت. الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن بجدة. ط: 1. (1414/ 1994).
- **غاية النهاية في طبقات القراء لمحمد بن محمد بن الجزري** (ت833هـ)، عني بنشره برجستراسر دار الكتب العلمية ط: 3. (1402/ 1982).
- **غيث النفع في القراءات السبع للصفاقسي** (ينظر سراج القارئ المبتدي).
- **الفتح الرحماني شرح كنز المعاني بتحرير حرز الأماني في القراءات لسليمان الجمزوري** (1198)، دراسة وتحقيق شريف أبو العلا العدوي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط: 1 (1422 - 2002).
- **فضائل القرآن ومعالمه وآدابه لأبي عبيد القاسم بن سلام** (224). دراسة وتحقيق أحمد الخياطي. مطبعة فضالة المحمدية المغرب. (1415/ 1995).
- **القراءات الشاذة: ضوابطها والاحتجاج بها لعبد العلي المسئول:** (رسالة دبلوم الدراسات العليا.(1415/ 1995) (مرقونة).
- **القواعد والإشارات في أصول القراءات لأبي الرضا الحموي.** تحقيق الحسن بكار.دار القلم دمشق. ط: 1.(1406/ 1986).
- **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لأبي محمد مكي بن أبي طالب** (ت 437 هـ). تحقيق محيي الدين رمضان مؤسسة الرسالة. ط: 5.(1418/ 1997).

- **كنز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني، للإمام إبراهيم بن عمر الجعبري الخليلي**، تحقيق الأستاذ أحمد اليزيدي، مطبعة فضالة بالمحمدية بالمغرب. 1419 هـ/ 1998م.
- **لطائف الإشارات لفنون القراءات لشهاب الدين القسطلاني** (ت 923هـ)، تحقيق عامر السيد عثمان وعبد الصبور شاهين. لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة (1392/ 1972).
- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح عثمان بن جني** (392هـ) تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح شلبي القاهرة.المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية. لجنة إحياء التراث الإسلامي.الجمهورية العربية المتحدة(1386/ 1966).
- **المحكم في نقط المصاحف لأبي عمرو الداني**. تحقيق عزة حسن.دار الفكر دمشق. ط: 2 (1407/ 1986).
- **مختصر بلوغ الأمنية للضباع**، وهو بذيل سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي لأبي القاسم القاصح.
- **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه** (370). نشره ج. برجشتراسر. المطبعة الرحمانية بمصر. جمعية المستشرقين الألمانية (1934). وط: عالم الكتب.
- **المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز لأبي شامة المقدسي**. تحقيق طيار آلتي قولاج. دار صادر بيروت. (1395/ 1975).
- **المصاحف لابن أبي داود السجستاني** (316). تحقيق محمد بن عبده.الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر شبرا القاهرة ط: 1. 1423/ 2002.
- **معاني القراءات لأبي منصور الأزهري**. تحقيق أحمد فريد المزيدي.دار الكتب العلمية بيروت لبنان. ط: 1 (1420 - 1999).
- **معاني القرآن لأبي زكرياء يحيى بن زياد الفراء** (207هـ).

- **معاني القرآن وإعرابه للزجاج**، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب.ط: 1. (1408/ 1988).
- **معرفة القراء الكبار على الطبقات والاعصار للذهبي** (ت 748هـ). تحقيق بشار عواد وشعيب الأرنؤوط وصالح مهدي عباس.مؤسسة الرسالة. ط :2 (1408/ 1988).
- **الموضح في وجوه القراءات وعللها لابن أبي مريم الفارسي الفسوي**. تحقيق ودراسة الدكتور عمر حمدان الكبيسي. وطبع طبعة أولى بعناية الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة. (1414 - 1993).
- **منار الهدى في بيان الوقف والابتدا للأشموني**. ط: 2 (1393).
- **منجد المقرئين ومرشد الطالبين لابن الجزري**.دار الكتب العلمية بيروت (1400/ 1980).
- **النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، للمارغيني**، دار الفكر، بيروت، لبنان.
- **النشر في القراءات العشر لمحمد بن محمد الجزري** (ت833هـ)، تصحيح علي محمد الضباع، دار الفكر بيروت.
- **الوجيز في فضائل الكتاب العزيز لأبي عبد الله القرطبي**. تحقيق علي رضا دار الحديث القاهرة.
- **الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع لعبد الفتاح القاضي**. مكتبة الدار المدينة المنورة. ط: 6. (1415/ 1995).

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

www.moswarat.com